

دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية

آفاق الاقتصاد الإقليمي

منطقة الشرق الأوسط

وآسيا الوسطى

.....

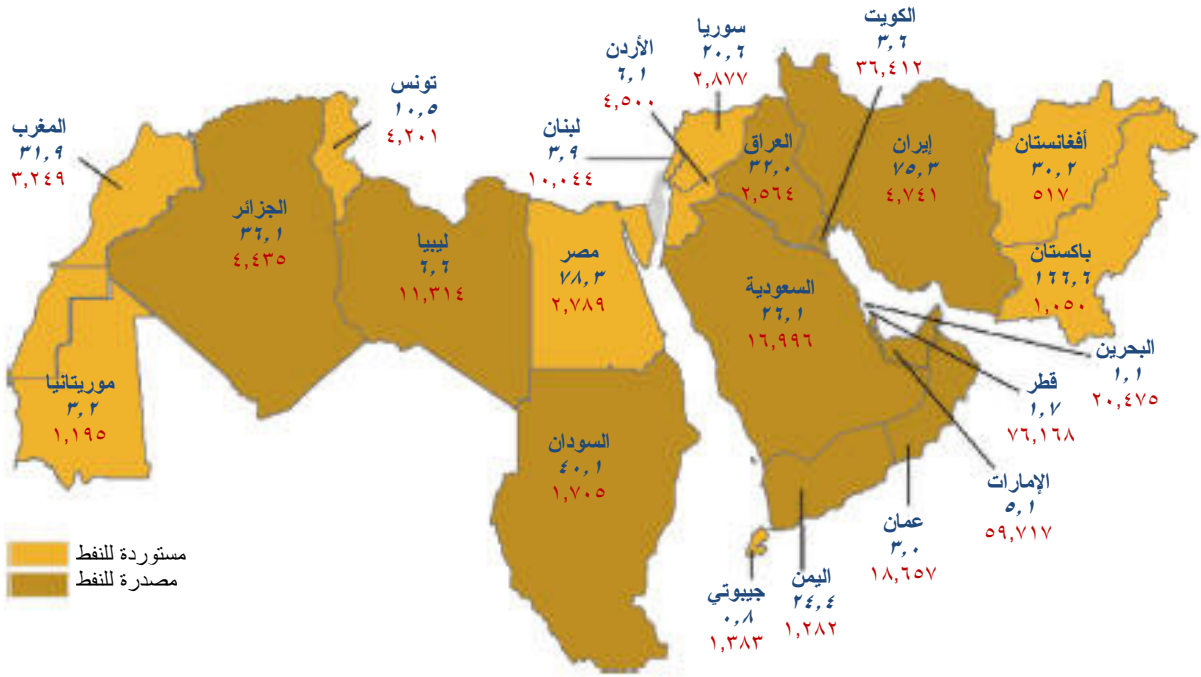
٢٠١١

صندوق النقد الدولي

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان

تعداد السكان بالملايين (٢٠١٠)

إجمالي الناتج المحلي للفرد، بالدولار الأمريكي (٢٠١٠)



المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد الإقليمي، وبرنامج Microsoft MapLand. ملحوظة: أسماء البلدان وحدودها المبينة على هذه الخريطة لا تعكس بالضرورة الموقف الرسمي لصندوق النقد الدولي.

أضواء على أهم الأحداث

تمر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بفترة من التغيير غير المسبوق. ورغم ما يبدو واضحاً اليوم من أن الانتفاضات الشعبية جاءت وليدة الرغبة في مزيد من الحرية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فقد جاء توقيتها مفاجئاً للجميع، وحتى لصندوق النقد الدولي. وترجع هذه الأزمة إلى جذور سياسية في الأصل، لكن القضايا الاقتصادية جزء لا يتجزأ منها.

وقد كانت المنطقة تسير على مسار التعافي من الأزمة العالمية حتى أواخر عام ٢٠١٠، حيث تسارع النمو ليصل إلى ٣,٩% في عام ٢٠١٠ بعد أن بلغ ٢,١% في عام ٢٠٠٩، ارتكازاً على أداء البلدان المصدرة للنفط في المنطقة بصفة أساسية. ومع ذلك، فلم ينجح النمو بتوازنه البطيء طوال السنوات الماضية في إنشاء الوظائف الكافية للقوى العاملة المتنامية.

ويتبين بوضوح من تطور الأحداث الأخيرة أن الإصلاحات، وحتى النمو الاقتصادي السريع الذي شهدناه من حين إلى آخر في تونس ومصر، لا يمكنها الاستمرار ما لم تؤد إلى إنشاء وظائف للقوى العاملة المتنامية بسرعة وتقترب بسياسات اجتماعية ملائمة لفئات السكان الأضعف. فحتى يكون النمو قابلاً للاستمرار، يجب أن يكون شاملاً للجميع وأن يجني ثماره الجميع، ولا تستأثر بها قلة محظوظة. ويمثل الفساد المتوطن في المنطقة إهانة غير مقبولة لكرامة مواطنيها، ولا شك أن الافتقار إلى قواعد لعبة شفافة وعادلة سيكون مفضياً إلى تقويض النمو الشامل للجميع.

وفي نفس الوقت، لن يُكتب الاستمرار لأي جدول أعمال يقوم على الدمج الاجتماعي ما لم يصبح الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي سائداً. ويمكن أن يكون غياب هذا الاستقرار محكاً حاسماً حتى للبلدان ذات المؤسسات القوية، مثلما بينت الأزمة الأخيرة. وخلال فترة الاضطراب وعدم اليقين الراهنة في المنطقة، تزداد أهمية احتواء الاختلالات المتزايدة في المالية العامة، والارتفاع المستمر في المديونية وتكاليف خدمة الديون، والتضخم، وهروب رؤوس الأموال. وما لم يتم التعجيل بكبح هذه المخاطر المهددة لاستقرار الاقتصاد الكلي والمالي، فمن الممكن أن تتسبب في تقويض الثقة وتحويل أي جدول أعمال اجتماعي جديد عن مساره السليم.

ويبرز نوعان من التطورات في الاحتمالات المتوقعة، وهما عدم الاستقرار في المنطقة والارتفاع الحاد في أسعار الوقود والغذاء. ونتيجة لذلك، تسود أفاق الاقتصاد على المدى القريب أجواء عدم يقين كثيفة غير معنادة تتبع من تقلب الموقف السياسي والأمني في عدد من البلدان.

فبالنسبة لمعظم البلدان المصدرة للنفط، ستؤدي الزيادة المتوقعة في أسعار النفط — من ٧٩ دولار للبرميل إلى ١٠٧ دولار للبرميل — وفي أحجام إنتاجه إلى معدلات نمو أعلى في عام ٢٠١١ وأرصدة مالية وخارجية أقوى، بالرغم من زيادات الإنفاق العام في الآونة الأخيرة. ومن المتوقع أن يصل متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في هذه البلدان (عدا ليبيا) إلى ٤,٩% في عام ٢٠١١ مقارنة بمعدل ٣,٥% في عام ٢٠١٠، بينما يُتوقع أن يظل النمو غير النفطي عند مستوى

٣,٥% في عام ٢٠١١. وبالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، يُتوقع أن يصل النمو إلى ٧,٨% في عام ٢٠١١ نظرا للتوسع في إنتاج النفط لضمان استقرار العرض العالمي في مواجهة انقطاع العرض من بلدان أخرى. ويُلاحظ أن النمو غير النفطي في دول مجلس التعاون الخليجي مهياً لزيادة سريعة تتجاوز نقطة مئوية واحدة ليصل إلى ٥,٣% في عام ٢٠١١. ومن المقدر أن يرتفع فائض الحسابات الجارية الخارجية المجمعة من ١٧٢ مليار دولار إلى ٣٧٨ مليار دولار للبلدان المصدرة للنفط، ومن ١٣٦ مليار دولار إلى ٣٠٤ مليار دولار في دول مجلس التعاون الخليجي.

وتتباين آفاق الاقتصاد بين البلدان المستوردة للنفط. فبالنسبة لمصر وتونس، نتوقع انخفاض النمو هذا العام بما يتراوح بين ٢,٥ و ٤ نقاط مئوية عما كان عليه في عام ٢٠١٠، انعكاساً لفترات توقف النشاط الاقتصادي أثناء الاحتجاجات، وتراجع النشاط السياحي، وانخفاض الاستثمارات. ويفرض عدم اليقين السياسي عبئاً على الاقتصاد في لبنان، بينما يظل النمو مكبوحاً في باكستان نتيجة لتداعيات السيول التي اجتاحت البلاد في العام الماضي. غير أن النمو واصل الانتعاش في معظم البلدان الأخرى، حيث استفادت الأردن وموريتانيا والمغرب من ارتفاع أسعار الفوسفات والحديد الخام.

وتعمل الحكومات في جميع أنحاء المنطقة على مواجهة التطورات السياسية — وارتفاع أسعار السلع الأولية — بالتوسع في دعم أسعار الوقود والغذاء، وزيادة الأجور ومعاشات التقاعد في جهاز الخدمة المدنية، وإجراء تحويلات نقدية إضافية، وتخفيضات ضريبية، وزيادات أخرى في الإنفاق. ويتراوح حجم التدابير المالية القومية في عام ٢٠١١ بين أقل من ٠,٥% من إجمالي الناتج المحلي في بعض بلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى المستوردة للنفط إلى حوالي ٢٢% من إجمالي الناتج المحلي في المملكة العربية السعودية (مع توزيع الإنفاق على مدار عدة سنوات). وبينما تتوافر لدى بعض البلدان موارد كافية لتمويل هذا الإنفاق الإضافي بسهولة، فإن ذلك يمثل ضغطاً على الموارد العامة ومستويات المديونية في البلدان الأخرى. ويمكن أن تكون مساندة المجتمع الدولي عاملاً مساعداً في سد احتياجات التمويل واحتواء تراكم الديون.

وقد تسارع معدل التضخم الكلي عبر بلدان المنطقة، مدفوعاً في الأساس بارتفاع الأسعار الدولية للسلع الأولية. غير أن هناك مؤشرات تفيد بأن تضخم أسعار الغذاء والوقود بدأ ينتقل إلى معدل التضخم الأساسي. وبشكل أعم، سوف يتعين على البنوك المركزية في المنطقة أن توجه اهتماماً أكبر إلى التضخم الكلي عند تحديد أسعار الفائدة الأساسية وموقف السياسة النقدية الكلي، نظراً لأن الغذاء والوقود يمثلان نصف مؤشرات الأسعار الاستهلاكية تقريباً في البلدان التي تغطيها إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، ولأن صدمات أسعار السلع الأولية من المرجح أن تستمر بشكل مزمن إلى حد ما. وسوف تنشأ ضغوط رافعة لأسعار الفائدة الأساسية أيضاً تحت تأثير الزيادة المسمرة في أسعار الفائدة العالمية وعلوات المخاطر السيادية.

وبخلاف التحديات الآتية، تتيح الانتفاضات الأخيرة فرصة كبيرة لوضع ركيزة لجدول أعمال النمو القائم على الدمج الاجتماعي في الشرق الأوسط. ويتعين على كل بلد أن يحدد مساراً نابعاً من الداخل لإحداث تغيير يشعر الجميع بملكيته، لكن كل البلدان ينبغي أن تتجاوب مع بعض الأهداف المشتركة لتحقيق إمكانات المنطقة على المدى الأطول، وهي البيئة

الاقتصادية الكلية المستقرة لكسب الثقة وجذب الاستثمارات، ووظائف القطاع الخاص الكافية لاستيعاب العاطلين الحاليين والقوى العاملة سريعة النمو، والفرص الاقتصادية المتاحة للمواطنين، والحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة، والمؤسسات القوية والشفافة التي تضمن المساءلة والحوكمة السليمة. وليس الهدف من ذلك هو مجرد الحفاظ على النمو المرتفع، وإنما أيضا إرساء نمو أكثر شمولاً للمواطنين يحقق مكاسب تنموية تعود بالنفع على الجميع.

وفي تاريخ إعداد هذا التقرير عن آفاق الاقتصاد الإقليمي، كانت هناك أوجه عدم يقين متعددة بشأن مستقبل منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. ومع ذلك، فإن لدى المنطقة كثيرا من مواطن القوة التي يمكن أن تبني عليها. فهناك شباب ديناميكي يمثل قطاعا عريضا من السكان، وهناك موارد طبيعية ضخمة، وسوق إقليمي كبير، وموقع جغرافي متميز، وقدرة على النفاذ إلى الأسواق الرئيسية. ورغم أن الشهور القادمة ستكون مليئة بالتحديات ولا بد أن تشوبها النكسات، فإن هناك زخما دافعا للتغيير يمكن البناء عليه.

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠٠٠-٢٠١١
(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يذكر خلاف ذلك)

توقعات	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	متوسط ٢٠٠٧-٢٠٠٠	
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان^١						
	٣,٩	٣,٩	٢,١	٤,٧	٥,٤	
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)	١١,٧	٥,٩	١,٧	١٣,٣	٩,٥	
رصيد الحساب الجاري	٢,٤	٠,٢-	٣,٦-	٦,٧	٣,٢	
رصيد المالية العامة الكلي	١٠,٨	٧,٥	٧,٦	١٤,٣	٦,٢	
التضخم، متوسط سنوي (النمو السنوي)	البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان^١					
	٤,٩	٣,٥	٠,٧	٤,٧	٥,٦	
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)	١٦,٩	٩,٢	٤,٢	١٨,٨	١٣,٤	
رصيد الحساب الجاري	٧,٥	٣,٠	٢,٧-	١٢,٩	٧,٣	
رصيد المالية العامة الكلي	١٠,٩	٦,٨	٥,٨	١٤,٨	٦,٩	
التضخم، متوسط سنوي (النمو السنوي)	منها: دول مجلس التعاون الخليجي					
	٧,٨	٥,٠	٠,٢	٧,٢	٥,٦	
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)	٢١,٧	١٢,٥	٧,٦	٢٢,٥	١٥,٧	
رصيد الحساب الجاري	١٢,٦	٧,٢	٠,٨-	٢٤,٧	١١,٩	
رصيد المالية العامة الكلي	٥,٣	٣,٢	٣,٠	١١,٠	٢,٢	
التضخم، متوسط سنوي (النمو السنوي)	البلدان المستوردة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان					
	٢,٣	٤,٧	٤,٧	٤,٨	٤,٨	
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)	٤,١-	٣,٣-	٤,٦-	٤,٦-	٠,٨-	
رصيد الحساب الجاري	٦,٨-	٦,٠-	٥,٢-	٥,٤-	٥,١-	
رصيد المالية العامة الكلي	١٠,٧	٨,٨	١١,١	١٣,٣	٤,٧	
التضخم، متوسط سنوي (النمو السنوي)	للتذكرة					
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا^١						
	٤,١	٣,٨	١,٨	٥,١	٥,٤	
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)	١٢,٧	٦,٥	٢,٤	١٤,٩	١٠,٤	
رصيد الحساب الجاري	٣,٣	٠,٦	٣,٤-	٨,٦	٤,١	
رصيد المالية العامة الكلي	١٠,٢	٧,٠	٦,١	١٤,٥	٦,٢	
التضخم، متوسط سنوي (النمو السنوي)	البلدان المستوردة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا					
	١,٩	٤,٥	٤,٨	٦,٤	٤,٧	
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)	٥,٢-	٣,٨-	٤,٢-	٣,١-	١,٠-	
رصيد الحساب الجاري	٧,٩-	٦,٢-	٥,٤-	٤,٥-	٦,٦-	
رصيد المالية العامة الكلي	٨,٣	٧,٦	٧,٠	١٣,٥	٤,٢	
التضخم، متوسط سنوي (النمو السنوي)						

المصادر: السلطات الوطنية، وحسابات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ بيانات ٢٠١١ لا تتضمن ليبيا.

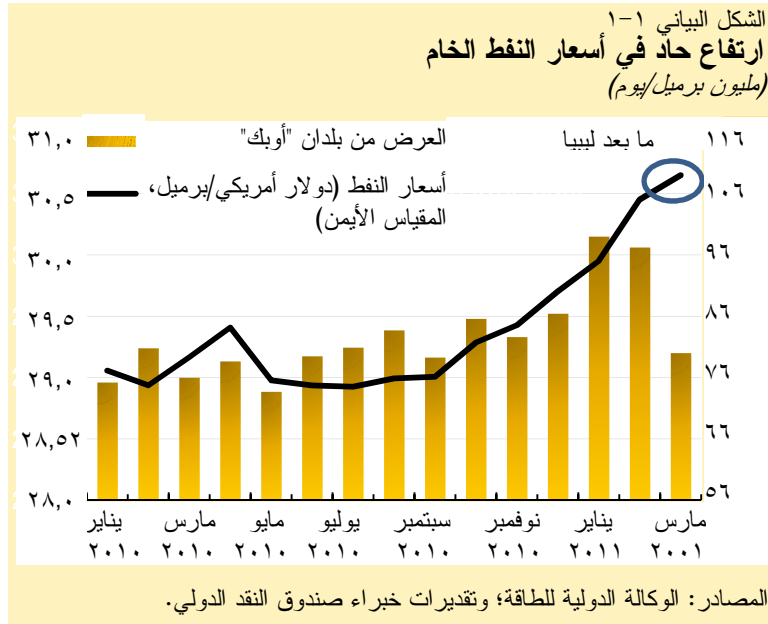
تشمل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: (١) البلدان المصدرة للنفط: الجزائر والبحرين وإيران والعراق والكويت وليبيا وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والسودان والإمارات العربية المتحدة واليمن؛ (٢) البلدان المستوردة للنفط: أفغانستان وجيبوتي ومصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب وباكستان وسوريا وتونس.

١- البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان:

فرصة سانحة لإصلاحات جوهرية

مع الارتفاعات الحادة التي شهدتها أسعار النفط، لا سيما بعد بداية الأحداث الأخيرة في المنطقة، زادت فوائض المالية العامة والحساب الجاري في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP) المصدرة للنفط، واستُخدم جانب من الإيرادات النفطية الزائدة في تخفيف التوترات الاجتماعية. وفي سياق إدارة عدم اليقين السائد على المدى القصير، ينبغي ألا تغفل البلدان المصدرة للنفط عن تحديات المدى الأطول، وهي تحقيق النمو القوي والقبيل للاستمرار الذي يشمل كل المواطنين من أجل توفير الوظائف للقوى العاملة سريعة النمو، وخاصة الشباب؛ وإدارة المالية العامة بشكل أفضل؛ ودعم تطوير النظام المالي.

عدم يقين أكبر، مع مكاسب مالية غير متوقعة



انتقلت تداعيات الأحداث السياسية التي مرت بها تونس ومصر بدرجات متفاوتة إلى البلدان المصدرة للنفط في المنطقة، وكثير منها يواجه هذه التطورات من خلال تدابير الإنفاق العام وإنشاء الوظائف لتخفيف التوترات الاجتماعية. وتبرز الاضطرابات الاجتماعية حاجة المنطقة إلى إجراء إصلاحات اقتصادية جوهرية - في السياسة الاجتماعية، وإدارة المالية العامة، والحوكمة، ومناخ الأعمال، وأسواق العمل، وزيادة إمكانية الدخول في القطاع المالي - لتيسير النمو الاقتصادي الأكثر شمولاً للجميع. وقد أدت الاضطرابات إلى رفع تقييم المخاطر

في المنطقة، لكن ما ترتب عليها من ارتفاع حاد في أسعار النفط جلب معه مكاسب مالية غير متوقعة أيضاً. فبعد أن سجل متوسط أسعار النفط الفورية ارتفاعاً مطرداً بواقع ٢٥% ليصل إلى ٩٥ دولاراً للبرميل بين أغسطس ٢٠١٠ ويناير ٢٠١١ مرتكزا على أساسيات الاقتصاد، شهد هذا المتوسط زيادة كبيرة في سياق التقلب السعري حتى تجاوز ١١٠ دولاراً أمريكية للبرميل خلال شهر مارس الماضي (الشكل البياني ١-١). وزادت الأسعار من جديد في أوائل إبريل مع تصاعد الاضطرابات الاجتماعية والسياسية في ليبيا، الأمر الذي أدى أيضاً إلى زيادة التركيز على دور البلدان المنتجة للنفط الأخرى في استقرار إمدادات النفط (الإطار ١-١).^١

إعداد أنانثكريشنان براساد وديفيد روبنسن، مع مساهمات من فرق الصندوق المختصة بشؤون بلدان المنطقة.
^١ زاد عدم اليقين بشأن مسار النفط المستقبلي بسبب الزلزال الذي ضرب اليابان في أوائل مارس الماضي وما ترتب عليه من مخاوف حول مدى أمان محطات الطاقة النووية.

الإطار ١-١

تحقيق الاستقرار في أسواق النفط العالمية

تمتلك دول مجلس التعاون الخليجي ٤١% من احتياطيّات النفط الخام العالمية المُثبتة، منها ٢١% في المملكة العربية السعودية وحدها. وقد اضطلعت دول المجلس، وخاصة المملكة، بمشروعات استثمارية ضخمة لزيادة طاقة إنتاج النفط الخام - منها ما بدأ في عام ٢٠٠٨ حين سجلت أسعار النفط انخفاضا حادا - وهو ما أتاح هامشا وقائيا على جانب العرض النفطي يعمل على تخفيف أثر الصدمات في أسواق النفط العالمية. وبالفعل، أشارت منظمة أوبك والمملكة العربية السعودية إلى عزمهما على زيادة إنتاج النفط لتغطية أي نقص عالمي يترتب على انقطاعات العرض. وتم بالفعل اتخاذ إجراءات في عدة بلدان مصدرة للنفط في منطقة MENAP (الجزائر والعراق والكويت والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة).

إنتاج "أوبك" من النفط الخام
(مليون برميل/يوم)

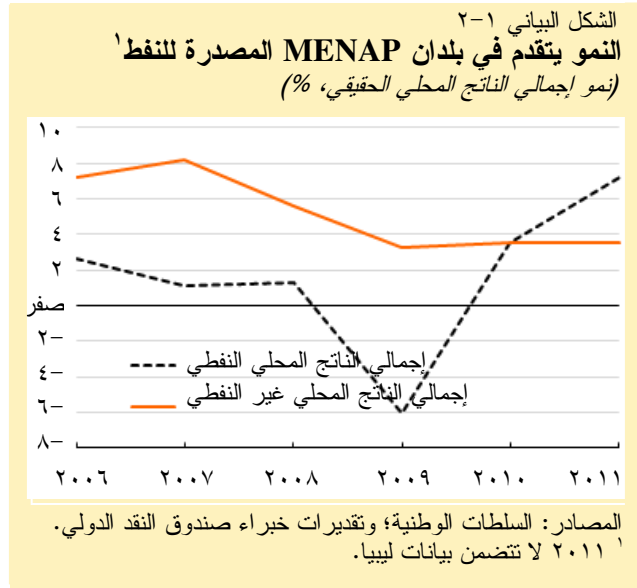
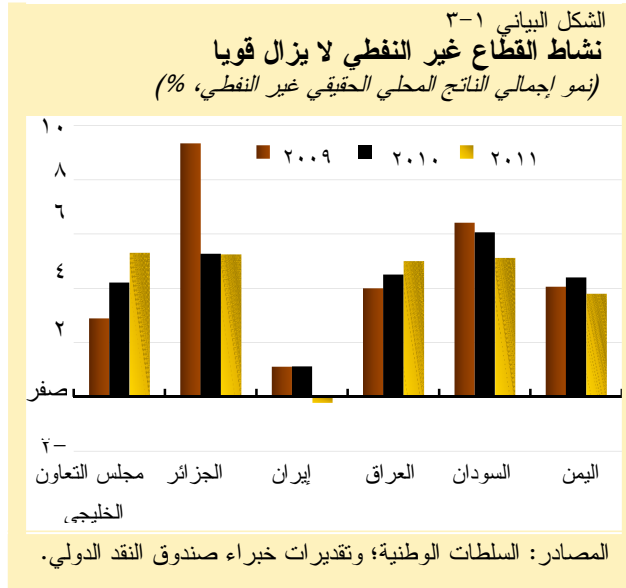
نوفمبر ٢٠١٠	ديسمبر ٢٠١٠	التغير في الإنتاج (ديسمبر ٢٠١٠ - فبراير ٢٠١١)	طاقة الإنتاج القابلة للاستمرار ^١	الطاقة الفائضة مقارنة بفبراير ٢٠١١
١,٢٧	١,٢٧	٠,٠١	١,٣١	٠,٠٣
١,٦٦	١,٦٢	-٠,٠٢	١,٨٤	٠,٢٤
٠,٤٧	٠,٤٨	٠,٠١	٠,٥٠	٠,٠١
٣,٦٨	٣,٦٨	٠,٠٠	٣,٧٠	٠,٠٢
٢,٤٢	٢,٤٥	٠,٢٣	٢,٧٥	٠,٧
٢,٢٩	٢,٣٠	٠,٠٨	٢,٥٥	٠,١٧
١,٥٦	١,٥٦	-٠,١٧	١,٨٠	٠,٤١
٢,١٨	٢,٢٦	-٠,١٠	٢,٥٠	٠,٣٤
٠,٨٢	٠,٨٢	٠,٠٠	١,٠٠	٠,١٨
٨,٥٠	٨,٥٠	٠,٤٠	١٢,١٠	٣,٢٠
٢,٢٩	٢,٣٨	٠,١٠	٢,٧٠	٠,٢٢
٢,١٩	٢,٢٠	٠,٠٠	٢,٣٥	٠,١٥
٢٩,٣٣	٢٩,٥٢	٠,٥٤	٣٥,١٠	٥,٠٤
	٥٣,٠٠	٠,١١		
	٨٨,١٠	٨٨,٩٧		
	٨٧,٩٠	٨٩,٤٠		

المصدر: الوكالة الدولية للطاقة.

^١ مستويات الطاقة الإنتاجية يمكن بلوغها في غضون ٣٠ يوما واستمرارها لمدة ٩٠ يوما.^٢ النفط الخام.^٣ يتضمن النفط الخام والمكثفات وسوائل الغاز الطبيعي والنفط من مصادر غير تقليدية.^٤ تشير البيانات إلى ديسمبر ٢٠١٠ وفبراير ٢٠١١.^٥ متوسط الطلب على النفط للعامين ٢٠١٠ و ٢٠١١.

ومن المرجح أن يكون النمو غير متوازن في عام ٢٠١١، لكن دول مجلس التعاون الخليجي كمجموعة تواصل التقدم عن الركب بسرعة. ويُتوقع أن يرتفع متوسط النمو الاقتصادي إلى ٤,٩% في عام ٢٠١١ بالنسبة لبلدان MENAP المصدرة للنفط (ما عدا

ليبيا) (الشكل البياني ١-٢). ويُرجح أن يكون التأثير سلبيا على البحرين وإيران وليبيا والسودان واليمن، لكن التوقعات تشير إلى تحقيق بقية البلدان نموا أعلى بكثير من مستوى الاتجاه العام.^٢ وتشير التوقعات إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي على وجه الخصوص سوف تشهد نموا بمعدل ٧,٨% في عام ٢٠١١، بدافع أساسي من قطاع النفط في ظل توسع الإنتاج في هذه الدول، وإن كان ارتفاع مستويات الإنفاق العام يساهم في هذا الصدد أيضا. ويُتوقع أن يكون الأداء الأقوى هو الذي تحققه قطر بمعدل ٢٠%، يدعمه استمرار التوسع في إنتاج الغاز والاستثمارات العامة الكبيرة، تليها المملكة العربية السعودية بمعدل ٧,٥% حيث يرجع معظم الارتفاع إلى زيادة إنتاج النفط.^٣ وفي البلدان غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، يُتوقع أن يسجل النمو انخفاضا حادا في ليبيا حيث أدى الصراع الجاري إلى حدوث اضطراب شديد في قطاع الهيدروكربونات (الذي يساهم بأكثر من ٧٠% في إجمالي الناتج المحلي و ٩٠% أو أكثر في الصادرات الليبية والإيرادات الحكومية).



ومن المتوقع أن يظل النمو غير النفطي قويا في مختلف بلدان المنطقة (عدا إيران)، وهو ما يرجع في الأساس إلى الإنفاق الإضافي من المالية العامة (الشكل البياني ١-٣). ويرجح أن يظل النمو في إيران دون المستوى الاتجاهي في عام ٢٠١١ مع استجابة الاقتصاد لتنفيذ الإصلاح المتعلق بدعم أسعار الطاقة والذي بدأ في ديسمبر ٢٠١٠ ويتوقع أن يعود بمنافع إيجابية على المدى الطويل (الإطار ٣-٢-٣). وفي السودان، يمكن أن تتخفف معدلات النمو في عام ٢٠١١ بسبب الستة أشهر الانتقالية السابقة على استقلال الجنوب حتى يوليو ٢٠١١ (الإطار ٢-١). وسيظل أداء الدول في مجلس التعاون الخليجي قويا في عام ٢٠١١، باستثناء البحرين حيث تسود أجواء عدم اليقين. وتعكس قوة النمو غير النفطي في المنطقة تنفيذ الخطط الرامية إلى تشجيع التنوع الاقتصادي – عن طريق تعديل قوانين الاستثمار الأجنبي المباشر، والشروع في شراكات بين القطاعين العام والخاص، وتشجيع المشروعات المشتركة. وتهدف هذه التدابير إلى توسيع القاعدة الضريبية وتوليد فرص العمل، حيث لا تزال البطالة مرتفعة، وخاصة بين الشباب في كثير من هذه البلدان (الإطار ١-٣).

^٢ توقعات عام ٢٠١١ لبلدان MENAP المصدرة للنفط لا تتضمن ليبيا بالنسبة لكل المتغيرات الاقتصادية.

^٣ تشير التنبؤات إلى هبوط النمو ليصل إلى ٤,٧% إذا ظل الإنتاج النفطي في المملكة العربية السعودية دون تغيير عن مستوى يناير ٢٠١١.

السودان: التحديات الاقتصادية أمام الشمال والجنوب السوداني

يُنظر أن يؤدي استقلال جنوب السودان المقرر في يوليو ٢٠١١ إلى انعكاسات مهمة على الاقتصاد الكلي. فبالنسبة للشمال، ستؤدي خسارة إنتاج النفط الجنوبي إلى اختلالات محلية وخارجية. وهناك تحديات عديدة يمكن أن تواجه جهود الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي بعد هذه الصدمة الدائمة، وخاصة في وقت لا تتاح فيه للسودان سوى مصادر محدودة للتمويل الخارجي. وبالنسبة للجنوب، ستمثل أهم التحديات في بناء مؤسسات قوية تقوم على الحوكمة السليمة والمساءلة الواضحة والشفافية لضمان توجيه العائد النفطي غير المتوقع نحو تشجيع النمو القابل للاستمرار والحد من استنزاف الفقر.

التأثير على شمال السودان

سيكون لاستقلال الجنوب تأثير فوري على إيرادات المالية العامة والإيرادات الخارجية في شمال السودان. فمن الممكن أن تسجل إيرادات النفط التي تشكل أكثر من نصف الإيرادات الحكومية انخفاضاً قدره ٧٥% تقريباً (٦% من إجمالي الناتج المحلي). ومن المتوقع تعويض حوالي نصف هذه الخسارة في الإيرادات من خلال تخفيض التحويلات إلى الجنوب؛ ومن ثم يمكن أن يتسع عجز المالية العامة الكلي بحوالي ٣ نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي. وسوف يتدهور رصيد الحساب الجاري بحوالي ٤ نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي على مدار العامين القادمين، مما يعكس تراجع الصادرات النفطية – التي تشكل حوالي ٩٠% من الصادرات – وزيادة واردات المنتجات النفطية. ويمكن أن تتخفف التدفقات الرأسمالية الداخلة على المدى القصير، بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يساهم في ظهور فجوة تمويلية قد تصل إلى ٣-٤% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٢.

التحديات أمام جنوب السودان

سيواجه جنوب السودان المستقل عدة تحديات تتمثل في اعتماده الكامل على إيرادات النفط (حوالي ٩٨% من الإيرادات الحكومية حالياً)، وضعف المؤسسات الحكومية، والافتقار إلى البنية التحتية، وندرة موظفي الخدمة المدنية المدربين. وتتفاقم هذه التحديات بسبب كون نصف سكان الجنوب تقريباً يعيشون دون خط الفقر القومي. وإضافة إلى ذلك فإن جنوب السودان متأخر كثيراً في تحقيق معظم الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة مقارنة بالشمال والبلدان الأخرى في إفريقيا جنوب الصحراء. ولمعالجة هذه التحديات، سيحتاج جنوب السودان إلى الاعتماد على مساعدات كبيرة من المجتمع الدولي في السنوات القادمة.

حالة الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة في السودان في عام ٢٠١٠

المؤشرات	شمال السودان	هدف ٢٠١٥	جنوب السودان	هدف ٢٠١٥
الهدف الإنمائي ١: القضاء على الفقر المدقع والجوع	٤٧	٢٣	٥١	٤٥
النسبة التقديرية لانتشار الفقر (% من السكان)				
انتشار سوء التغذية بين الأطفال (نقص الوزن بالنسبة للعمر؛ النسبة المئوية من الأطفال دون سن الخامسة)	٣٢	١٦	٤٨	٢٤
نسبة السكان دون مستوى الحد الأدنى لاستهلاك الطاقة الغذائية	٢٨	١٤	٤٧	١١
الهدف الإنمائي ٢: التوصل إلى تعميم التعليم الابتدائي	٧١	١٠٠	٤٨	١٠٠
النسبة الإجمالية للقيء في التعليم الابتدائي	٧٨	١٠٠	٣٦	-
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين	٥٤	١٠٠	١	١٠٠
الهدف الإنمائي ٣: تعزيز المساواة بين الجنسين	٢٥	-	٣٢	-
نسبة البنات إلى البنين في التعليم الابتدائي				
النسبة المئوية للسيدات في البرلمانات الوطنية/مجالس الولايات				
الهدف الإنمائي ٤: تخفيض معدل وفيات الأطفال	١٠٢	٤١	٣٨١	٨٣
معدل الوفيات دون الخامسة (لكل ألف طفل)	٧١	٥٣	١٣١	-
معدل وفيات الرضع (لكل ألف رضيع)	٨٥	١٠٠	٢٠	-
التحصين ضد الحصبة بين الأطفال في عمر سنة				
الهدف الإنمائي ٥: تحسين الصحة النفاسية	٦٣٨	١٣٤	١٩٨٩	١٦٨٠
نسبة وفيات الأمهات (لكل ١٠٠ ولید حى)	٥٧	٩٠	١٠	-
الولادات على يد أخصائيين صحيين مهرة	٧٠	-	١٦	-
تغطية الرعاية أثناء الحمل				
الهدف الإنمائي ٧: إدماج مبادئ التنمية القابلة للاستمرار في السياسات والبرامج القطرية؛ وانحسار فقدان الموارد البيئية	٥٩	٨٢	٤٨	٧٥
توافر مصادر أفضل لمياه الشرب (% من السكان)	٤٠	٦٧	٦	٥٣
توافر مرافق صحية أفضل (% من السكان)				

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السودان.

الإطار ٣-١

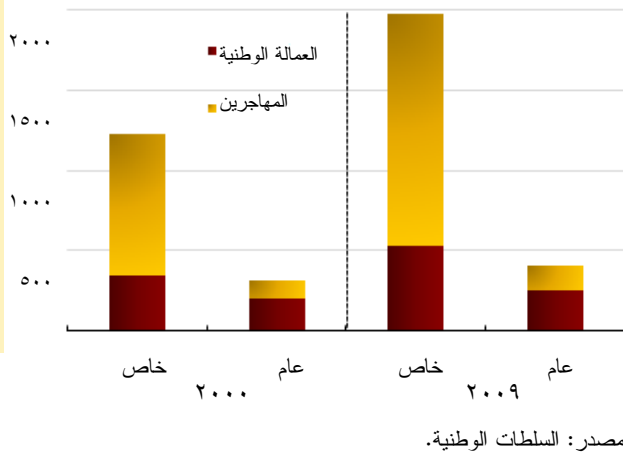
إنشاء الوظائف في البلدان المصدرة للنظ

أنشأت بلدان MENAP المصدرة للنظ كثيرا من الوظائف أثناء العقد الماضي. ففي مجلس التعاون الخليجي، تركز إنشاء الوظائف في القطاع الخاص بصفة أساسية، ومعظمها للوافدين. ويمثل عدم توافق المهارات مع احتياجات السوق والفروق الكبيرة في الأجور بين المواطنين والوافدين أهم الأسباب وراء مستوى التوظيف المنخفض للمواطنين في القطاع الخاص.

ويأتي توفير الوظائف للسكان بأعدادهم المتزايدة في مقدمة التحديات على المدى المتوسط. وتبلغ البطالة معدلات مرتفعة نسبيا بين المواطنين، وخاصة الشباب، في بعض البلدان الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي (عمان والمملكة العربية السعودية) والبلدان غير الأعضاء فيه (الجزائر والعراق).

وأحد أهم السبل لتحسين احتمالات التوظيف هو إرساء بيئة مشجعة لتنمية القطاع الخاص. وسوف يعتمد تنويع الاقتصاد لتوفير الوظائف على فعالية الإصلاحات في التعليم، وزيادة التدريب، وتعزيز الإنتاجية. ومن غير المرجح أن تُحل مشكلة البطالة بين السكان المحليين بمجرد رفع الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص، مثلما حدث مؤخرا في عمان، دون اتخاذ تدابير مصاحبة. وينبغي أن تواصل البلدان البناء على برامجها الإصلاحية على نحو ينهض بجودة رأس المال البشري ويحسن مناخ الأعمال.

مجلس التعاون الخليجي: التوظيف في القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام (متوسط؛ بالآلاف العاملين)



إنشاء الوظائف في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا^١ (بالملايين)

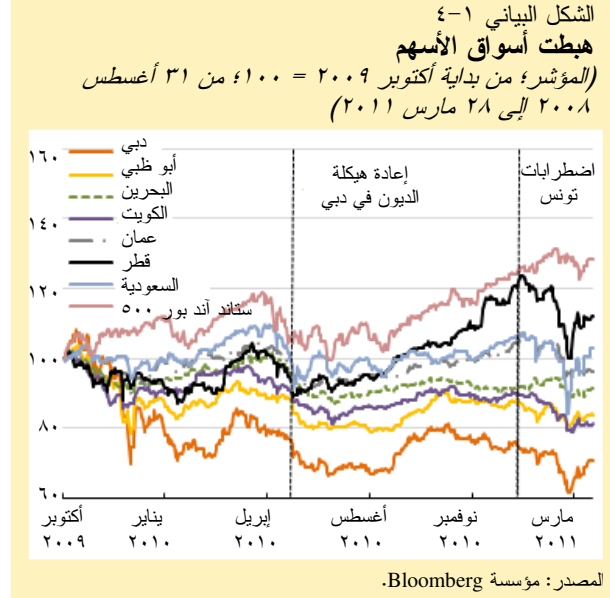
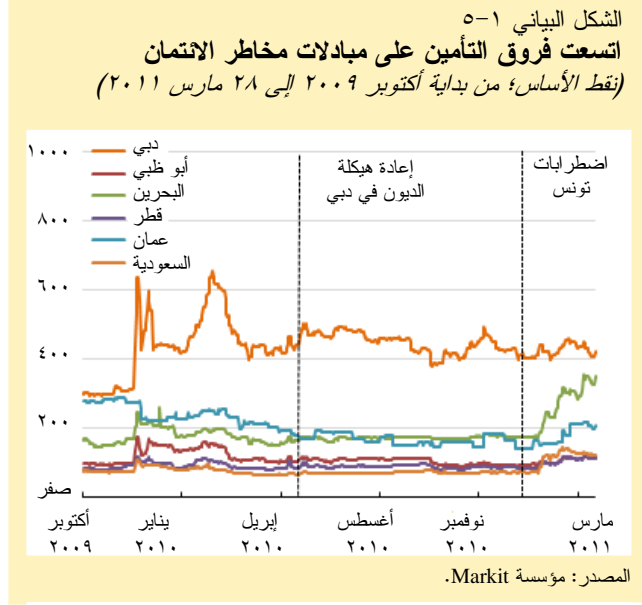
البلد	٢٠٠٠	٢٠٠٩	التغير السنوي %
الجزائر	٦,٢	١٠,٢	٧,١
البحرين	٠,٢	٠,٤	١٦,١
إيران	١٥,٦	١٨,٠	١,٧
الكويت	١,٢	٢,١	٨,٢
ليبيا	١,٤	١,٦	١,٢
عمان	٠,٧	١,١	٨,٠
السعودية	٦,٠	٨,١	٤,٠
السودان	٨,٧	١٢,٠	٤,٢
الإمارات	١,٧	٣,٥	١١,٥

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.
١ مجموع التوظيف.

إعداد: جوشوا تشاراب، وأنانثاكريشنان براساد، ورياس سيد أحمد.

وقد أضربت الأسواق المالية في المنطقة بسبب الأحداث الأخيرة، حيث هبطت أسواق الأسهم في بلدان MENAP المصدرة للنظ منذ ١١ يناير الماضي (الشكل البياني ٤-١) وأصبحت بعض الأسواق (البحرين ودبي) قريبة من مستويات القاع التي أعقبت الأزمة العالمية في عام ٢٠٠٨. واتسعت فروق التأمين على مبادلات مخاطر الائتمان السيادي في كل

دول مجلس التعاون الخليجي بعد وقوع الأزمة الحالية (الشكل البياني ٥-١)، لكنها أضيق من المستويات المسجلة بعد الأزمة العالمية. وقد خفضت هيئات التصنيف الائتماني مرتبة البحرين وليبيا منذ بداية الاضطرابات.



ويوجد تحسن مستمر في أرصدة المالية العامة والأرصدة الخارجية وسط أجواء عدم اليقين السائدة بشأن أسعار النفط. وسيؤدي النمو القوي للإيرادات النفطية إلى تحقيق فوائض كبيرة في المالية العامة والحسابات الجارية في عام ٢٠١١. ومن المتوقع أن يبلغ فائض الحساب الجاري في البلدان المصدرة للنفط (باستثناء ليبيا) في عام ٢٠١١ حوالي ٣٧٨ مليار دولار أمريكي، منها حوالي ٣٠٤ مليار دولار تحققها دول مجلس التعاون الخليجي (الشكل البياني ٦-١).^٤ ومع ذلك فإن هذه التوقعات محاطة بعدم يقين كبير. فبالنسبة لمجموعة البلدان المصدرة للنفط، يحيط عدم اليقين الشديد بالإيرادات - مقيسا بالفرق بين فوائض الحساب الجاري المحسوبة عند النقطة الدنيا لأسعار عقود النفط الآجلة (٨٨ دولار/برميل) والنقطة العليا لهذه الأسعار (١١٤ دولار أمريكي) خلال الربع الأول من عام ٢٠١١ (الشكل البياني ٧-١).

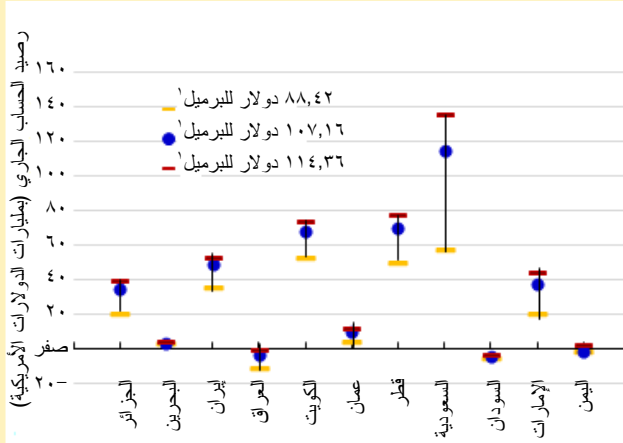
ومن المقدر أن يبلغ فائض المالية العامة بنحو ٧,٥% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١١، مقارنة بنسبة ٣% في عام ٢٠١٠، رغم تدابير زيادة الإنفاق الاستثنائي التي أعلنها الكثير من البلدان المصدرة للنفط (الجزائر والبحرين والكويت وعمان والمملكة العربية السعودية واليمن) (الشكل البياني ٨-١). غير أن هذا الاتجاه العام يخفي وراءه موقف المالية العامة الفعلي في كثير من البلدان، مقيسا بأرصدة المالية العامة الأولية غير النفطية. ومن المتوقع أن تتراجع نسبة رصيد

^٤ يقوم هذا على افتراض بلوغ سعر النفط ١٠٧,١٦ دولار/برميل في عام ٢٠١١.

المالية العامة غير النفطية على مستوى الحكومة العامة إلى إجمالي الناتج المحلي غير النفطي في العراق والكويت وعمان والمملكة العربية السعودية والسودان واليمن (الشكل البياني ١-٩).

الشكل البياني ٧-١

الحسابات الجارية في السيناريوهات المختلفة للأسعار

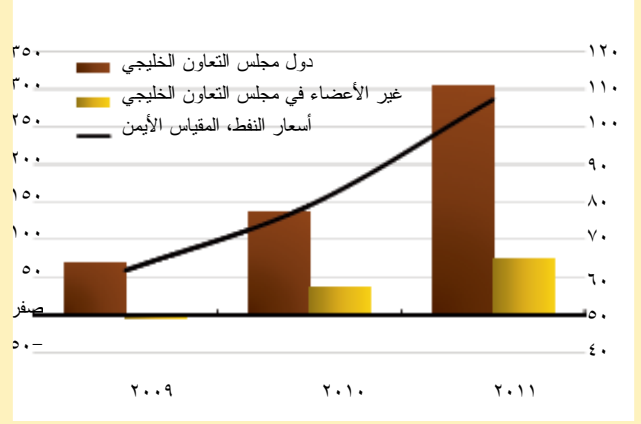


المصدر: السلطات الوطنية.

١ الحدود الدنيا والقصى لأسعار النفط بين الأول من يناير ٢٠١١ و ٢٢ مايو ٢٠١١.

الشكل البياني ٦-١

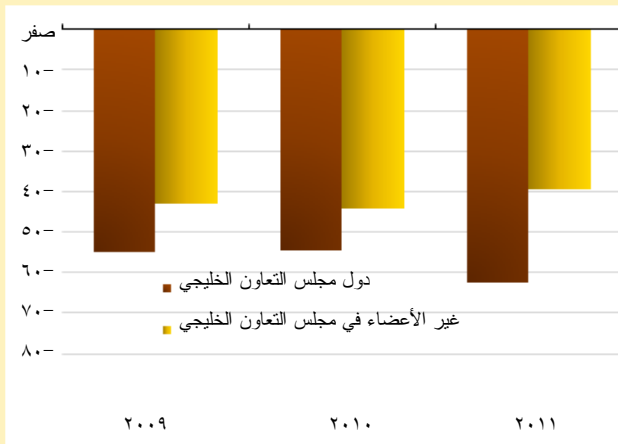
تحسن شامل في أرصدة الحسابات الجارية (بمليارات الدولارات الأمريكية)



المصادر: السلطات الوطنية؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٩-١

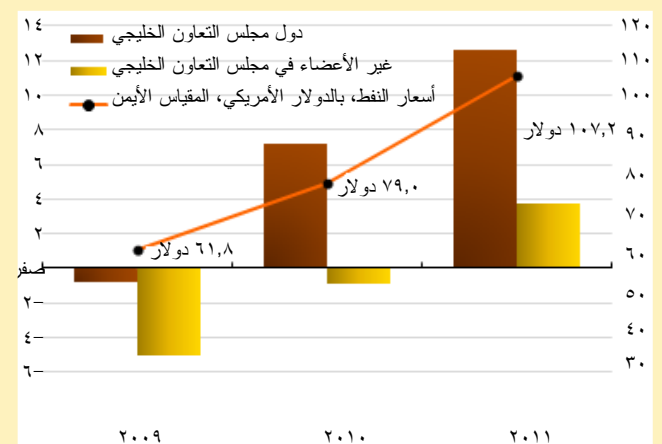
أرصدة المالية العامة غير النفطية تواصل التوسع (% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)



المصادر: السلطات الوطنية؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٨-١

أرصدة المالية العامة تتحسن (% من إجمالي الناتج المحلي)



المصادر: السلطات الوطنية؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

رغم الإيرادات غير المتوقعة، لا تزال السياسة تواجه تحديات على المدى القصير

تتركز المخاطر الراهنة في احتمال ألا تتحقق التوقعات الإيجابية، وهي المخاطر التي يمكن أن تزداد كثافة إذا زاد انتشار الاضطرابات الحالية على وجه الخصوص. وقد أدى الموقف الأمني المتطور في ليبيا إلى تداعيات فعلية في المنطقة بأسرها من خلال تخفيض تحويلات العاملين إلى مصر وتونس، الأمر الذي يضيف إلى التحديات التي تواجه هذين البلدين^٥. ويمكن أن يتسبب طول استمرار الاضطرابات إلى التأثير سلبا على مشاعر المستثمرين، وفرض عبء على أنشطة القطاع الخاص (البحرين وليبيا وعمان واليمن)، والتأثير على تكلفة التمويل ومدى توافره للمنطقة ككل، مما يمكن أن يؤدي إلى نكسة في التقدم المحقق مؤخرا نحو إنشاء الوظائف وتبوع الاقتصاد اللذين يمثلان حاجة ملحة. وإضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤدي انخفاضات أسعار الأسهم، إذا استمرت، إلى إضعاف التعافي في أسواق العقارات والتأثير سلبا على الميزانيات العمومية في القطاع المالي (دول مجلس التعاون الخليجي). ومع ذلك، يُلاحظ انتقال آثار إيجابية من دول مجلس التعاون الخليجي إلى بقية أنحاء العالم. (الإطار ١-٤).

وقد جاء تمويل التوسع في المالية العامة على المدى القصير من زيادة إيرادات النفط لكنه ربما يكون قد رفع الإنفاق بشكل دائم. وتتوافر لدى كثير من بلدان MENAP المصدرة للنفط مساحة مالية كافية لزيادة الإنفاق وقد زادت إنفاقها العام بالفعل لمواجهة الاضطرابات الداخلية وارتفاع مستوى عدم اليقين، ولتخفيف أثر ارتفاع أسعار الغذاء (الشكل البياني ١-٩). وفي البحرين وعمان، يُتوقع أن يتيح صندوق التنمية الخليجي الذي أنشئ مؤخرا ١٠ ملايين دولار أمريكي إضافية لكل بلد (٤٠% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٠ في حالة البحرين) لتمويل تكاليف الإسكان والبنية التحتية، مما يمثل توسعا فعليا في الحيز المالي المتاح. أما البلدان التي لا تمتلك سوى حيز مالي محدود مثل إيران والسودان واليمن، فقد شرعت في تدابير - لتعزيز الإيرادات غير النفطية واحتواء الإنفاق وتحسين جودته - من أجل تضيق عجز المالية العامة في ٢٠١٠-٢٠١١. وتسعى التدابير المعلنة مؤخرا إلى تخفيف الضغوط الناشئة عن ارتفاع أسعار الغذاء، وتوفير الدعم للعاطلين، وتخفيف القيود في قطاع الإسكان (الجدول ١-١). وتتراوح تكاليف هذه التدابير بين ٠,٣% من إجمالي الناتج المحلي (بالنسبة للجزائر) وحوالي ٢٢% من إجمالي الناتج المحلي (بالنسبة للمملكة العربية السعودية، موزعة على عدة سنوات). وكثير من هذه التدابير دائم وقد يصعب الرجوع عنه، مما قد يضيف إلى ضغوط المالية العامة في المستقبل، لا سيما إذا كان ارتفاع أسعار النفط مؤقتا. وتمثل إيران (إصلاحات الدعم الكبيرة) وقطر (زيادة أسعار الغازولين المحلية) حالتين استثنائيتين من حيث سعيهما لتخفيض الترهات المصاحبة للدعم الكبير على أسعار الوقود.

^٥ في عام ٢٠١٠ استضافت ليبيا حوالي ١,٥ مليون من العمال المهاجرين، وخاصة من مصر وتونس.

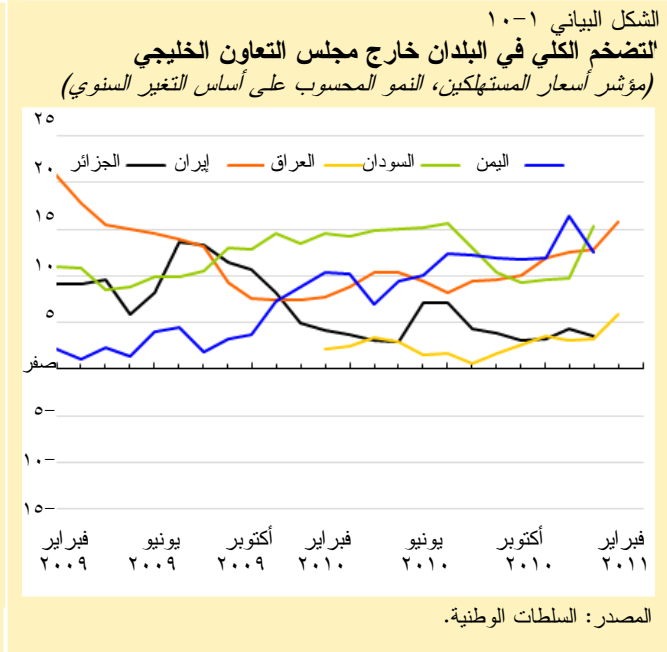
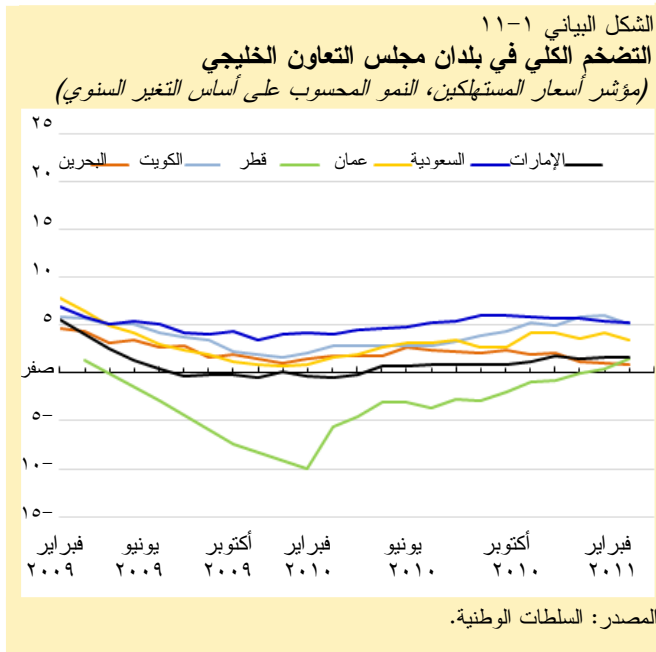
الجدول ١-١:

تلخيص للإجراءات المتخذة مؤخرا في سياسة المالية العامة

وصف الإجراءات	تاريخ إعلائته	التكاليف المقدرة على المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)	طبيعة الإجراءات
دول مجلس التعاون الخليجي			
• تقديم تحويلات نقدية بقيمة ٢٦٦٠ دولارا لكل أسرة	١٣ فبراير ٢٠١١	١,٥	مؤقت
• تقديم الأطعمة الأساسية مجانا للمواطنين لمدة ١٤ شهرا قادمة إلى جانب التحويلات النقدية	١٧ يناير ٢٠١١	أكثر من ٢,٥ (لا يمكن تحديد حجم الدعم على الغذاء في الوقت الراهن)	مؤقت
• توفير وظائف لخمسين ألف عماني؛ واستحداث إعانات بطالة قدرها ٣٩٠ دولارا شهريا	٢٧ فبراير ٢٠١١	١,٢٥	دائم
• إنشاء ٥٠٠ ألف وحدة سكنية، وبناء مستشفيات والتوسع في القائم منها	١٨ مارس ٢٠١١	١٥	مؤقت
• دفع علاوة تعادل مرتب شهرين لموظفي الحكومة	١٨ مارس ٢٠١١		مؤقت
• زيادة الحد الأدنى لأجور القطاع العام بمقدار ١٩%	١٨ مارس ٢٠١١		دائم
• ضخ رؤوس أموال في مؤسسات الإقراض المتخصصة لتيسير شطب الديون وزيادة القروض العقارية، وتقديم مساكن بأسعار اقتصادية ومد مظلة التأمينات الاجتماعية وإعانات البطالة	٢٣ فبراير ٢٠١١		مؤقت
• مواصلة صرف بدل التضخم البالغ ١٥% من الراتب لموظفي الدولة إلى أجل غير مسمى، وهو الذي بدأ تطبيقه بالتدرج على مدار الثلاث سنوات الماضية.	نوفمبر ٢٠١٠	١,٧	دائم
• برنامج لتنشيط مشروعات البنية التحتية يركز على شمال الإمارات	١ فبراير ٢٠١١	٠,٥	مؤقت
• زيادة بنسبة ٧٠% في معاشات تقاعد العسكريين	١ فبراير ٢٠١١		دائم
• تقديم دعم حكومي على أسعار الأرز والخبز	١ فبراير ٢٠١١		دائم
البلدان المصدرة للنفط الأخرى			
• إعفاء مؤقت لتخفيف عبء الضرائب على السكر وزيت الطعام	١٣ يناير ٢٠١١	٠,٣	مؤقت
• زيادة أجور القطاع العام	٢٣ يناير ٢٠١١	١,٤	دائم
• توسيع تغطية صندوق الرعاية الاجتماعية ليشمل ٥٠٠ ألف أسرة إضافية	٢٣ يناير ٢٠١١	٠,٢	مؤقت
• صرف منحة شهرية مؤقتة لخريجي المدارس الجدد	١٢ فبراير ٢٠١١	٠,٢	
• إعفاء الطلاب من سداد الرسوم الدراسية	١٢ فبراير ٢٠١١	٠,٢	دائم
• إعادة تطبيق العلاوات والبدلات لموظفي الخدمة المدنية	١٢ فبراير ٢٠١١	١,٠	
• تعيين ٦٠ ألف من حديثي التخرج	١٢ فبراير ٢٠١١	٠,٢	دائم
• أخرى	١٣ فبراير ٢٠١١	٠,٣	دائم

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ويتواصل ارتفاع الضغوط التضخمية إلى جانب المخاوف المتعلقة بالأمن الغذائي. فمن المتوقع أن يزداد التضخم في كل البلدان تقريبا في عام ٢٠١١ مسجلا ١١% في متوسط البلدان المصدرة للنفط كمجموعة. وتشير التوقعات إلى تسجيل أعلى معدلات التضخم في إيران بسبب إصلاح نظام الدعم (الشكل البياني ١-١٠)، وإن كان التضخم سيرتفع في دول مجلس التعاون الخليجي أيضا من ٣,٢% في عام ٢٠١٠ إلى ٥,٣% في عام ٢٠١١ (الشكل البياني ١-١١). وتمثل أسعار الغذاء الدافع الأكبر وراء التضخم الكلي، لكن التضخم الأساسي يزداد ارتفاعا في كثير من البلدان بدافع من ارتفاع التوقعات التضخمية.



وسجلت أسعار الحبوب، بما فيها الذرة والقمح، ارتفاعا حادا أدى إلى زيادة المخاوف بشأن الأمن الغذائي نظرا لأن عددا كبيرا من بلدان MENAP المصدرة للنفط هي من أكبر البلدان المستوردة للقمح في العالم - حيث تحتل الجزائر والعراق المرتبتين الثالثة والتاسعة، على الترتيب. وقد ارتفعت أسعار القمح بأكثر من ٧٥% في الاثني عشر شهرا المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١١. ومن المتوقع أن تقل قيود العرض في الأسواق إلى حد ما على مدار الاثني عشر شهرا القادمة بسبب زيادة المحاصيل على أثر زيادة المساحة المنزرعة عالميا والأحوال المناخية الأقل حدة. وقد ساهمت في ارتفاع الطلب على الغذاء بعض العوامل الهيكلية أيضا (تغيير أنماط التغذية في الاقتصادات الصاعدة والنامية، ورواج استخدام الوقود الحيوي الذي زاد الطلب المحاصيل المستخدمة في إنتاجه).

وينبغي أن تراقب البلدان المصدرة للنفط الآثار الثانوية التي تحول التضخم في أسعار الغذاء بسرعة إلى تضخم في أسعار السلع غير الغذائية. وسوف تحتاج بعض الحكومات، وخاصة في مجلس التعاون الخليجي (الكويت وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة) إلى توخي المتابعة الدقيقة لأثر الإنفاق التوسعي من المالية العامة لتلبية الطلب الكلي حتى تحول دون عودة الضغوط التضخمية. وقد تم تشديد السياسة النقدية في السودان فقط حتى الآن لمواجهة ما تشهده من ضغوط تضخمية ناشئة.

الإطار ١-٤

انتقال الآثار من مجلس التعاون الخليجي

عادة ما تنتقل آثار اقتصادية مهمة من مجلس التعاون الخليجي إلى بقية أنحاء العالم. وقد أدت المستويات المرتفعة لتحويلات العاملين والاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى خارج مجلس التعاون الخليجي إلى تخفيف أثر الأزمة العالمية على كثير من بلدان المنطقة في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. وإضافة إلى ذلك، لا تزال واردات دول المجلس تدعم صادرات المنطقة، رغم حجمها المحدود.

مجلس التعاون الخليجي: الآثار على بقية بلدان العالم (بمليارات الدولارات الأمريكية)				
٢٠١١ ^١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	
٧٤,٩	٦٥,٦	٦٠,٤	٥٢,٩	تحويلات العاملين إلى البلدان الأخرى
٤٢,٧	٢٠,٩	١٦,٠	٣٨,٦	الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج
٥٧٨,٣	٤٩١,٠	٤٤٤,٣	٥١٥,١	الواردات
	١٣٤,١ ^٢	١١٢,٩	١١٣,٦	الودائع غير المصرفية
المصادر: بنك التسويات الدولية؛ والسلطات الوطنية، والبنك الدولي؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. ^١ توقعات خبراء صندوق النقد الدولي. ^٢ الربع الثالث من عام ٢٠١٠.				

ويبلغ متوسط تدفقات المعونة – الخارجة في الأساس من الكويت والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة – حوالي ١,٥% من إجمالي الدخل القومي المجمع لهذه البلدان بين عامي ١٩٧٣ و ٢٠٠٨. وقد تلقت البلدان في منطقة MENAP ما يتراوح بين ١٠% و ٧٠% من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية من بلدان أخرى في المنطقة.

وهناك روابط وثيقة أيضا بين النمو في مجلس التعاون الخليجي والبلدان الأخرى في المنطقة. وتشير التقديرات إلى أن ارتفاع نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في مجلس التعاون الخليجي بواقع نقطة مئوية واحدة يؤدي إلى زيادة نمو إجمالي الناتج المحلي في البلدان الأصلية للعمالة المهاجرة بواقع ثلث نقطة مئوية. وقد أدى ارتفاع أسعار النفط إلى إيجاد حافز إضافي لهذه البلدان كي تواصل برامجها الاستثمارية الجارية وإعادة تدوير إيراداتها النفطية في الخارج.

ويتأثر مستقبل تحويلات العاملين في المنطقة بالمبادرات الجديدة في بعض البلدان، مثل المملكة العربية السعودية، لزيادة حوافز توظيف المواطنين في محاولة لتخفيض البطالة على المستوى القومي.

المدى المتوسط: الآفاق المنتظرة واعدة لكن الإصلاحات الهيكلية العميقة ضرورية

يتوقع أن يظل النمو قويا، مع تراجع التضخم على أثر الانحسار التدريجي لصدّات أسعار النفط والغذاء. والمهم أنه من المتوقع انتعاش النمو غير النفطي، وهو ما يرتبط في العادة بزيادة فرص التوظيف. ومع ذلك، يمكن استنقاء دروس من التطورات التي حدثت مؤخرا.

النمو الشامل للجميع: حتى يكون النمو قابلا للاستمرار، ينبغي أن تكون الاستراتيجيات المتبعة في تحقيقه مؤدية إلى إنشاء وظائف جديدة وزيادة الدخل لجميع شرائح السكان، ومعالجة مشكلتي البطالة والإسكان، وخاصة بالنسبة للشباب. وفي هذا السياق، ينبغي مواصلة الجهود لدعم تنمية القطاع الخاص. ويؤدي الائتمان دورا فعالا في تحقيق النمو الذي يقوده القطاع الخاص والذي يجب أن ينشئ مزيدا من فرص العمل. ولذلك تُعطى أولوية لضمان النمو الائتماني القابل للاستمرار مع تعزيز إمكانية الحصول على الائتمان، لا سيما للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وسيوقف نجاح الجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد على فعالية الإصلاحات في قطاع التعليم، وتكثيف التدريب للمواطنين، وزيادة الإنتاجية. وفي هذا الصدد، ستكون القدرة التنافسية عاملا ضروريا في الحفاظ على النمو الشامل للجميع.

تحسين إدارة المالية العامة: حدثت زيادة هائلة في الإنفاق العام خلال السنوات الأخيرة في كثير من البلدان، وغالبا ما تركزت هذه الزيادة مشروعات البنية التحتية المادية والاجتماعية الداعمة للنمو. وينبغي إيلاء اهتمام أكبر إلى جودة الإنفاق، بما في ذلك استمرار تعزيز إدارة المالية العامة. ومن الخطوات التي يمكن اتخاذها في هذا الاتجاه أن تتحول بلدان أخرى في المنطقة من الاعتماد على الدعم غير الموجه إلى شبكات الأمان الاجتماعي الأكثر كفاءة. وسيساعد إصلاح الدعم الشامل على أسعار الوقود بوجه خاص على احتواء الزيادة السريعة في استهلاك الطاقة محليا.

وقد أدى ارتفاع تقلب أسعار النفط إلى زيادة الحاجة لوضع الإنفاق في إطار متعدد السنوات لضمان الاستمرارية وتحسين أدوات إدارة الطلب. ومن الخيارات لإدارة هذا التقلب اعتماد قاعدة رسمية للمالية العامة، ربما تتضمن الإنفاق الكلي لكل بلد ضمن موازنة متجددة تغطي ٣ سنوات وتتضمن حدا أقصى للدين. وفي الواقع، تركز الموازنة في معظم دول مجلس التعاون الخليجي على سعر متحفظ للنفط، دون إرشادات صريحة حول كيفية إنفاق الإيرادات الإضافية أو ما إذا كان سيتم إنفاق تلك الإيرادات. وينطوي الاعتماد على التعديلات الاستثنائية خلال العام على خطر توليد مستحقات دائمة قد يصعب التراجع عنها في حالة انخفاض أسعار النفط، إضافة إلى ما يؤدي إليه هذا الاعتماد من تقليص أهمية الموازنة كوثيقة تخطيطية ومؤشر للأولويات الحكومية. وقد يؤدي ذلك أيضا إلى تضخيم دورات الانتعاش والكساد.

استقرار القطاع المالي وتطوره: ينبغي أن تواصل بلدان MENAP المصدرة للنفط جهودها الرامية إلى تشجيع تطور النظام المالي لرفع كفاءته وزيادة صلابته. ولا يزال القطاع المصرفي متينا بوجه عام في دول مجلس التعاون الخليجي، نظرا لتوافر مستويات عالية من رؤوس الأموال الوقائية لدى البنوك، الأمر الذي دعمته في بعض الأحوال زيادة الرسملة

الحكومية (قطر والإمارات العربية المتحدة). ومع ذلك، يمكن أن تظهر مواطن ضعف محتملة من خلال انتقال التداعيات من القطاع المالي غير المصرفي إلى القطاع المصرفي (الكويت)، وعبء العرض الزائد في القطاع العقاري (البحرين والإمارات العربية المتحدة)، والترابط بين مختلف قطاعات النظام المصرفي (بنوك الجملة والتجزئة في البحرين). ولا يزال استمرار الاهتمام مطلوباً بتسوية القروض المتعثرة للبنوك في كثير من البلدان غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي (الجزائر وإيران)، وإعادة هيكلة البنوك (العراق والسودان). وأخيراً، قد تنطوي إعادة هيكلة الديون في دبي على تأجيل تحقيق الخسائر وظهور موجة أخرى من مخاطر تمديد الديون خلال بضع سنوات، وخاصة إذا لم تنتعش أسعار الأصول على النحو المتوقع.

وقد بدأ الائتمان المقدم على القطاع الخاص يتحسن في عام ٢٠١٠ في عدة بلدان – منها بلدان مجلس التعاون الخليجي والجزائر واليمن. وسيطلب الأمر مواصلة الجهود لدعم تطور النظام المالي وتعزيز التنظيم والرقابة فيه، بغية تحسين كفاءته وزيادة صلابته. وينبغي أن تضع الجهات الرقابية في كل البلدان حوافز للبنوك كي تستحدث ممارسات لإدارة المخاطر بكفاءة. ومن المهم بوجه خاص اتخاذ خطوات لإتاحة مزيد من الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع استخدام أدوات ملائمة لتمويل الإسكان، وإقامة أسواق محلية للديون بحيث تكون أساساً للتمويل طويل الأجل. وفي النظم المالية الأكثر تطوراً، ينبغي تنقيح الأدوات الاحترازية الكلية لإدارة دورة الائتمان دون إنكفاء التضخم، وخاصة في البلدان التي تنقيد سياسته النقدية بنظام ربط سعر الصرف، مثلما هو الحال في مجلس التعاون الخليجي.

مؤشرات اقتصادية مختارة: البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وأفغانستان وباكستان^١

توقعات	متوسط						
	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥-٢٠٠٠
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	٤,٩	٣,٥	٠,٧	٤,٧	٦,٢	٥,٧	٥,٦
(التغير السنوي؛ %)							
الجزائر	٣,٦	٣,٣	٢,٤	٢,٤	٣,٠	٢,٠	٤,٥
البحرين	٣,١	٤,١	٣,١	٦,٣	٨,٤	٦,٧	٦,٠
جمهورية إيران الإسلامية	٠,٠	١,٠	٠,١	١,٠	٧,٨	٥,٨	٥,٥
العراق	٩,٦	٠,٨	٤,٢	٩,٥	١,٥	٦,٢	...
الكويت	٥,٣	٢,٠	٥,٢-	٥,٠	٤,٥	٥,٣	٧,١
ليبيا	...	٤,٢	٢,٣-	٢,٣	٧,٥	٦,٧	٤,٣
عُمان	٤,٤	٤,٢	١,١	١٢,٩	٦,٧	٥,٥	٣,٣
قطر	٢٠,٠	١٦,٣	٨,٦	٢٥,٤	٢٦,٨	١٨,٦	٨,٧
المملكة العربية السعودية	٧,٥	٣,٧	٠,٦	٤,٢	٢,٠	٣,٢	٤,٠
السودان	٤,٧	٥,١	٦,٠	٦,٨	١٠,٢	١١,٣	٦,٤
الإمارات العربية المتحدة	٣,٣	٣,٢	٣,٢-	٥,٣	٦,٥	٨,٨	٧,٧
اليمن	٣,٤	٨,٠	٣,٩	٣,٦	٣,٣	٣,٢	٤,٥
تضخم أسعار المستهلكين	١٠,٩	٦,٨	٥,٨	١٤,٨	١١,٢	٨,٨	٥,٩
(المتوسط السنوي؛ %)							
الجزائر	٥,٠	٤,٣	٥,٧	٤,٩	٣,٦	٢,٣	٢,٣
البحرين	٣,٠	٢,٠	٢,٨	٣,٥	٣,٣	٢,٠	٠,٧
جمهورية إيران الإسلامية	٢٢,٥	١٢,٥	١٠,٨	٢٥,٤	١٨,٤	١١,٩	١٣,٥
العراق	٥,٠	٥,١	٢,٨-	٢,٧	٣٠,٨	٥٣,٢	١٩,٨
الكويت	٦,١	٤,١	٤,٠	١٠,٦	٥,٥	٣,١	١,٧
ليبيا	...	٢,٤	٢,٨	١٠,٤	٦,٢	١,٤	٣,٣-
عُمان	٣,٥	٣,٣	٣,٥	١٢,٦	٥,٩	٣,٤	٠,١
قطر	٤,٢	٢,٤-	٤,٩-	١٥,٠	١٣,٨	١١,٨	٣,٥
المملكة العربية السعودية	٦,٠	٥,٤	٥,١	٩,٩	٤,١	٢,٣	٠,١-
السودان	٩,٠	١٣,٠	١١,٣	١٤,٣	٨,٠	٧,٢	٧,٦
الإمارات العربية المتحدة	٤,٥	٠,٩	١,٦	١٢,٣	١١,١	٩,٣	٣,٦
اليمن	١٣,٠	١٢,١	٣,٧	١٩,٠	٧,٩	١٠,٨	١١,٦
رصيد المالية العامة على مستوى الحكومة العامة	٧,٥	٣,٠	٢,٧-	١٢,٩	١٠,٣	١٣,٢	٥,٨
(% من إجمالي الناتج المحلي)							
الجزائر	٥,٠	٢,٧-	٦,٨-	٧,٧	٤,٤	١٣,٥	٦,٦
البحرين ^٢	١,٦	٧,٨-	٦,٦-	٤,٩	١,٩	٢,٧	١,٤
جمهورية إيران الإسلامية	٤,٠	٠,٦	١,٩-	٠,٢-	٢,٤	٠,٠	٢,٠
العراق	٤,٤-	١٠,٨-	٢١,٨-	١,٢-	١٢,٤	١٥,٥	...
الكويت ^٢	٢٢,٣	١٧,٤	٢٣,٥	١٩,٨	٣٩,٨	٣٥,٤	٢٧,٢
ليبيا	...	٩,٢	٧,٠	٣٠,٣	٢٨,٦	٣٣,١	١٢,٦
عُمان ^٢	١٤,٢	٦,٢	١,٢-	١٣,٨	١١,١	١٣,٨	٨,٤
قطر	١٣,٨	١٢,٨	١٥,٢	١٠,٣	١٠,٨	٨,٦	٨,٨
المملكة العربية السعودية	١٢,٨	٧,٧	٤,٧-	٣٤,٤	١٥,٨	٢٤,٦	٧,٧

٠,٢-	١,٩-	٤,٦-	١,٤-	٥,٤-	٤,٣-	٠,٦-	السودان
٦,٥	١,٣-	١٢,٦-	١٦,٥	١٥,٤	١٨,١	٤,٥	الإمارات العربية المتحدة ^٢
٦,٤-	٤,٠-	١٠,٢-	٤,٥-	٧,٢-	١,٢	٠,٠	اليمن
١٦,٩	٩,٢	٤,٢	١٨,٨	١٧,٩	٢١,٩	١١,٢	رصيد الحساب الجاري
(% من إجمالي الناتج المحلي)							
١٧,٨	٩,٤	٠,٣	٢٠,٢	٢٢,٨	٢٤,٧	١٤,٠	الجزائر
١٣,٠	٤,٦	٢,٩	١٠,٢	١٥,٧	١٣,٨	٥,٠	البحرين
١١,٧	٦,٠	٤,٢	٧,٣	١١,٩	٩,٢	٥,٢	جمهورية إيران الإسلامية
٣,٢-	٦,٢-	٢٦,٦-	١٢,٨	١٢,٥	١٩,٠	...	العراق
٣٩,٤	٣١,٨	٢٦,١	٤٠,٥	٣٦,٨	٤٤,٦	٢٦,٢	الكويت
...	١٦,٠	١٥,٦	٤١,٧	٤١,٧	٤٩,٧	١٨,٩	ليبيا
١٤,٩	١١,٦	٠,٦-	٨,٣	٥,٩	١٥,٤	٩,٤	عمان
٣٦,١	١٨,٧	١٠,٢	٢٩,٢	٢٥,٠	٢٥,٣	٢٥,٢	قطر
١٩,٨	٨,٧	٦,١	٢٧,٨	٢٤,٣	٢٧,٨	١٣,٦	المملكة العربية السعودية
٥,٥-	٨,٥-	١٢,٤-	٩,٠-	١٢,٥-	١٥,٢-	٩,٥-	السودان
١٠,٤	٧,٧	٣,٠	٧,٤	٦,٠	١٥,٤	٧,٧	الإمارات العربية المتحدة
٤,٠-	٤,٤-	١٠,٢-	٤,٦-	٧,٠-	١,١	٥,٣	اليمن

المصادر: السلطات الوطنية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ بيانات ٢٠١١ لا تتضمن ليبيا.

^٢ الحكومة العامة.

^٣ الحسابات الموحدة للحكومة الاتحادية وإمارات أبو ظبي ودبي والشارقة.

٢- البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: رياح التغيير^١

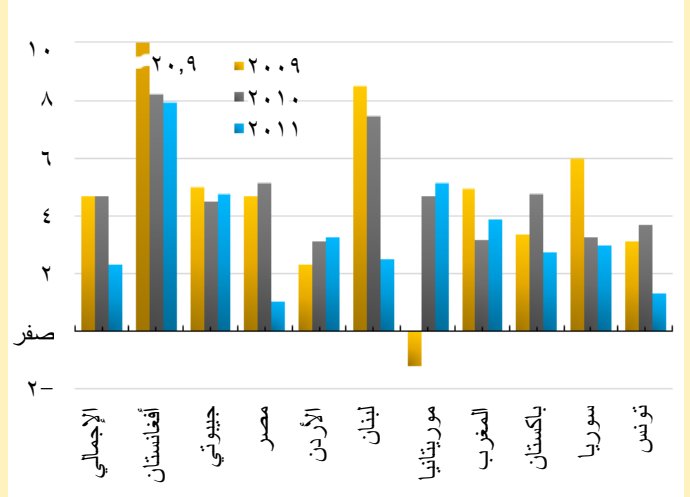
تجتاح الاضطرابات والتغييرات الاجتماعية بلدان عديدة في المنطقة. ورغم أن التداخيات الاقتصادية على بلدان MENAP الأخرى المستوردة للنفط نتيجة الاضطرابات التي بدأت في مصر وتونس لا تزال محدودة حتى الآن، تشير الاحتجاجات الشعبية التي تجتاح المنطقة إلى الحاجة إلى نمو أكثر شمولاً وإلى شعور أوسع نطاقاً بملكية جدول أعمال الإصلاحات. وقد ألقت الاضطرابات بظلالها على الاحتمالات المتوقعة في الأجل القريب وأكدت على الحاجة الملحة إلى حل مشكلة البطالة المرتفعة وتحسين شبكات الأمان الاجتماعي. وبمرور الوقت، سيؤدي وجود بيئة أعمال أكثر انفتاحاً لدعم سكان المنطقة من الشباب النشط إلى إجراء تحسينات أسرع وأكثر قابلية للاستمرار في مستويات المعيشة.

قبل الاحتجاجات

كانت اقتصادات المنطقة خلال عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ تنمو بوجه عام بمعدل معتدل وإن كان مطرداً. ولم تتأثر هذه الاقتصادات كثيراً بالأزمة المالية العالمية نتيجة انكشافها المحدود لمخاطر أسواق رأس المال الدولية، كما ساعدت الإصلاحات الجاري تنفيذها لتحرير النشاط الاقتصادي على دعم النمو. فقد ارتفع مجموع ناتج الربع الثالث من عام ٢٠١٠ لكل من مصر والأردن والمغرب وتونس – بلدان MENAP الأربعة المستوردة للنفط التي لديها حسابات قومية ربع سنوية – بنسبة ٤,٧% عن العام الماضي، حيث جاءت مصر في الصدارة بنسبة تقترب من ٥,٥%. وإجمالاً، تشير التقديرات إلى أن معدل النمو في اقتصادات MENAP المستوردة للنفط قد بلغ ٤,٧% في كل من ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، وهو يقترب من متوسط المعدلات المسجلة على مدار العقد الماضي (الشكل البياني ٢-١).

الشكل البياني ١-٢

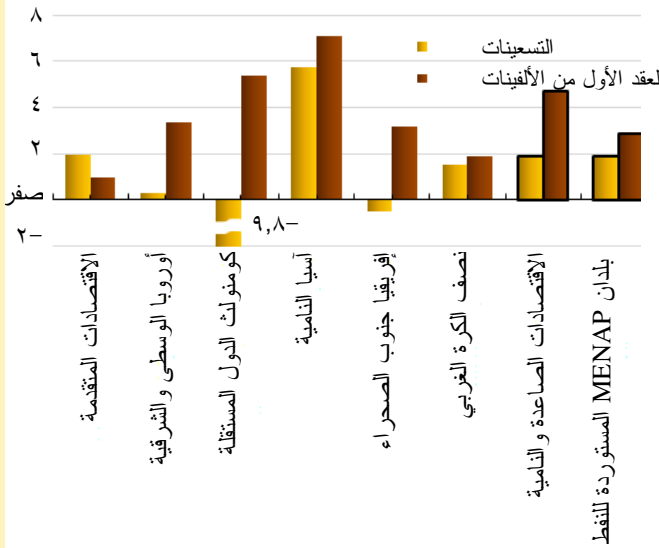
ثبات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى حد كبير في ٢٠١٠ (التغير السنوي؛ %)



المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٢-٢

نمو الدخل بمعدل أبطأ مقارنة بالأسواق الصاعدة الأخرى (متوسط التغير السنوي في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي؛ %)



المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ورغم التوسع الاقتصادي المطرد في الآونة الأخيرة، تبرز الاضطرابات الاجتماعية مدى الحاجة إلى نمو أكبر وأكثر شمولاً. ورغم تحسن النشاط الاقتصادي مقارنة بعقد التسعينات، فإن معدل النمو في بلدان MENAP المستوردة للنفط خلال العقد الأول من الألفينات انخفض على أساس نصيب الفرد عن معدل النمو في معظم المناطق الأخرى (الشكل البياني ٢-٢). فخلال العقد الماضي، بلغ متوسط نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في هذه البلدان حوالي ٣% سنوياً مقارنة بنحو ٥% في الاقتصادات الصاعدة والنامية بوجه عام. إلى جانب ذلك، كان هناك شعور متزايد بأن بيئة الأعمال في هذه المنطقة تعاني من منافسة غير عادلة، حيث يتم التلاعب في الأنظمة لكي تستفيد منها قلة محظوظة، كما تستأثر فئة صغيرة من السكان بالمكاسب الناتجة عن ارتفاع النمو.

ولا تزال البطالة المرتفعة تمثل تحدياً كبيراً. فارتفاع معدل النمو خلال العقد الماضي لم يكن كافياً لخفض معدل البطالة الذي بلغ متوسطه حوالي ١٢% من القوى العاملة التي نمت بسرعة أكبر مقارنة بكافة المناطق الأخرى باستثناء منطقة إفريقيا جنوب الصحراء. والبطالة مرتفعة بوجه خاص بين الشباب - حيث يصل معدل بطالة الشباب إلى ٢٠% - ٣٠% في مصر وتونس - مما جعل الكثيرين يشعرون بأنهم مستبعدون من التمتع بمكاسب التقدم الاقتصادي.

وقد اهتز النظام القائم في المنطقة نتيجة الانتفاضات الشعبية، وما تلاها من سقوط حكومتي تونس ومصر، والاحتجاجات العنيفة في عدد من بلدان MENAP الأخرى المستوردة للنفط. ومع هذا التغيير يأتي التحدي المتمثل في إعادة وضع اقتصادات المنطقة على المسار الصحيح، وتأتي أيضاً الفرصة للتحويل إلى مسار للنمو أكثر شمولاً.

أثر سلبي مؤقت على اقتصادات المنطقة

ستؤدي الاضطرابات إلى تحمل كل من تونس ومصر تكلفة اقتصادية كبيرة. فإلى جانب القلاقل المحلية، يعاني هذان البلدان أيضا أكثر من غيرهما من البلدان المستوردة للنفط من الصراع الدائر في ليبيا المجاورة وما نجم عنه من عودة أكثر من ١٠٠٠٠٠٠ عامل مهاجر. وتشير التوقعات إلى انخفاض معدل نمو الناتج في تونس ومصر بمقدار ٢-٤ نقطة مئوية في ٢٠١١ نتيجة فترات التوقف المؤقت في النشاط الاقتصادي وتوقف النشاط السياحي والاستثمار الأجنبي المباشر (الإطار ٢-١). كما اتسع عجز المالية العامة في البلدين (يُتوقع أن يصل في ٢٠١١ إلى ٩,٧% من إجمالي الناتج المحلي في مصر و٤,٣% من إجمالي الناتج المحلي في تونس)، حيث ارتفعت النفقات نتيجة الحاجات المتزايدة وارتفاع تكاليف الاقتراض، بينما عانت الإيرادات من انخفاض معدل النمو الاقتصادي وانخفاض معدلات التحصيل.

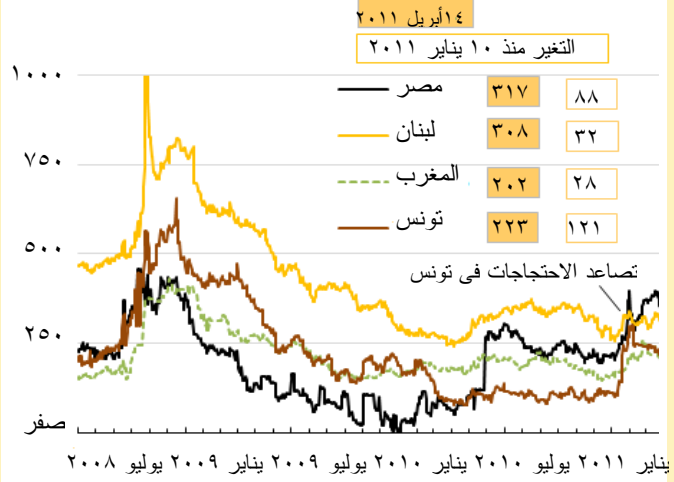
وقد كان توقف النشاط الاقتصادي في بلدان MENAP الأخرى المستوردة للنفط أضيق نطاقا حتى الآن. ورغم أن لبنان والأردن قد واجهتا بعض المصاعب نتيجة التوقف المؤقت في إمدادات الغاز من مصر، فقد تم استئناف ضخ الغاز. وبوجه أعم فإن الروابط الاقتصادية المحدودة بين البلدان المستوردة للنفط تعني أن الانتقال المباشر لأثر انخفاض النشاط الاقتصادي يكون محدودا نسبيا. ومن اللافت للنظر داخل هذه المجموعة أن الأردن وسوريا هما أكبر البلدان التي تصدر السلع إلى مصر وتونس، ومع ذلك فإن هذه الصادرات لا تمثل سوى ٠,٥% من إجمالي ناتجهما المحلي. وبالإضافة إلى ذلك، هناك روابط محدودة جدا بين ليبيا والبلدان المستوردة للنفط عدا مصر وتونس. وبالنسبة لمعظم البلدان المستوردة للنفط، تمثلت التكلفة الرئيسية الناجمة عن عدم الاستقرار في المنطقة في ارتفاع أسعار النفط العالمية والنكسات التي واجهت النشاط السياحي والتدفقات الرأسمالية، وهو ما أدى، في عدد قليل من الحالات، إلى انخفاض الاحتياطيات الرسمية. وسوف يؤدي تصاعد التوترات السياسية في المنطقة إلى انخفاض عدد الزائرين حتى للدول التي تجنبت الاضطرابات إلى حد كبير (الإطار ٢-٢). ومن المحتمل أن يتعرض الاستثمار الأجنبي المباشر لآثار مماثلة مع قيام المستثمرين بإعادة تقييم المخاطر.

وأدت زيادة عدم اليقين نتيجة الاضطرابات إلى قيام المقرضين بإعادة تسعير المخاطر السيادية ومخاطر الشركات عبر المنطقة، مما سيؤدي إلى ارتفاع تكلفة الاقتراض والتأثير على النمو الاقتصادي وأوضاع المالية العامة في المستقبل. فخلال الفترة من ١٠ يناير - في وقت يقارب بدء الاحتجاجات الشعبية في تونس - ومنتصف مارس، اتسعت فروق أسعار الفائدة على السندات الحكومية بمقدار ٣٠ - ٥٠ نقطة أساس في لبنان والمغرب، وبما يزيد على ١٠٠ نقطة أساس في مصر وتونس. كما شهدت فروق العائد على مبادلات مخاطر الائتمان تحركات مماثلة، وانخفضت الأسعار في أسواق الأسهم بين حوالي ٥% في لندن وباكستان و٢٥% في مصر (الشكل البياني ٢-٣). ورغم أن فروق أسعار الفائدة قد انخفضت إلى حد ما في أواخر مارس ولا تزال غالبا أدنى كثيرا من المستويات المسجلة في ذروة الأزمة المالية العالمية في أواخر عام ٢٠٠٨ (الشكل البياني ٢-٤)، تشير هذه التحركات السوقية إلى تشدد شروط التمويل وضعف التعافي في منح الائتمان المصرفي والاستثمار.

الشكل البياني: ٢-٤

ارتفاع فروق أسعار الفائدة على السندات السيادية

(نقطة أساس)

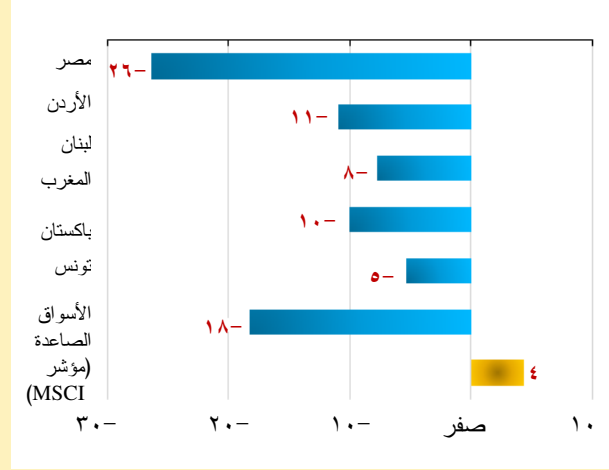


المصدر: مؤسسة Bloomberg وMarkit.

الشكل البياني ٢-٣

انخفاض مؤشرات البورصات

(التغيرات من ١٠ يناير إلى ١٤ أبريل ٢٠١١؛ %)



المصدر: مؤسسة Bloomberg.

ارتفاع أسعار السلع الأساسية يزيد من التحديات

إلى جانب التحديات الناجمة عن الاضطرابات، أدى الارتفاع الحاد في أسعار الوقود والغذاء على الصعيد الدولي منذ أواخر عام ٢٠١٠ إلى تحمل تكاليف إضافية كبيرة عبر المنطقة. وينطبق ذلك بوجه خاص على بلدان مثل جيبوتي والأردن ولبنان

والتي تعتمد إلى حد كبير على استيراد احتياجاتها من الطاقة والمواد الغذائية. ومع ثبات السياسات والكميات، سوف يؤدي ارتفاع أسعار الوقود والغذاء إلى ارتفاع فاتورة واردات بلدان MENAP المستوردة للنفط بنحو ٣% من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط (الجدول ٢-١)، يُعزى ثلثها تقريبا إلى ارتفاع أسعار الوقود. وتؤدي هذه الزيادة في فاتورة الواردات إما إلى ارتفاع أسعار المستهلكين أو انخفاض رصيد المالية العامة، وذلك حسب حجم الدعم ومدى مراقبة الأسعار.

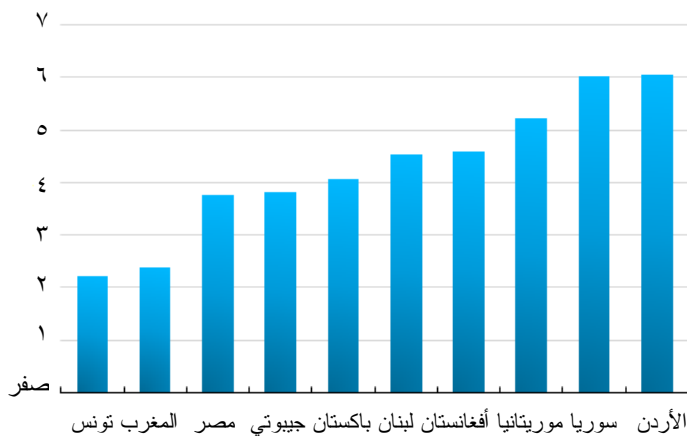
الجدول ٢-١: أثر ارتفاع أسعار الوقود والغذاء

الزيادة المقدرة الضمنية في		
فاتورة الواردات (% من إجمالي الناتج المحلي)	أسعار المستهلكين (%)	عجز المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)
١,٦	٢,٢	٢,٨
٤,١	٧ إلى ٨	٠,٨ إلى ١,٢
٤,٤	٦ إلى ٧	١,١ إلى ١,٣
٣,٤	٥,٣	١,٢
٢,٣	٠,٧	٢,٣
٢,١	٢,٨	١,٠
١,٩	١,٥ إلى ٢,٥	١,٠
١,٦	٢,٦	١,٦
٢,٧	٣,٧	١,٥

المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملاحظة: الأثر المباشر، في ظل السياسات المتبعة منذ نهاية ٢٠١٠، لارتفاع أسعار الوقود بنسبة ٣٢% وأسعار الغذاء بنسبة ٢٤%، حسب التوقعات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لعام ٢٠١١ مقارنة بعام ٢٠١٠.

غير أن أثر ارتفاع أسعار السلع الأساسية ليس سلبيا في كل الأحوال بالنسبة لبلدان MENAP المستوردة للنفط. فقد ارتفعت حصيلة صادرات ركائز الحديد في موريتانيا وصخر الفوسفات في المغرب والأردن نتيجة ارتفاع الأسعار بنحو ٨٠% منذ نهاية ٢٠٠٩. إلى جانب ذلك، من المحتمل أن يؤدي ارتفاع عائدات التجارة والتحويلات من البلدان المصدرة

الشكل البياني ٢-٥
تباين معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لدى الشركاء التجاريين
(مرجحة بمساهمات صادرات السلع؛ %، ٢٠١١)



المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

للنفط في المنطقة – التي تستفيد من ارتفاع أسعار النفط – إلى تعويض بعض الآثار السلبية لارتفاع أسعار السلع الأساسية (الإطار ٢-٣). وسوف يكون هذا التعويض أكثر وضوحا في بلدان المشرق العربي، التي ترتبط بالبلدان المصدرة للنفط سريعة النمو في الخليج بروابط أقوى مقارنة ببلدان المغرب العربي (الشكل البياني ٢-٥). ففي تونس والمغرب، يتم توجيه ٧٠% – ٨٠% من الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي، بينما تأتي معظم الإيرادات الخارجية للأردن وسوريا من البلدان المصدرة للنفط في المنطقة.

المالية العامة تتحمل تكلفة استجابات السياسات ...

قامت الحكومات عبر المنطقة باتخاذ مجموعة من التدابير لمواجهة ارتفاع أسعار الوقود والغذاء ولمواجهة المطالب الاجتماعية أيضا (الجدول ٢-٢).

- ففي مصر، تتضمن التدابير زيادة الأجور الحكومية ومعاشات التقاعد بنسبة ١٥%، وإنشاء صندوق لإعادة هيكلة المؤسسات الصغيرة، وزيادة مخصص الموازنة لواردات القمح.
- وقامت الأردن بزيادة مخصصات الحماية الاجتماعية وأعلنت عن تخفيضات في الضرائب على الوقود والمواد الغذائية، وزيادة الدعم، وزيادة رواتب جهاز الخدمة المدنية ومعاشات تقاعد.
- وفي لبنان، تم تخفيض الضريبة على البنزين بنحو ٥٥% في فبراير.
- وفي باكستان، تم تعليق التعديلات الشهرية لأسعار المنتجات البترولية بين شهري نوفمبر ٢٠١٠ ومارس ٢٠١١.
- وقامت سوريا بزيادة بدلات العاملين في القطاع العام، وزيادة التحويلات النقدية للأسر الفقيرة، وتخفيض الضرائب على بعض المنتجات الغذائية. ومنذ أواخر مارس ٢٠١١، أعلنت الحكومة عن تدابير إضافية، منها خفض معدلات ضريبة الدخل، وزيادة الحد الأدنى للأجور، والتغطية الصحية الكاملة لمنقاعدي جهاز الخدمة المدنية.

- وفي تونس، قامت الحكومة المؤقتة بزيادة التحويلات للعاطلين وفئات السكان الأكثر فقرا، وتعليق التعديلات في الأسعار الخاضعة للتنظيم، وتوسيع دائرة الدعم، وزيادة الاستثمار العام.

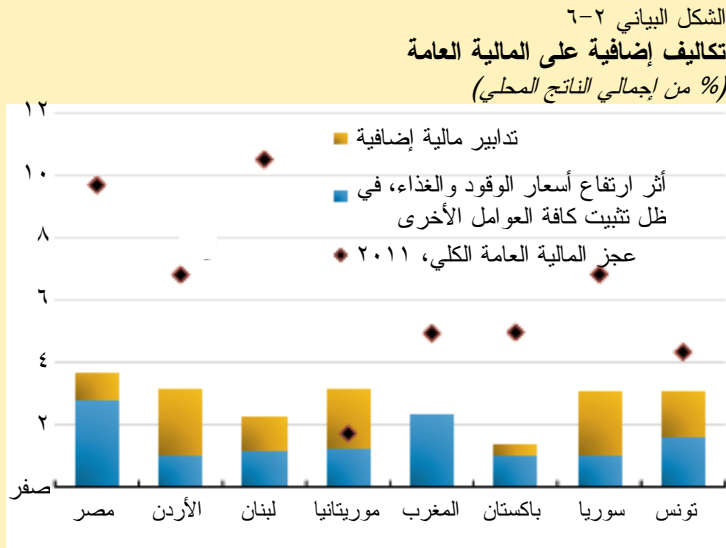
الجدول ٢-٢: تدابير سياسة المالية العامة المعلنة منذ أواخر ٢٠١٠

الدعم	الرعاية الاجتماعية و/أو التحويلات النقدية	زيادة الرواتب/المزايا الحكومية	التخفيف الضريبي أو غيره	التكلفة السنوية (%) من إجمالي الناتج المحلي
مصر		√	√	٠,٣
الأردن	√	√	√	٢,٠ إلى ٢,٢
لبنان			√	١,٠
موريتانيا	√	√	√	١,٥ إلى ٢,٢
باكستان	√			٠,٣
سوريا		√	√	٢,٠
تونس	√		√	٠,٧

المصادر: السلطات الوطنية؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملاحظة: التكاليف السنوية لا تغطي تكاليف ارتفاع الدعم القائم سلفا نتيجة لارتفاع أسعار السلع الأولية. والتكلفة المقدرة لسوريا لا تشمل التدابير الإضافية المعلنة منذ أواخر مارس.

وتكلفة هذه التدابير الجديدة – إلى جانب ارتفاع تكلفة الحفاظ على أنظمة الدعم الحالية والتي تبلغ حوالي ٣% في المتوسط



المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٠ – تعد كبيرة وفقا للمعايير الدولية. فالمغرب، على سبيل المثال، تواجه زيادة في تكلفة الدعم الحالي نسبتها حوالي ٢% من إجمالي الناتج المحلي وينبغي تمويلها في موازنة عام ٢٠١١. ورغم أن معظم البلدان الأخرى ستقوم على الأقل بتعويض جانب من نفقاتها الإضافية على الحماية الاجتماعية عن طريق إجراء تخفيضات في بنود أخرى، يتمثل الأثر الصافي في زيادة عجز المالية العامة الكلي المجمع في بلدان MENAP المستوردة للنفط حيث يُتوقع أن يصل إلى ٦,٨% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١١. (الشكل البياني ٦-٢).

... لكن ارتفاع الإنفاق سيدعم النمو في الأمد القريب

نظرا لأن دفعة التنشيط المالي ستساعد على تعويض الأثر الناجم عن زيادة الظروف الاقتصادية المعاكسة — خارج مصر وتونس — من المتوقع أن يظل نمو الناتج في ٢٠١١ في معظم بقية بلدان المنطقة، غالبا، عند نفس مستواه المسجل في ٢٠١٠ أو أعلى من هذا المستوى.

- ففي أفغانستان، تشير التوقعات إلى ارتفاع الناتج بنسبة ٨% في ٢٠١١، وهي نسبة لا تزال كبيرة، نتيجة مستويات المساعدات الخارجية المرتفعة.
- وفي جيبوتي، تشير التوقعات إلى ارتفاع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ليصل إلى ٤,٨% في ٢٠١١ مقابل ٤,٥% في ٢٠١٠ نتيجة استمرار قوة الطلب الخاص والنشاط في الميناء.
- وفي الأردن، لا يزال التعافي في مساره الصحيح نتيجة الارتفاع التدريجي في النشاط المحلي، وزيادة حجم الائتمان، ونمو الناتج الذي يُتوقع أن يصل إلى ٣,٣% في ٢٠١١.
- وفي موريتانيا، البلد الوحيد من بين بلدان MENAP المستوردة للنفط الذي شهد نموا ساليا في ٢٠٠٩، من المتوقع أن يصل معدل النمو في ٢٠١١ إلى ٥,٢% وأن تقود الصادرات من ركائز الحديد مرحلة التعافي.
- وفي المغرب، أدى التعافي القوي في قطاع الزراعة إلى جانب سياسات الدعم وغيرها من سياسات داعمة للطلب المحلي إلى تعزيز زيادة الناتج الكلي، حيث يُتوقع أن يصل معدل النمو إلى ٣,٩% في ٢٠١١.
- وفي سوريا، يعمل التوسع الاقتصادي الجاري في البلدان المجاورة المصدر للنفط والتعافي الجزئي في قطاع الزراعة على تثبيت توقعات النمو عند ٣% في ٢٠١١، رغم بعض التوقف الناجم عن الاحتجاجات الأخيرة.
- وفي المقابل، من المتوقع أن تسجل لبنان وباكستان في ٢٠١١ معدل نمو يقل كثيرا عما تم تسجيله في ٢٠١٠، لكن لأسباب لا تتعلق أساسا بالاضطرابات التي تشهدها المنطقة.
- فمن المتوقع أن يشهد الاقتصاد اللبناني، الذي واصل توسعه القوي أثناء الأزمة العالمية في ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، انخفاضا في النمو ليصل إلى ٢,٥% في ٢٠١١، وهي توقعات تُعزى أساسا إلى عدم اليقين السياسي، وتسبب الأحداث التي شهدتها مصر وتونس ولا ترتبط بها.
- وفي باكستان، تشير التوقعات إلى انخفاض معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى ٢,٨% في العام المالي ٢٠١٠/٢٠١١، وهو ما يُعزى أساسا إلى فيضانات العام الماضي المدمرة، وأيضا إلى ارتفاع عجز المالية العامة الذي يزاحم ائتمان واستثمار القطاع الخاص.

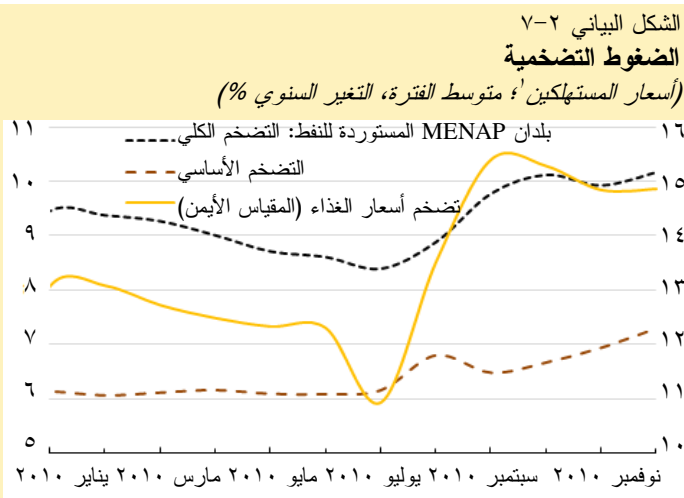
ضيق الحيز المتاح للتصرف من خلال السياسات الاقتصادية

رغم وجود حيز لدى العديد من البلدان المستوردة للنفط لتيسير سياسة المالية العامة في الأجل القريب، قد يستلزم التمويل في بعض البلدان الحصول على مساعدة خارجية. فارتفاع أسعار الفائدة وانخفاض التوقعات بشأن إصدار سندات خارجية جديدة أدى إلى ارتفاع تكلفة التمويل وزيادة صعوبة الحصول عليه. إلى جانب ذلك، لا تزال مستويات الدين العام في معظم بلدان MENAP المستوردة للنفط — رغم انخفاضها في كل الحالات عن المستويات المسجلة منذ عقد مضي — أعلى كثيرا من المتوسط البالغ ٣٥% من إجمالي الناتج المحلي في الأسواق الصاعدة، مما يقلل فرصة الحصول على قروض إضافية. وفي البلدان التي يرتفع لديها عجز الموازنة والتي تضررت بشدة من الاضطرابات، قد تكون هناك حاجة لمساعدة خارجية حتى يمكن سد فجوات التمويل الآتية.

ولتعزيز ثقة الأسواق والحد من استمرار ارتفاع تكلفة التمويل، سوف تستفيد كافة البلدان من وضع خطط للعودة إلى ضبط أوضاع المالية العامة في الأجل المتوسط. كما تُبرز تدابير سياسة المالية العامة المتخذة مؤخرا مدى الحاجة إلى وضع آليات للحماية الاجتماعية موجهة بصورة أفضل نحو مستحقيها (الفصل ٣-٣). وفي الأجل القصير، ربما كانت الآلية الوحيدة التي يمكن تنفيذها لتوفير إغاثة سريعة للسكان هي زيادة الدعم أو رفع الأجور الحكومية. غير أن هذه التدابير ليست موجهة بدقة نحو الفئة الأكثر احتياجا، وقد يصعب الرجوع عنها، وربما تتراحم الاستثمار العام المعزز للنمو. واستبدال هذه التدابير بمرور الوقت بنظام للحماية الاجتماعية أكثر فعالية للتكاليف — يركز على مساعدة الأسر منخفضة الدخل — سوف يؤدي إلى توزيع الموارد على نحو أكثر كفاءة ويعمل على تحقيق الأهداف الأسمى المتمثلة في رفع مستويات المعيشة ودعمها وخلق وظائف دائمة.

ويعد حيز المناورة محدودا أيضا بالنسبة للسياسة النقدية. فمع ارتفاع أسعار الفائدة على مستوى العالم والزيادة الأخيرة في علاوات المخاطر على هذه الأسعار، قد يتعين على بلدان MENAP المستوردة للنفط زيادة أسعار الفائدة على أدوات

السياسة النقدية. إلى جانب ذلك، فرغم تسجيل مصر وباكستان فقط — ومؤخرا أفغانستان — معدل تضخم كلي سنوي يزيد على ١٠%، فإن الزيادة في أسعار السلع الأساسية تزيد من الضغوط السعرية في كافة البلدان وعلى ما يبدو أنها تؤدي بالفعل إلى ارتفاع معدل التضخم الأساسي (الشكل البياني ٧-٢ والإطار ٢-٤). وتعد باكستان، حيث يشكل تقيد عجز المالية العامة مزيدا من القلق، البلد الوحيد في المجموعة الذي رفع أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية في العام الماضي، غير أنه قد يتعين على بلدان أخرى أن تحذو حذوها في القريب العاجل.



المصادر: مؤسسة Haver Analytics؛ والسلطات الوطنية.
١ ما عدا جيبوتي وموريتانيا: حسب توافر البيانات.

ومن الناحية الإيجابية، يساعد تخفيض أسعار الصرف الاسمية في معظم بلدان MENAP المستوردة للنفط على تعويض الأثر الناجم عن مشكلات القدرة التنافسية التي طال أمدها (الشكل البياني ٢-٨). وفي البلدان التي تستخدم أسعار الصرف الثابتة، كانت حركات العملات ناتجة عن ضعف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى منذ منتصف ٢٠١٠. وقد اتخذت مصر وموريتانيا خطوة جديدة بالترحيب نحو زيادة مرونة أسعار الصرف. وساعد تخفيض أسعار الصرف على تعويض الارتفاع السابق في أسعار الصرف الفعلية الحقيقية في معظم البلدان المستوردة للنفط، وهو الأمر الذي كان يشكل مصدرا للقلق لا سيما في مصر.

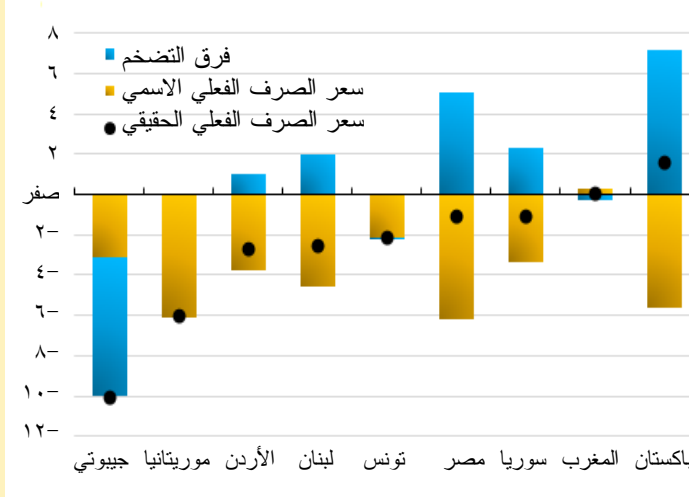
طريق المستقبل

نظرا للتغيير غير المسبوق الذي تشهده المنطقة، تسود الاحتمالات المتوقعة في بلدان MENAP المستوردة للنفط أجواء عدم يقين غير عادية. ففي الأجل القريب، تتعلق المخاطر أساسا بالتطورات دون المتوقعة، بما في ذلك إمكانية انتشار الاضطرابات، والارتفاع الحاد في أسعار النفط، وارتفاع عجز المالية العامة. إلى جانب ذلك، قد يؤدي المزيد من التدهور في ثقة المستثمرين وما يرتبط بذلك من تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج إلى معاناة الحكومات من نقص التمويل اللازم. ورغم صمود الأجهزة المصرفية - باستثناء في أفغانستان - حتى الآن، فإن توقعات ارتفاع حجم القروض المتعثرة نتيجة الاضطرابات تعد أيضا أحد مواطن الضعف المحتملة.

غير أن التغييرات التي تحدث في المنطقة قد تعطي دفعة لاقتصاداتها بمرور الوقت. ومن شأن وجود جدول أعمال للإصلاح أكثر شمولاً يفي باحتياجات السكان من خلال توفير المزيد من الفرص المتاحة والمنافسة أن يجعل الاقتصادات أكثر ديناميكية ويعزز مواطن القوة الكامنة لدى المنطقة: القوى العاملة من الشباب، والموقع الجغرافي المتميز في مفترق الطرق بين الأسواق الرئيسية في أوروبا والاقتصادات الصاعدة والنامية سريعة النمو في آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء.

ويتمثل العنصر الأساسي للتقدم المستمر في بدء السير على المسار الصحيح. وسوف يستلزم التغلب على البطالة المرتفعة تحقيق زيادة كبيرة في معدل النمو الاقتصادي. ومن شأن الاهتمام المستمر بالحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي، إلى جانب ما يُجرى من إصلاحات لإزالة العوائق المتأصلة التي تحول دون تقدم اقتصادات المنطقة، أن يحقق نتائج ملموسة

الشكل البياني ٢-٨
انخفاض أسعار الصرف الاسمية
(التغير منذ يونيو ٢٠١٠، %؛ الزيادة تمثل ارتفاع في سعر الصرف)



المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

ويبني زخما اقتصاديا بمرور الوقت. والاحتياجات واضحة (راجع عدد أكتوبر ٢٠١٠ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي والفصل الثالث من هذا التقرير): تطوير نظم التعليم، وتحسين بيئة الأعمال، والسماح بمنافسة أكثر انفتاحا، وزيادة التجارة بين بلدان المنطقة وإعادة توجيه الصادرات نحو الأسواق الصاعدة سريعة النمو، وتوسيع نطاق تغطية النظم المالية. ونظرا للتغيرات التي تجتاح المنطقة حاليا، فقد حان الوقت لإجراء إصلاحات جذرية.

الاضطرابات السياسية تزعزع الاقتصاديين المصري والتونسي

ستؤدي الاضطرابات الأهلية وما أعقبها من تغييرات سياسية في مصر وتونس إلى تباطؤ النمو بصورة مؤقتة في ٢٠١١. ويعكس هذا التباطؤ فترات توقف النشاط الاقتصادي أثناء الاحتجاجات في شهري يناير وفبراير، وعدم اليقين بشأن الحكومات المستقبلية ومسار سياساتها الاقتصادية، وأثر الصراع الدائر في ليبيا، والنكسات في النشاط السياحي والاستثمار الأجنبي المباشر. ففي مصر، تشير التوقعات إلى انخفاض نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى ١% في ٢٠١١ مقابل ٥,١% في ٢٠١٠، أما في تونس فمن المحتمل أن ينخفض النمو إلى ١,٣% في ٢٠١١ مقابل ٣,٧% في ٢٠١٠.^١

وخلال الأسابيع التي قامت فيها المظاهرات، شهد النشاط الاقتصادي انخفاضا حادا.

- ففي مصر، تراجع النشاط السياحي بصورة حادة، واهترت ثقة المستهلكين والمستثمرين. كما أغلقت البنوك والبورصة أبوابها. وعندما هدأت المظاهرات، بدأت سلسلة من الإضرابات العمالية سعيا لزيادة الأجور، مما أثر بالدرجة الأولى على القطاع العام. كما تدهور الأمن الشخصي نتيجة اختفاء معظم قوات الشرطة.
- وفي تونس، انخفض الإنتاج الصناعي بنسبة ١٣% في يناير، كما تراجع النشاط السياحي بنسبة ٤٠% في شهري يناير وفبراير. وبوجه عام، كانت فترات توقف النشاط الاقتصادي أقل حدة وأقصر أجلا مقارنة بمصر.

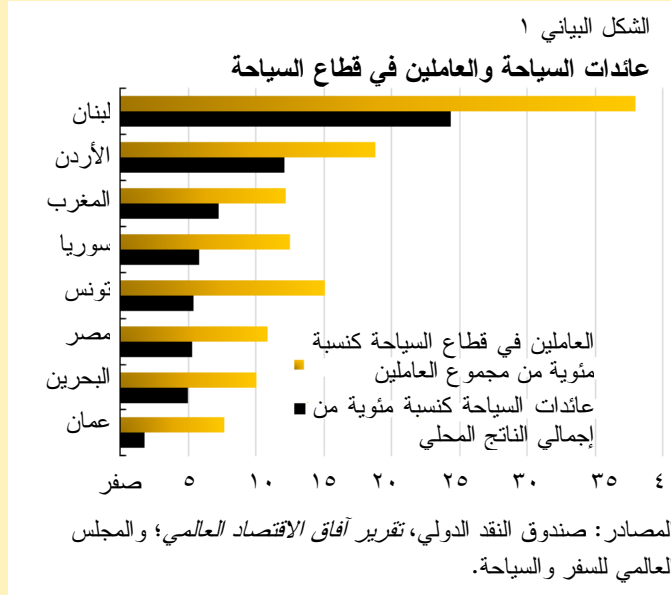
ورغم تحسن الوضع الأمني في البلدين مقارنة بأوائل ٢٠١١، فإنه لا يزال هشاً ولا تزال أجواء عدم اليقين تؤثر على الاحتمالات المتوقعة. ففي مصر، من المقرر إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية في سبتمبر ونوفمبر، على الترتيب، وفي تونس، هناك حكومة مؤقتة تتولى مقاليد الحكم الآن إلى أن يحين موعد إجراء الانتخابات في نهاية يوليو. إلا أن التوترات السياسية لا تزال كبيرة كما زاد الصراع المسلح في ليبيا المجاورة من المخاطر المحيطة بالمنطقة.

وسوف يستمر تأثير الشعور الزائد بانعدام الأمن في المنطقة على النشاط السياحي والاستثمار المحلي والأجنبي المباشر في الشهور القادمة. فبالنسبة لعام ٢٠١١ بأكمله، تشير التوقعات إلى انخفاض عائدات السياحة في البلدين بما يصل إلى ١% من إجمالي الناتج المحلي، وانخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر بما يتراوح بين ١% و ٢% من إجمالي الناتج المحلي.

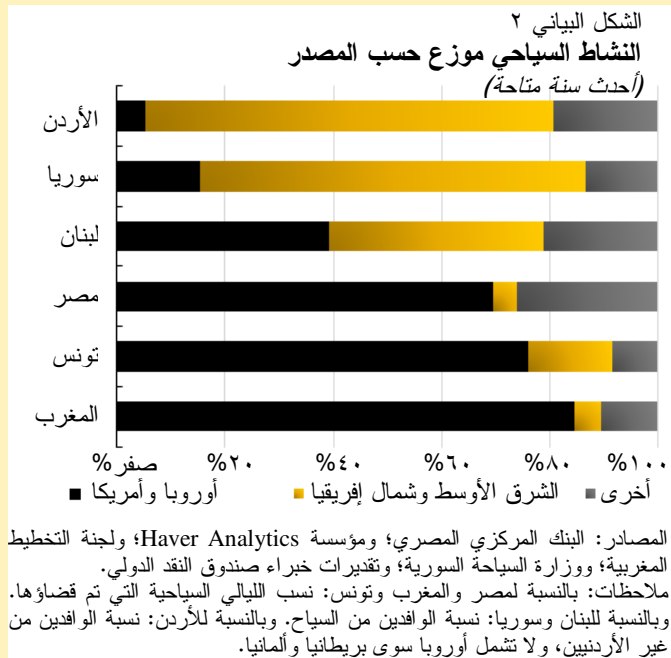
^١ في مصر، تمتد السنة المالية من يوليو إلى يونيو. والسنة المالية ٢٠١١ تشير إلى الفترة من يوليو ٢٠١٠ إلى يونيو ٢٠١١.

الإطار ٢-٢

النشاط السياحي يتوقف



تحمل الاضطرابات في الماضي؛ حيث استمر وفود الزائرين إلى لبنان دون تغيير أثناء اضطرابات مايو ٢٠٠٨.



قد تكون للاضطرابات في مصر وليبيا وتونس آثار كبيرة على النشاط السياحي في البلدان الأخرى المستوردة للنفط، لكن قد تتباين هذه الآثار عبر الخطوط الجغرافية (الشكل البياني ١). فقد اعتادت بلدان شمال إفريقيا الأخرى أن تخدم نفس الأسواق التي تخدمها مصر وتونس ومعظمها من الأسواق الأوروبية وبالتالي ربما تشهد تراجعاً مماثلاً، وإن كان أخف كثيراً، في النشاط السياحي. فقد واصلت إيرادات السياحة نموها في المغرب خلال شهري فبراير ومارس، لكن المؤشرات الأولية تشير إلى إمكانية تحول اتجاهها. وتعد الأردن ولبنان الاقتصاديين الأكثر اعتماداً على السياحة في المنطقة نظراً لقربهما من الخليج العربي. غير أن زوارهما، الذين يأتي معظمهم من البلدان العربية الأخرى، أظهرت قدرتهم على

وتشير التجربة الماضية إلى إمكانية التعافي السريع لقطاع السياحة في المنطقة. فعقب الهجمات التي تعرض لها السياح في الأقصر خلال نوفمبر ١٩٩٧، انخفض عدد الوافدين من السياح إلى مصر بمقدار النصف تقريباً، غير أن النشاط السياحي تعافى تماماً بعد عام واحد تقريباً. وبوجه أعم، يشير تحليل مدى تأثير السياحة باندلاع العنف إلى أن الأثر مؤقت، حيث تتراوح فترة التعافي بين ٢ - ٣ شهور و ١٨ - ٢٠ شهراً^١ وهناك تساؤل أساسي يطرح نفسه، لا سيما بالنسبة لتونس (حيث يشكل الوافدون خلال الربع الثالث، في المتوسط، نحو ٤٠% من مجموع الوافدين سنوياً مقارنة بنحو ٣٠% في مصر)، وهو ما إذا كان الزائرون سيعودون في وقت مناسب لموسم الذروة الصيفي.

^١ راجع على سبيل المثال B. S. Frey, S. Luechinger, and A. Stutzer, 2007, "Calculating Tragedy: Assessing the Costs of Terrorism," *Journal of Economic Surveys* 21: 1-24 و E. Neumayer, 2004, "The Impact of Political Violence on Tourism: Dynamic Cross-National Estimation," *Journal of Conflict Resolution* 48: 259-281.

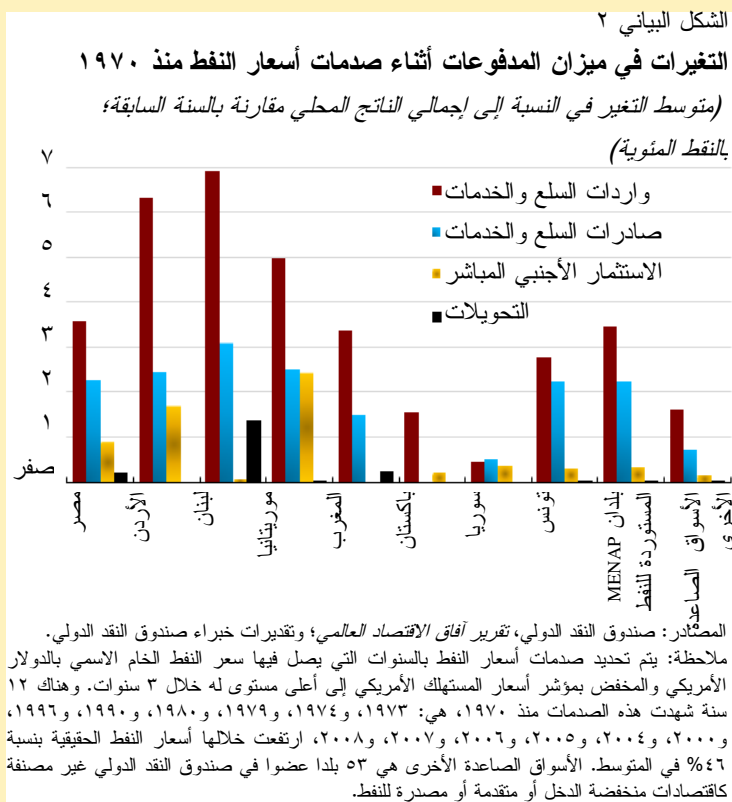
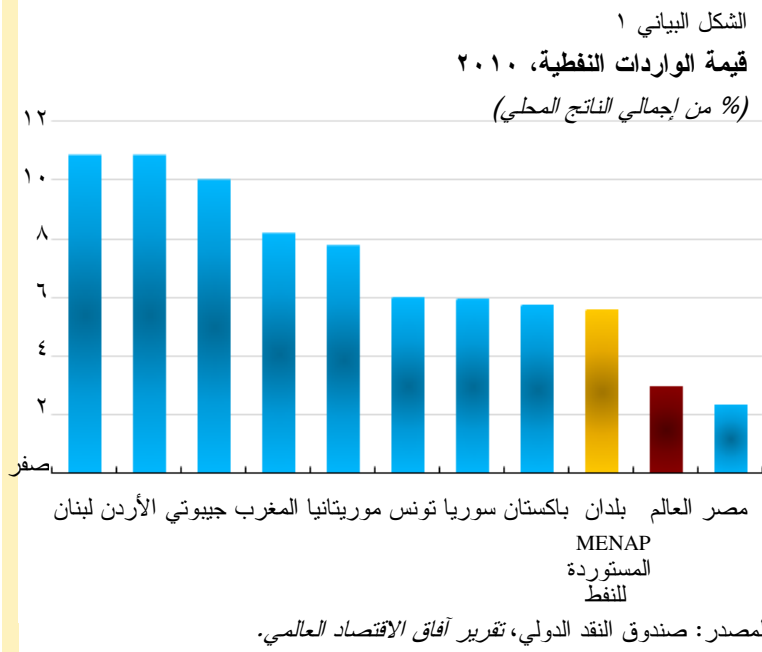
الإطار ٢-٣

أسعار النفط والروابط بين بلدان المنطقة

أثرت التغيرات في أسعار النفط تأثيراً كبيراً على اقتصادات MENAP المستوردة للنفط. فقد بلغت تكلفة واردات النفط التي تحملتها هذه الاقتصادات نحو ٦% في المتوسط من إجمالي ناتجها المحلي في ٢٠١٠، أي حوالي ضعف المتوسط العالمي (الشكل البياني ١). وبالتالي، إذا ظلت أحجام الواردات دون تغيير، فإن ارتفاع سعر واردات النفط بنسبة ٣٥% - أي ما يساوي تقريباً ارتفاعها عن متوسط سعر النفط الخام في ٢٠١٠ والسعر المتوقع في ٢٠١١ الذي يقدر بحوالي ١٠٧ دولاراً للبرميل - سيؤدي إلى ارتفاع فاتورة الواردات بنسبة ٢١% من إجمالي الناتج المحلي. لكن هذه البلدان لا تعتمد جميعها على النفط بنفس القدر. ونظراً لإنتاجها المتزايد من الغاز

الطبيعي، انخفضت واردات مصر من النفط، التي بلغت ٢,٥% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٠، إلى ما دون المتوسط العالمي. ولدى سوريا أيضاً اكتفاء ذاتي إلى حد ما من الهيدروكربونات، وإن لم يصل إلى الحد الذي كان عليه في التسعينات. وعلى النقيض، تعتمد لبنان والأردن على الإمدادات الخارجية بالنسبة لمعظم احتياجاتها من الطاقة، كما أن وارداتهما من النفط أعلى كثيراً، إذ تجاوزت ١٠% من إجمالي الناتج المحلي.

ورغم أن هناك حاجات كبيرة للاستيراد، فإن التاريخ يبين أن تأثير ارتفاع أسعار النفط على بلدان MENAP المستوردة للنفط ليس سلبياً في مجمله. فأتثناء صدمات أسعار النفط الأتنتسي عشرة التي وقعت منذ ١٩٧٠، حتى وإن ارتفعت تكلفة واردات النفط التي تحملتها بلدان MENAP المستوردة للنفط، فقد زادت أيضاً صادرات هذه البلدان، وبدرجة أقل الاستثمار الأجنبي المباشر والتدفقات الداخلة من التحويلات، مما أدى إلى تعويض قدر كبير من الزيادة في فاتورة الواردات (الشكل البياني ٢). أما بالنسبة للبلدان المصدرة



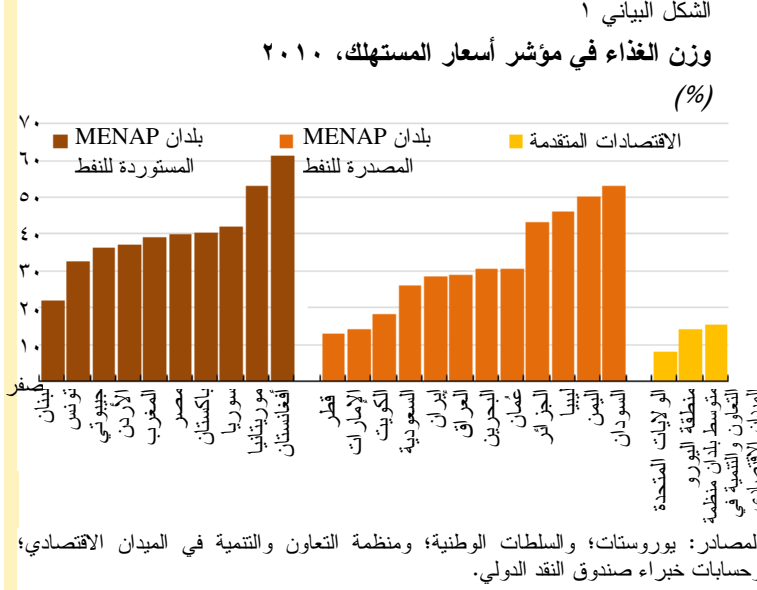
التحويلات، مما أدى إلى تعويض قدر كبير من الزيادة في فاتورة الواردات (الشكل البياني ٢). أما بالنسبة للبلدان المصدرة

للسلع الأساسية – وهي موريتانيا وبدرجة أقل الأردن والمغرب – فإن الزيادة في الصادرات تعكس إلى حد ما الارتباط الموجب بين سعر النفط وأسعار السلع الأساسية الأخرى. وفي الوقت نفسه، فإن التدفقات الداخلة الإضافية تعكس إلى حد ما أيضا الروابط مع البلدان المصدرة للنفط في المنطقة التي تستفيد عند ارتفاع أسعار النفط. وتجدر الإشارة إلى أن البلدين المستوردين للنفط في المنطقة اللذين يسجلان أعلى نسبة لواردات النفط إلى إجمالي الناتج المحلي – وهما الأردن ولبنان – هما أيضا الاقصادان الأكثر ارتباطا بالبلدان المصدرة للنفط في المنطقة، حيث ارتبطت الفترات التي شهدت صدمات أسعار النفط في السابق ببعض أكبر الزيادات في العائدات الخارجية.

أعدّه توباياس راسموسان وأوغستين رويتمان.

استجابة السياسة النقدية لتضخم أسعار الغذاء في منطقة MENAP

يعد تضخم أسعار الغذاء في بلدان MENAP المستوردة للنفط أعلى وأكثر تقلباً واطراداً من تضخم أسعار السلع غير الغذائية، وعادة ما يكون وزن الغذاء في سلال الاستهلاك القومي كبير جداً. إلى جانب ذلك، هناك آثار غير مباشرة كبيرة ينتقل عن طريقها تضخم أسعار الغذاء بسرعة إلى تضخم أسعار السلع غير الغذائية. وبالتالي، يجب أن تركز السياسة النقدية على تثبيت مستوى التضخم الكلي.



وهناك ثلاث حقائق رئيسية مبسطة تميز تطورات التضخم في العديد من البلدان الصاعدة والنامية (بما فيها منطقة MENAP). أولاً: وزن الغذاء في مؤشر أسعار المستهلك كبير (يصل في المتوسط إلى نحو ٣٦% في منطقة MENAP (الشكل البياني ١)). ثانياً: تضخم أسعار الغذاء يعد أعلى وأكثر تقلباً واطراداً من تضخم أسعار السلع غير الغذائية (الجدول ١). ثالثاً: ما يُطلق عليه الآثار غير المباشرة، حيث ينتقل تضخم أسعار الغذاء إلى تضخم أسعار السلع غير الغذائية، تبدو قوية. ففي بلدان MENAP المستوردة للنفط، تنتقل حوالي نصف الصدمة التي تؤثر على تضخم أسعار الغذاء في الربع الحالي إلى تضخم أسعار السلع غير الغذائية في الربع التالي.

الجدول ١: متوسط التضخم السنوي في بلدان MENAP

(٢٠١١-١٩٩٤، %)

السلع غير الغذائية	الغذاء	المتوسط
٩	١٣	المتوسط
٢٠	٣٣	التقلب
٠,٠٩	٠,١٤	التضخم المطرد

المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملاحظات: تقاس درجة التقلب باستخدام الانحراف المعياري، ويقاس التضخم المطرد باستخدام معامل الانحراف الذاتي من الدرجة الأولى.

وغالباً ما يهتم صانعو السياسات النقدية والبنوك المركزية بالمقياس الضيق للتضخم – مثل تضخم أسعار السلع غير الغذائية – الذي يتم إنشاؤه باستبعاد أو تخفيض وزن العناصر المتقلبة (كأسعار الغذاء مثلاً). ومبدئياً، يؤدي هذا الاهتمام إلى تقليل الضجيج المؤقت، ويحول دون قيام البنوك المركزية بالتغيير الخاطئ للسياسة النقدية لمواجهة صدمات التضخم المؤقتة. لكن نظراً لأن الغذاء يشكل نسبة كبيرة في سلال

استهلاك معظم بلدان MENAP، فإن التركيز أساساً على التغيرات في تضخم أسعار السلع غير الغذائية قد يعطي صورة مشوهة عن التضخم الكلي في اقتصاد ما، ويقلل من قدر الضغوط التضخمية، ويؤخر الاستجابات المطلوبة من السياسة النقدية، وقد يؤدي إلى زيادة التوقعات التضخمية. وبالتالي فعند تحديد موقف السياسة النقدية، ينبغي على البنوك المركزية في المنطقة الاهتمام بتضخم أسعار السلع غير الغذائية، على أن تولي اهتماماً أكبر للتضخم الكلي.

مؤشرات اقتصادية مختارة: البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وأفغانستان وباكستان

توقعات	متوسط						
	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥-٢٠٠٠
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	٢,٣	٤,٧	٤,٧	٤,٨	٦,١	٦,٣	٤,٤
(التغير السنوي، %)							
جمهورية أفغانستان	٨,٠	٨,٢	٢٠,٩	٣,٦	١٣,٧	٥,٦	-
جيبوتي	٤,٨	٤,٥	٥,٠	٥,٨	٥,١	٤,٨	٢,٤
مصر	١,٠	٥,١	٤,٧	٧,٢	٧,١	٦,٨	٤,٠
الأردن	٣,٣	٣,١	٢,٣	٧,٦	٨,٥	٧,٩	٦,٠
لبنان	٢,٥	٧,٥	٨,٥	٩,٣	٧,٥	٠,٦	٣,٤
موريتانيا	٥,٢	٤,٧	١,٢-	٣,٥	١,٠	١١,٤	٣,٧
المغرب	٣,٩	٣,٢	٤,٩	٥,٦	٢,٧	٧,٨	٤,٤
باكستان	٢,٨	٤,٨	٣,٤	١,٦	٥,٦	٦,١	٤,٩
سوريا	٣,٠	٣,٢	٦,٠	٤,٥	٥,٧	٥,٠	٣,٥
تونس	١,٣	٣,٧	٣,١	٤,٥	٦,٣	٥,٧	٤,٤
تضخم أسعار المستهلكين	١٠,٧	٨,٨	١١,١	١٣,٣	٧,٠	٧,١	٣,٩
(المتوسط السنوي، %)							
جمهورية أفغانستان	١٤,٢	٠,٩	٨,٣-	٣٠,٥	٨,٦	٧,٢	-
جيبوتي	٤,٦	٤,٠	١,٧	١٢,٠	٥,٠	٣,٥	٢,٠
مصر	١١,٨	١١,٦	١١,٧	١٨,٣	٩,٥	٧,٦	٤,٧
الأردن	٦,١	٥,٠	٠,٧-	١٣,٩	٤,٧	٦,٣	٢,١
لبنان	٦,٥	٤,٥	١,٢	١٠,٨	٤,١	٥,٦	٠,٥
موريتانيا	٧,٣	٦,١	٢,٢	٧,٣	٧,٣	٦,٢	٧,٩
المغرب	٢,٩	١,٠	١,٠	٣,٩	٢,٠	٣,٣	١,٥
باكستان	١٥,٥	١١,٧	٢٠,٨	١٢,٠	٧,٨	٧,٩	٤,٦
سوريا	٦,٠	٤,٤	٢,٨	١٥,٢	٤,٧	١٠,٤	٢,٧
تونس	٤,٠	٤,٤	٣,٥	٤,٩	٣,٤	٤,١	٢,٧
رصيد مالية الحكومة العامة	٦,٨-	٦,٠-	٥,٢-	٥,٤-	٤,٨-	٤,٧-	٥,٣-
(% من إجمالي الناتج المحلي)							
جمهورية أفغانستان	٠,٦-	٠,١-	١,٤-	٤,٣-	٢,١-	٣,١-	-
جيبوتي	٠,١-	٠,٥-	٤,٦-	١,٣	٢,٦-	٢,٤-	١,٨
مصر	٩,٧-	٨,١-	٦,٩-	٦,٨-	٧,٣-	٨,٢-	٩,٩-
الأردن	٦,٨-	٥,٤-	٨,٥-	٥,٤-	٥,٥-	٣,٤-	٣,١-
لبنان ^١	١٠,٥-	٧,٢-	٨,٢-	٩,٥-	١٠,٨-	١٠,٤-	١٥,٣-
موريتانيا ^٢	١,٧-	٠,٤-	٥,١-	٦,٥-	١,٦-	٣٥,٨	٦,٦-
المغرب	٤,٩-	٤,٢-	٢,١-	١,٥	٠,٣	١,٨-	٥,٢-
باكستان	٥,٠-	٦,٠-	٥,٢-	٧,٣-	٤,٠-	٣,٧-	٢,٧-
سوريا	٦,٨-	٤,٨-	٢,٩-	٢,٩-	٤,٠-	١,١-	٢,١-
تونس	٤,٣-	١,٢-	٢,٦-	٠,٧-	٢,٨-	٢,٩-	٢,٦-
رصيد الحساب الجاري	٤,١-	٣,٣-	٤,٦-	٤,٦-	٢,٥-	١,٦-	٠,٤-
(% من إجمالي الناتج المحلي)							
جمهورية أفغانستان	٠,٧-	٢,٠	٢,٦-	١,٦-	٠,٩	٥,٧-	-
جيبوتي	١٥,٤-	٦,٧-	٩,١-	٢٤,٣-	٢١,٤-	١١,٥-	٠,٤-
مصر	٢,٧-	٢,٠-	٢,٣-	٠,٥	٢,١	١,٦	١,٦
الأردن	٨,٥-	٥,٤-	٦,٣-	٠,٩-	١٦,٩-	١١,٠-	٠,٠-
لبنان	١٢,٩-	١٠,٢-	٩,٤-	٩,٢-	٦,٨-	٥,٣-	١٥,٢-
موريتانيا	٦,٩-	٤,٩-	١٢,٣-	١٥,٨-	١٨,٣-	١,٣-	١٨,٨-
المغرب	٥,٧-	٤,٢-	٤,٩-	٥,٢-	٠,١-	٢,٢	٢,٢
باكستان	١,٥-	٢,٣-	٥,٧-	٨,٥-	٤,٨-	٣,٩-	١,٦
سوريا	٤,٦-	٤,٤-	٥,٧-	٢,٨-	٣,٦-	٢,٣-	١,٣-
تونس	٧,٨-	٤,٨-	٢,٨-	٣,٨-	٢,٤-	١,٨-	٣,٠-

المصادر: السلطات الوطنية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ الحكومة المركزية.^٢ يشمل إيرادات النفط المحولة إلى صندوق النفط.

٣- التحديات على مستوى السياسات

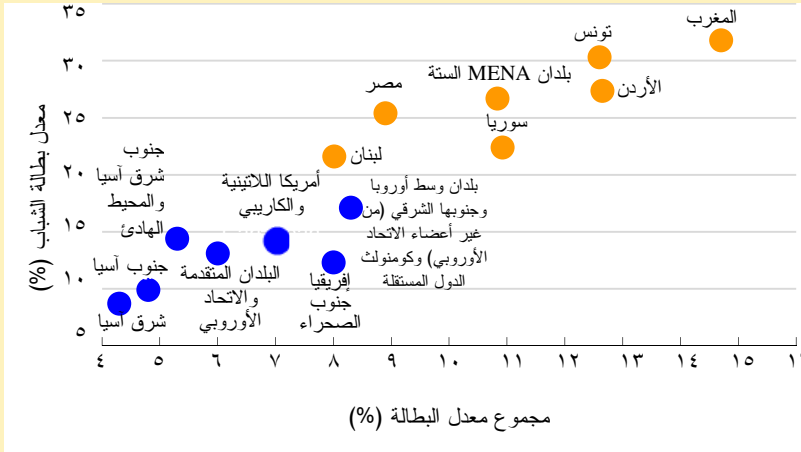
٣-١ البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: إنشاء فرص عمل للقوى العاملة من الشباب^١

في ظل الأحداث الاجتماعية والسياسية الجارية التي تشهدها المنطقة، تبرز ضرورة التعامل مع قضية بطالة الشباب. ولزيادة فرص التوظيف وتعزيز أهلية الشباب للعمل، يمكن لصانعي السياسات في الأجل القصير طرح استثمارات كثيفة العمالة في قطاع البنية التحتية، وتقديم حوافز ضريبية أو ضمانات قروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة كثيفة العمالة التي تمتلك مقومات البقاء، والتوسع في تنفيذ البرامج التدريبية الواعدة أو استحداث برامج تدريبية فعالة ومتقنة التصميم. غير أن هذه التدابير ليست بديلاً لاستراتيجية توظيف شاملة تعيد توجيه التعليم نحو إكساب الخريجين مهارات أفضل بما يضمن لهم إقبال أصحاب الأعمال على توظيفهم، وتعمل على تحسين مناخ الأعمال والاستثمارات، وتزيل ما يشوب سوق العمل من جمود يثني الشركات عن توظيف عاملين جدد. وفي الوقت نفسه، ينبغي على الحكومات توفير حماية اجتماعية فعالة للعاملين والباحثين عن عمل.

وتمثل مواجهة ارتفاع البطالة أحد التحديات القائمة منذ فترة طويلة في البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وفي عام ٢٠٠٨، وصل متوسط معدل البطالة إلى ١١% في مصر والأردن ولبنان والمغرب وسوريا وتونس (يشار إليها فيما بعد باسم بلدان MENA الستة)، وهو أعلى معدل إقليمي حول العالم (انظر الشكل البياني ٣-١-١). وعلى عكس معدلات البطالة التي ارتفعت في المناطق الأخرى بفعل العوامل الدورية، فإن ارتفاعها في المنطقة ليس

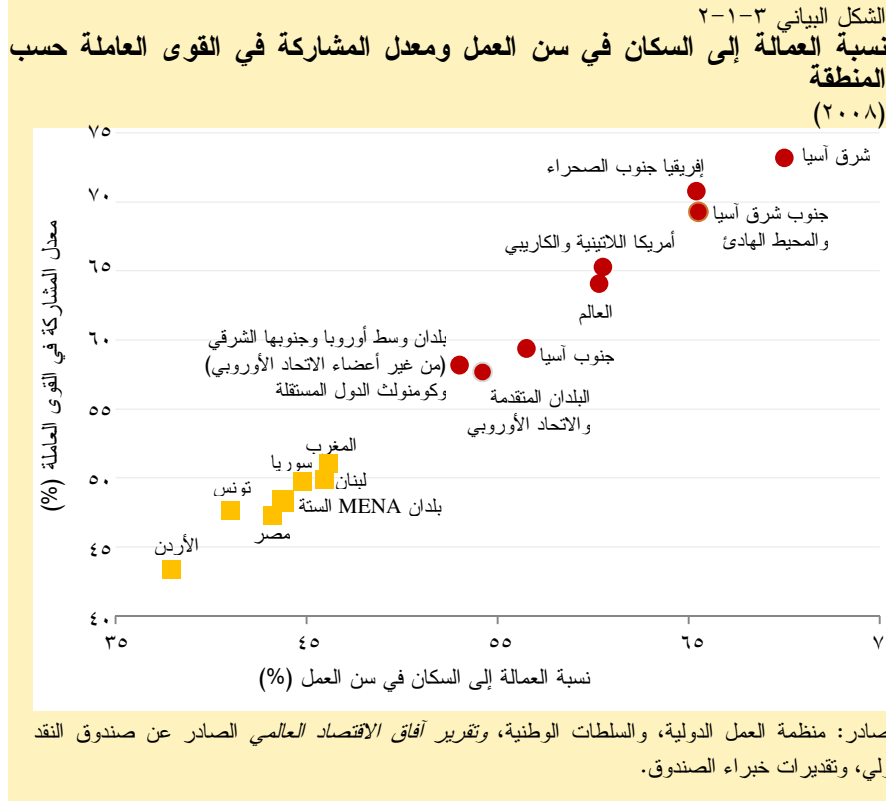
بجديد: فدائماً ما كانت البطالة في بلدان MENA الستة مشكلة هيكلية بالدرجة الأولى، وظلت في حدود ١٢% خلال

الشكل البياني ٣-١-١
معدلات البطالة حسب المنطقة ٢٠١
(٢٠٠٨)



المصادر: منظمة العمل الدولية، والسلطات الوطنية، وتقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي، وتقديرات خبراء الصندوق.
١ بلدان MENA الستة هي مصر والأردن ولبنان وسوريا والمغرب وتونس.
٢ مجموع العاطلين في المغرب من واقع بيانات مسح القوى العاملة في المناطق الحضرية.
٣ أو آخر سنة سابقة تتوفر بيانات عنها.

العقدتين الماضيتين. وقد استمر ارتفاع معدلات البطالة بسبب تداخل عدد من العوامل المتمثلة في ارتفاع نمو القوى العاملة، وعدم اتساق المهارات مع متطلبات السوق، وأوجه الجمود في سوق العمل، وضخامة حجم القطاع العام، وارتفاع أجور القبول (راجع عدد أكتوبر ٢٠١٠ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي للاطلاع على التفاصيل).



وفي بلدان MENA الستة، أدى ارتفاع معدلات البطالة، مقترنا بانخفاض معدلات المشاركة في القوى العاملة – لا سيما بين النساء – إلى انخفاض كبير في نسبة العمالة إلى السكان في سن العمل. إذ وصل معدل المشاركة في القوى العاملة إلى ٤٨% تقريبا، وهو أقل كثيرا عن مستواه في أي منطقة أخرى حول العالم. كذلك نجد أن نسبة العمالة إلى السكان في سن العمل في بلدان MENA الستة هي الأقل بين جميع المناطق الأخرى حول العالم، حيث تقل كثيرا عن ٥٠% مقابل ٧٠% في بلدان

شرق آسيا على سبيل المثال (انظر الشكل البياني ٣-١-٢).

البطالة: ظاهرة شبابية إلى حد كبير

تمثل البطالة في المنطقة ظاهرة شبابية إلى حد كبير، حيث تتجاوز نسبة الشباب (في المرحلة العمرية من ١٥ إلى ٢٤ عاما) في إجمالي حجم البطالة ٤٠% في بلدان MENA الستة، وتصل إلى ٦٠% تقريبا في مصر وسوريا.^١ فضلا على ذلك، يتجاوز معدل بطالة الشباب في بلدان MENA الستة ٢٥%، ليقف بذلك المستويات المسجلة في جميع المناطق الأخرى حول العالم – ويصل إلى ٣٠% في تونس و٣٢% في المغرب (انظر الشكل البياني ٣-١-١). وبخلاف المعتاد فإن التعليم في هذه المنطقة لا يحمي من خطر البطالة، بل عادة ما تزداد البطالة في الواقع مع زيادة الالتحاق بالتعليم، حيث تتعدى ١٥% بين خريجي الجامعات في مصر والأردن وتونس.

^١ تتوافر بيانات عن نسبة الشباب في إجمالي حجم البطالة من واقع بيانات عام ٢٠٠٨ أو آخر سنة سابقة. مصدر البيانات: منظمة العمل الدولية، ما عدا الأردن (دائرة الإحصاء العامة).

مكاسب سريعة تعود بمنافع طويلة الأجل: دروس مستفادة من المناطق الأخرى

في ظل الاضطرابات السياسية والاجتماعية الجارية التي تشهدها المنطقة، أصبح التعامل مع بطالة الشباب قضية ضرورية. ومع ازدياد هذا التحدي إلحاحا، يسعى صانعو السياسات في جميع أنحاء المنطقة سعيا حثيثا لإيجاد وسائل لإنشاء فرص عمل جديدة وزيادة أهلية الشباب للعمل. ويمكن للحكومات البدء في اتخاذ تدابير في الأجل القصير من شأنها أيضا أن تحقق منافع طويلة الأجل.

استخدام استثمارات البنية التحتية كوسيلة لتوليد فرص عمل: يمكن أن يكون لاستثمارات البنية التحتية تأثير كبير في إنشاء فرص عمل جديدة، حتى في الأجل القصير. فعلى سبيل المثال، تشير الشواهد المستخلصة من تجارب أمريكا اللاتينية والكاريبية إلى إمكانية إنشاء ما يقرب من ٤٠٠٠٠ وظيفة جديدة سنويا في الأجل القصير بطريق مباشر وغير مباشر مقابل كل مليار دولار يتم إنفاقه على مشروعات البنية التحتية. ومن واقع هذه الأرقام، نستنتج في حالة مصر وتونس، على سبيل المثال، أن الإنفاق على مشروعات البنية التحتية بما يعادل ١% من إجمالي الناتج المحلي يمكن أن يولد ما يصل إلى ٨٧٠٠٠ و ١٨٠٠٠ وظيفة جديدة في مصر وتونس على الترتيب. ولتحقيق تأثير فوري في هذا الصدد، يمكن لصانعي السياسات في المنطقة تسريع عجلة مشروعات البنية التحتية كثيفة العمالة التي بدأ تنفيذها بالفعل وتتوافر لديها مقومات البقاء، مع الحفاظ على استمرارية أوضاع المالية العامة. ومثل هذه السياسة لن تساعد فقط على إنشاء فرص عمل مأجورة – للشباب وغيرهم – ولكنها ستسهم أيضا في تعزيز النمو في الأجل الطويل بما سيؤدي إلى زيادة متواصلة في فرص العمل الجديدة.

تعزيز أنشطة القطاع الخاص من خلال سياسات الاقتصاد الكلي: لتشجيع إنشاء فرص عمل جديدة، يمكن لصانعي السياسات النظر في إمكانية منح حوافز ضريبية أو ضمانات قروض إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تتوافر لديها مقومات البقاء، على نحو ما حدث في كثير من الأسواق الصاعدة وبلدان التحول الاقتصادي خلال الأزمة المالية العالمية. ويمكن مساعدة هذه المشروعات أيضا بإزالة المعوقات التي تحول دون حصولها على الائتمان.

التوسع في تنفيذ البرامج التدريبية الواعدة على أساس التجارب الناجحة في المنطقة: تقدم بلدان المنطقة مجموعة متزايدة من البرامج التدريبية الواعدة التي تستهدف الشباب. ومن أمثلة هذه البرامج مؤسسة التعليم من أجل التوظيف التي تمارس نشاطها حاليا في عدد من بلدان المنطقة، من بينها مصر والأردن والمغرب. وتعمل المؤسسة مع الشركات والصناعات المختلفة لتحديد الطلب على المهارات وتقديم برامج تدريبية للشباب تصمم خصيصا لتلبية هذا الطلب. وقد أثبتت المؤسسة من خلال البرامج التدريبية التي تقدمها داخل قاعاتها الدراسية أو أثناء العمل نجاحها في تزويد الباحثين عن عمل بالمهارات التي تحتاجها الشركات وفي توظيف العاطلين من الشباب. فعلى سبيل المثال، نجح البرنامج في توظيف ٨٥% من خريجيه في الأردن، كما حصل ٨٦% من خريجيه في المغرب على فرص عمل وتدريب. وينبغي على صانعي السياسات التوسع في تنفيذ مثل هذه البرامج الواعدة ووضع برامج مماثلة.

استحداث برامج تدريبية فعالة ومتقنة التصميم: نظرا لارتفاع البطالة بين الشباب وضرورة مواجهة هذه المشكلة، قد يرغب صانعو السياسات في وضع استثمارات جديدة في برامج تدريبية متقنة التصميم، بجانب التوسع في تنفيذ البرامج التدريبية التي أثبتت نجاحا إلى حد ما. ومن الضروري أن يبدأ صانعو السياسات في التحرك الآن، نظرا لأن هذه الاستثمارات الجديدة قد تستغرق وقتا لتحقيق النتائج المرجوة منها. ويمكن استخلاص بعض الدروس من تجارب البلدان الأخرى للاستفادة منها عند تصميم هذه البرامج. فعلى سبيل المثال، تشير تقييمات برامج تدريب الشباب في أمريكا اللاتينية إلى أن المتدربين يحصلون على فرص عمل ومكاسب كثيرة من البرامج التي تقدم التدريب في المجالات المطلوبة لسوق العمل، وتقدم تدريبا أثناء العمل، وتركز على بناء المهارات التقنية والشخصية على حد سواء، وتراقب الأداء، وتخضع لدراسات تقييم الأثر.

وفي الوقت نفسه، ينبغي على الحكومات عند تصميم حلول قصيرة الأجل لقضية بطالة الشباب أن تضمن عدم تأثير هذه الحلول بالسلب على الأهداف طويلة الأجل المتمثلة في تحقيق زيادة متواصلة في فرص العمل وبناء المهارات الإنتاجية. فعلى سبيل المثال، نجد أن استمرار الاضطراب وعدم اليقين السياسي قد يغري الحكومة بالتسرع في إنشاء وظائف لا حاجة لها في القطاع العام الذي ازداد حجمه بالفعل. ومن شأن هذه السياسة، التي قد يصعب التخلي عنها لاحقا، تشويه الحوافز في سوق العمل وتحويل الموارد المتاحة بعيدا عن القطاع الخاص الذي قد يتوافر لديه مزيد من مقومات البقاء. ومن الأمثلة الأخرى تقديم إعانات للعاطلين من الشباب المتعلمين. فرغم أن هذه الإعانات مكمولة الغرض وتخفف الأعباء عن كاهل هذه الفئة، فقد تؤدي أيضا إلى زيادة أوجه عدم الاتساق بين مهارات الداخلين الجدد إلى سوق العمل ومتطلبات السوق إذا اقتصر شروط الأهلية فيها على الدبلومات والمؤهلات.

ركائز أساسية لاستراتيجية توظيف شاملة

بالتوازي مع التدابير الواردة مناقشتها أعلاه، ينبغي على الحكومات وضع استراتيجية توظيف شاملة تهدف إلى مواجهة المشكلات الهيكلية الأساسية. وينبغي أن تستند مثل هذه الاستراتيجية إلى ثلاث ركائز: تشجيع النمو الشامل، وتعزيز بناء المهارات، وتوفير حماية اجتماعية كافية للعاملين والباحثين عن عمل.

العمل على تحقيق نمو أكبر وأكثر شمولا

تظل زيادة النمو عاملا حاسما في إنشاء وظائف للداخلين الجدد إلى سوق العمل. وينبغي أن يكون النمو أكثر شمولا، ومن ثم فإن الحكومات في حاجة إلى إيجاد بيئة ملائمة تتيح لجميع فئات السكان، وليس القلة المحظوظة فقط، المساهمة في النمو الاقتصادي والاستفادة منه. كما ينبغي أن يكون النمو مدفوعا بالقطاع الخاص مما يستوجب على الحكومة تطبيق سياسات داعمة لبيئة تتيح ازدهار هذا القطاع.

- خلق بيئة تشجع تكافؤ الفرص بين مختلف الأطراف: "لا يمكن لاستراتيجيات النمو أن تتجح دون التزام بتحقيق المساواة في الاستفادة من الفرص، بحيث يحصل كل فرد على فرصة عادلة للتمتع بثمار النمو".^٢ فإن ما يحتاج الناس إليه هو بيئة يتمتعون فيها، لا سيما الشباب منهم، بفرص متساوية في الحصول على تعليم جيد، وفرص متساوية في التنافس على الوظائف ذات الجودة، وفرص متساوية في إنشاء المشروعات الخاصة، وفرص متساوية في الحصول على الائتمان أو شراء الأرض وغيرها من عوامل الإنتاج. ف ضمان زيادة تكافؤ الفرص وتقسيم ثمار الإصلاح الاقتصادي على نطاق أوسع بمثابة إرساء أساس صلب لتحقيق تحسن شامل ومستمر في مستويات المعيشة.
- تحسين مناخ الاستثمار: إن الإصلاحات الهادفة إلى تهيئة مناخ للأعمال أكثر تشجيعا على الاستثمار والمنافسة – بما في ذلك تبسيط الإجراءات المرهقة والمكلفة التي يتطلبها إنشاء المشروعات، وتعزيز قوانين حقوق الملكية وإنفاذ العقود – هي عنصر جوهري في إطلاق إمكانات التوظيف المتوافرة في المنطقة. ومن شأن هذه الإصلاحات أيضا تيسير انتقال العاملين من الشباب المتعلمين إلى القطاع الرسمي وإقصائهم عن الأنشطة غير الرسمية التي تساهم مساهمة طفيفة في النمو ولا تدر سوى دخل بسيط.
- الوصول إلى أهل الشتات: هناك أعداد كبيرة من سكان المنطقة تقيم في أوروبا والولايات المتحدة وبلدان مجلس التعاون الخليجي. ونجد في حالات كثيرة أن هؤلاء المغتربين ليسوا فقط من أصحاب الشهادات العليا، بل لديهم أيضا سنوات من الخبرة المهنية في مناحات تنافسية. وباستقطاب أهل الشتات من أصحاب المهارات وعكس مسار عملية استنزاف العقول، يمكن زيادة عرض العمالة الماهرة بما يساعد الاقتصادات المحلية على النمو والتنافس على المستوى العالمي.^٣ وسوف يساعد تحسين بيئة الأعمال وآليات الحوكمة، وتعزيز إنفاذ الحقوق الفكرية وحقوق الملكية في إعادة العمالة الماهرة المقيمة بالخارج. وتشير تجارب الهند وتايوان اللتين نجحتا في إعادة جذب أهل الشتات من أصحاب المهارات إلى أن هذه الإصلاحات قد ينبغي دعمها بسياسات معينة، كتوفير الحوافز الضريبية والمالية.
- تشجيع التجارة: تشير الشواهد التجريبية الأخيرة إلى أن حجم التبادل التجاري في بلدان المنطقة كان أقل كثيرا عن مستواه الممكن (راجع عدد أكتوبر ٢٠١٠ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي). ووفقا لتحليل صدر مؤخرا عن المنتدى الاقتصادي العالمي، تُعد السياسات التجارية في بلدان MENA الستة من أكثر السياسات تقييدا حول العالم. فالتعريفات الجمركية في هذه البلدان – التي يصل متوسطها إلى ١٢% تقريبا – تكاد تكون ضعف تلك المفروضة في بلدان آسيا الصاعدة. كما تشغل عدة بلدان في المنطقة المراتب الدنيا من بين ١٣٩ بلدا أجري عليها مسح خاص لقياس القيود الكلية المفروضة على التجارة. ويمكن للمنطقة إعطاء دفعة لنمو الناتج والطلب على العمالة بالمضي قدما في تحرير التجارة الخارجية وفتح الأسواق المحلية. ومما قد يساعد في تحقيق هذا الهدف خفض التعريفات الجمركية، وتحويل مسار التجارة نحو الأسواق الصاعدة سريعة النمو، وزيادة التبادل التجاري بين بلدان المنطقة.

^٢ راجع: Commission on Growth and Development, 2008, *The Growth Report: Strategies for Sustained Growth and Inclusive Development*, p. 7. www.growthcommission.org.

^٣ راجع دراسة Marcus Noland and Howard Pack, 2007, *The Arab Economies in a Changing World* (Washington: Peterson Institute for International Economics).

تضييق الفجوة بين المهارات ومتطلبات سوق العمل بمعالجة الأسباب الجذرية

- تعديل المناهج التعليمية لتتوافق مع متطلبات القطاع الخاص: ينبغي على صانعي السياسات التوسع في تنفيذ المبادرات الهادفة إلى زيادة التوافق بين التعليم ومتطلبات القطاع الخاص. ومن المبادرات الواعدة في هذا الصدد مبادرة "إنجاز"، وهي عبارة عن شراكة بين وزارات التعليم والقطاع الخاص يقوم في إطارها كبار رجال الأعمال بتدريس المهارات التي تحتاجها الأسواق لطلاب المدارس الثانوية والكليات، بما في ذلك المهارات الأساسية في مجال إدارة الأعمال، والعمل الجماعي، ومهارات القيادة، وكيفية التفكير من منظور العمل الحر. وقد تم إطلاق هذه المبادرة في الأردن عام ١٩٩٩ واتسع نطاق تطبيقها الآن ليشمل ١٢ بلدا في المنطقة.
- إصلاح سياسات القبول بالجامعات: الإقبال على التعليم الجامعي في جميع بلدان المنطقة يدعو إلى استخدام سياسات القبول بالجامعات للتأثير على بناء المهارات في مراحل التعليم الدنيا. فإصلاح هذه السياسات لتختبر مجموعة أكبر من المهارات بخلاف التعلم الاستظهارى – بما في ذلك مهارات الكتابة، والتفكير النقدي، وحل المشكلات – سيعطي حافزا للطلاب بالمرحلتين الابتدائية والثانوية لاكتساب هذه المهارات.
- إصلاح ممارسات التوظيف وسياسات التعويضات في القطاع العام: ينبغي أن يزداد تركيز إجراءات التوظيف في القطاع العام على المهارات والتنافس مع إعطاء وزن أقل للشهادات الأكاديمية. ويمكن للحكومات أن تستحدث نظاما لإجراء المقابلات والاختبارات لتقييم مجموعة أكبر من المهارات بخلاف تلك التي يتم اختبارها حاليا في الجامعات والمدارس، بما في ذلك المهارات التقنية والشخصية على حد سواء. وبزيادة ربط التعويضات بالأداء وتطبيق سياسات لمنح الترقيات على أساس الجدارة، يمكن أيضا تشجيع الشباب على بناء مهاراتهم.^٤

حماية الموظف وليس حماية الوظيفة

تعاني المنطقة من جمود مفرط في اللوائح المنظمة لسوق العمل مقارنة بباقي المناطق. ففي مصر على سبيل المثال، نجد أن تعويضات إنهاء الخدمة للعاملين الدائمين تصل إلى ما يوازي راتب ١٣٢ أسبوعا محسوبا على أساس آخر راتب. وفي سوريا والمغرب، يصل متوسط تعويضات إنهاء الخدمة إلى ٨٠ أسبوعا و ٨٥ أسبوعا على الترتيب – وهو أعلى كثيرا مقارنة بمنطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ التي يصل متوسطها إلى ٣٨,٦ أسبوعا والبلدان المتقدمة حيث يصل متوسط تعويضات إنهاء الخدمة إلى ٢٥,٨ أسبوعا.^٥ وارتفاع تكلفة إنهاء الخدمة على هذا النحو يثني الشركات عن توظيف عاملين جدد من الأصل. ولذلك ففي حين تهدف هذه اللوائح إلى حماية العاملين، فإنها تعوق في الواقع إنشاء فرص عمل جديدة في

^٤ راجع على سبيل المثال دراسة Djavad Salehi-Isfahani and Navtej Dhillon, 2008, "Stalled Youth Transitions in the Middle East: A Framework for Policy Reform," Middle East Youth Initiative Working Paper No. 8 (Dubai: Middle East Youth Initiative)

^٥ راجع Navtej Dhillon and Tarik Yousef (eds.), 2009, *Generation in Waiting: The Unfulfilled Promise of Young People in the Middle East* (Washington: Brookings Institution Press)

القطاع الرسمي وتسهم في دفع الشركات نحو ممارسة نشاطها في القطاع غير الرسمي الذي لا يتيح سوى فرص محدودة لتنمية رأس المال البشري من الشباب.

وهكذا ينبغي أن تهدف السياسات إلى الحد من جمود هذه اللوائح، والحفاظ في الوقت نفسه على حق العاملين في التفاوض الجماعي مع توفير حماية اجتماعية فعالة لهم، بما في ذلك تأمينات البطالة. ومن شأن زيادة مرونة اللوائح تمكين القطاع الخاص من الاستجابة بكفاءة للإشارات التي تبعثها الأسواق وتعظيم أثر الإصلاحات الأخرى – كتحريم التجارة – على التوظيف.

٣-٢ الانتقال من دعم المنتجات إلى حماية الأشخاص:

تعزيز الحماية الاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان^١

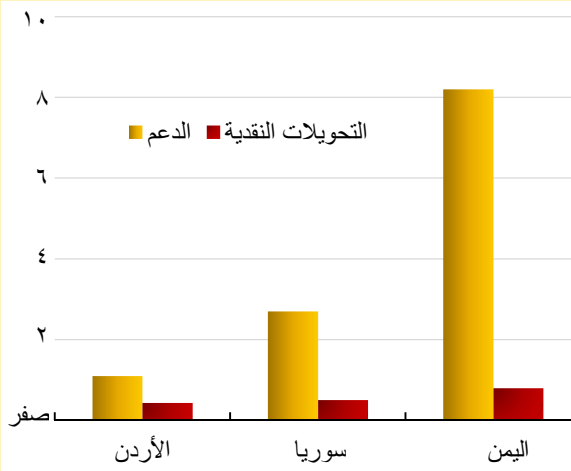
يمثل الدعم الشامل للأسعار - لا سيما أسعار الأغذية والوقود - نهجا شائعا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP). إذ يروق هذا النهج للحكومات نظرا لما ينطوي عليه من سهولة إدارية، ولكنه أيضا يؤدي إلى حدوث تشوهات ولا يتسم بحسن التوجيه إلى المستحقين. وفي الآونة الأخيرة، أقدم عدد من البلدان على استحداث دعم الأسعار أو التوسع فيه (و/أو خفض الضرائب غير المباشرة) بغية تخفيف الأثر المترتب على ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الأساسية. وبالرغم من أن هذه الخطوات يمكن أن تمثل تدابير مؤقتة قصيرة الأجل، ينبغي للبلدان أن تستعد للاستعاضة عن الدعم بأدوات شبكات أمان اجتماعي تتسم بقدر أكبر من فعالية التكلفة، لا سيما التحويلات النقدية وغيرها من أشكال دعم الدخل. وعلى الرغم من أن إصلاح نظام الدعم ينطوي على صعوبات، تظهر التجربة أن بإمكان البلدان اتخاذ خطوات لتيسير العملية. ويشمل ذلك جمع ونشر المعلومات عن التكاليف المترتبة على الدعم وعن المستفيدين منه؛ ونشر استراتيجيات اتصال شاملة؛ وتقوية حوكمة القطاع العام وتوصيل الخدمات؛ وتحسين وصول الدعم إلى مستحقيه تدريجيا، وتعويض الخاسرين من عملية الإصلاح، وتقوية شبكات الأمان الاجتماعي الموجهة إلى المستحقين؛ وإنشاء آليات تسعير تلقائي؛ والتحرك بطريقة منسقة على المستوى الإقليمي.

تكلفة الاعتماد على الدعم لأغراض الحماية الاجتماعية

تختلف بلدان MENAP اختلافا واضحا عن البلدان المقارن بها في المناطق الأخرى نظرا لشدة اعتمادها على الدعم الشامل للأسعار كأداة للحماية الاجتماعية (الإطار ٣-٢-١). فتشير تقديرات الوكالة الدولية للطاقة إلى أن المنطقة أسهمت بنحو ثلثي الدعم على أسعار النفط على مستوى العالم في عام ٢٠٠٩. وينتشر في المنطقة أيضا دعم الغذاء، حيث يقم ١٧ بلدا من أصل ٢٢ في المنطقة هذا النوع من الدعم في الوقت الراهن.

ولا توجد بيانات كافية عن تكاليف الدعم المدرجة في الميزانية - والتي تتضمن صرف مبالغ الدعم وهدر الإيرادات. وتشير تقديرات مجمعة صادرة عن الاقتصاديين

الشكل البياني ٣-٢-١
التكلفة المترتبة على دعم الأسعار مقابل التحويلات النقدية
(% من إجمالي الناتج المحلي، ٢٠١٠)



المصادر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي؛ والسلطات الوطنية.

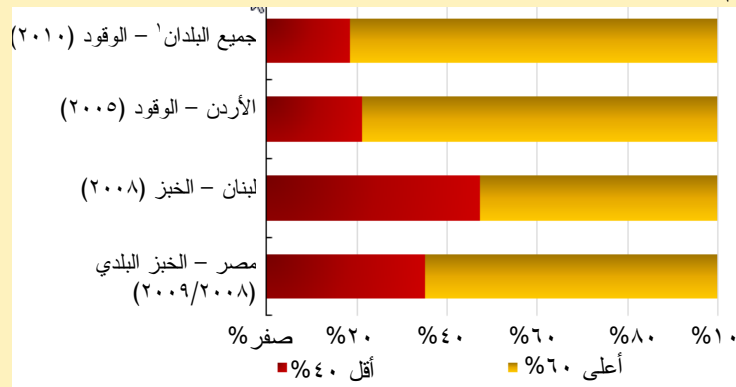
المختصين ببلدان المنطقة في الصندوق إلى أن قيمة دعم الأسعار في المنطقة بلغت ٢٠٠ مليار دولار أمريكي (٧,٨% من إجمالي الناتج المحلي) في ٢٠١٠. وتشكل تكلفة دعم الغذاء نحو ١٥% من هذا المبلغ، ويشكل دعم الوقود والكهرباء النسبة المتبقية.

وبينما لا يتوفر حصر شامل لنفقات الحماية الاجتماعية الأخرى، تشير المعلومات الجزئية إلى أن أدوات شبكات الأمان الاجتماعي والضمان الاجتماعي تؤدي دوراً أقل أهمية في المنطقة. فعلى وجه التحديد، لا تستخدم التحويلات النقدية الموجهة إلى المستحقين وغيرها من أشكال دعم الدخل على نطاق واسع في بلدان MENAP، ومتى وجدت، فإن الموارد المخصصة لها تكون قليلة نسبياً (الشكل ٣-٢-١).

ويفرض دعم الأسعار أيضاً تكاليف تتعلق بالكفاءة على المنطقة. ففي عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠، لم تمرر بلدان MENAP إلى المستهلك المحلي سوى ٢٥% من الزيادة العالمية في أسعار البنزين. وجاء تمرير تكلفة وقود الديزل أكثر انخفاضاً. ونتيجة لذلك، يبلغ متوسط سعر بيع الوقود بالتجزئة في المنطقة أقل من متوسطه في المناطق الأخرى.

ويؤدي عرض الوقود والغذاء بأسعار بخسة إلى فرط الاستهلاك والإهدار، وهو ما يمكن أن يتسبب في الإضرار بالبيئة، وانعدام كفاءة اختيارات الاستثمار، وظهور مشكلات استثمارية. فعلى سبيل المثال، يسجل استهلاك الطاقة في بلدان مثل إيران والإمارات العربية المتحدة (معدلاً في ضوء اختلافات الدخل) مستوى أعلى بمقدار ٥٠% من مستوى استهلاك الطاقة في الولايات المتحدة. ويتردد أن دعم الأسعار في مصر أدى إلى استخدام الخبز علفاً للحيوانات والأسماك. ويشجع دعم الغذاء أيضاً على ظهور أنشطة أخرى تسبب إهداراً اجتماعياً على غرار التهريب والسوق السوداء والفساد.

الشكل البياني ٣-٢-٢
توزيع الدعم عبر فئات الدخل (%)



المصادر: Robert Gillingham and Moataz El-Said, 2005, "Jordan: Distributional Effects of Eliminating Subsidies for Petroleum Products," Technical Assistance Report (Washington: International Monetary Fund); Javier Arze del Granado, David Coady, and Robert Gillingham, 2010, "The Unequal Benefits of Fuel Subsidies: A Review of Evidence for Developing Countries," IMF Working Paper 10/202 (Washington: International Monetary Fund); World Bank, 2010, "Egypt's Food Subsidies: Benefit Incidence and Leakages" (Washington)

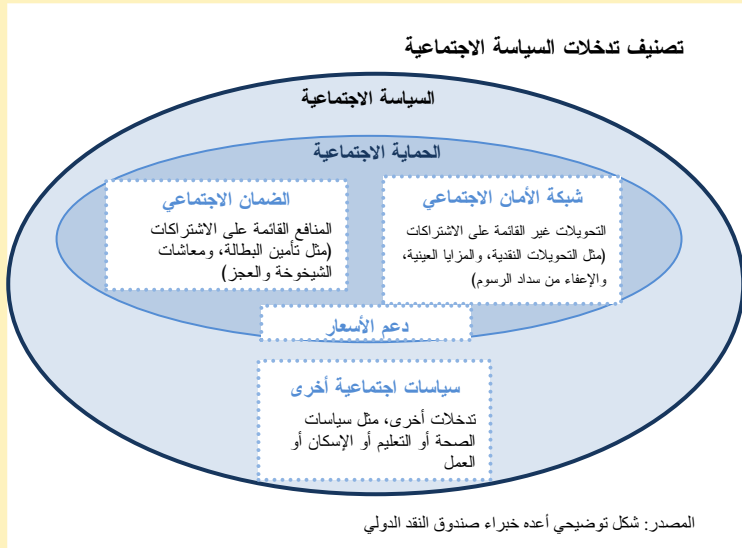
ونظراً لأن الدعم الشامل للأسعار عادة ما يتسم بضعف توجيهه إلى المستحقين، فإن ثمة شكوك كثيرة حول فعاليته من حيث التكلفة كأداة للحماية الاجتماعية. فعلى سبيل المثال، يصل إلى الشريحة الأفقر من سكان الأردن البالغة نسبتها ٤٠% من السكان أقل من ربع الإنفاق الإجمالي على دعم الوقود. ويسجل دعم الوقود بوجه عام أداء أفضل من حيث وصوله إلى المستحقين، ولكن حتى مع هذا النوع من الدعم تبقى مستويات التسرب إلى الفئات الأغنى مرتفعة للغاية (الشكل ٣-٢-٣).

وينبغي أن يتمثل الهدف الأطول أجلا لبلدان MENAP في تصميم واستحداث شبكات أمان اجتماعي أكثر فعالية من حيث التكلفة، واستبدال نظام دعم الأسعار. ويمكن تحسين التدخلات الفعالة لشبكات الأمان الاجتماعي على غرار التحويلات النقدية وغيرها من أشكال دعم الدخل لتصبح أكثر توجيهها نحو مستحقيها - فعادة ما يصل نحو ٥٠-٧٥% من الإنفاق على التحويلات النقدية المصممة جيدا نسبة القاع البالغة ٤٠% من السكان. ومن شأن الاستعاضة عن الدعم المشار إليه بدعم الدخل أن يسهم في تعزيز الحماية الاجتماعية وتحرير موارد ضخمة لصالح استخدامات أخرى ذات أولوية. ويمثل الأمر الأخير أهمية للعديد من البلدان المستوردة للنفط في منطقة MENAP، والتي تمتلك حيزا ماليا محدودا. ومن شأن الإلغاء التدريجي للدعم أن يكون مفيدا حتى للبلدان المصدرة للنفط التي لا يمثل حيز المالية شاغلا لها عن طريق إنهاء الاستهلاك المفرط وتشجيع المحافظة على الطاقة واعتماد تكنولوجيات أكثر كفاءة في استخدامها.

الإطار ٣-٢-١

أدوات الحماية الاجتماعية

تتضمن اختصاصات السياسة الاجتماعية لأي حكومة توفير الحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة من السكان. وتشمل الأدوات التي عادة ما تستخدم لهذا الغرض تدخلات شبكات الأمان الاجتماعي، ودعم الأسعار، ونظام التأمين الاجتماعي. وشبكات الأمان الاجتماعي هي برامج للتحويلات غير القائمة على الاشتراكات على غرار



التحويلات النقدية أو شبه النقدية (مثل برامج طواع الغذاء)، والتحويلات العينية (مثل التغذية المدرسية، المكملات الغذائية للأم/الطفل، وحصص الغذاء المنزلية)، والإعفاء من رسوم الخدمات الأساسية (مثل خدمات التعليم، والرعاية الصحية، والمرافق العامة، والنقل). ويشمل التأمين الاجتماعي المنافع القائمة على مساهمات مسبقة (مثل تأمين البطالة ومعاشات الشيخوخة أو العجز).

ما السبب في الصعوبة البالغة لإصلاح نظام الدعم المالي؟

واجهت المحاولات الرامية إلى إلغاء نظم الدعم تدريجيا تحديات في بلدان منطقة MENAP، وفي غيرها من الأماكن. فقد أدت بعض الإصلاحات التي أجريت على نظم الدعم، لاسيما في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي، إلى انخفاض المصروفات، ولكن غالبا ما كانت ترتد هذه المحاولات بعد أن تواجه مقاومة (عنيفة في بعض الأحيان) أو تتراجع أمام الارتفاعات الكبيرة في أسعار السلع الأولية.

وهناك عدة عوامل لتفسير التقدم غير المتساوي نحو إصلاح نظام الدعم حتى الآن.

- أولا، هناك نقص في المعلومات المتاحة للجمهور بشأن حجم دعم الأسعار وأثره التوزيعي، ونتيجة لذلك يكون الوعي بالتكاليف والتشوهات التي تنجم عن دعم الأسعار وتؤثر على المالية العامة ضعيفا نسبيا.
- ثانيا، أدى الدعم إلى ظهور مصالح مكتسبة يصعب تجاوزها.
- ثالثا، تعكس مقاومة إصلاح نظام الدعم - في جانب منها - مواطن ضعف أوسع نطاقا في تقديم الخدمات العامة. ففي العديد من البلدان، تتعرض أسر الطبقة المتوسطة لضغوط بسبب عدم قدرتها على الاعتماد على الرعاية الصحية أو خدمات التعليم أو المرافق العامة. وفي هذا السياق، يُنظر إلى دعم الأسعار على أنه أحد الفوائد القليلة الملموسة لقاء مدفوعات الضرائب، ومن ثم يواجه إلغاؤه مقاومة شديدة.
- رابعا، يعتبر الكثير من سكان البلدان المصدرة للنفط أن الحصول على الطاقة بأسعار زهيدة يمثل استحقاقا، لا سيما في ضوء عدم تصور توزيع الحكومة لأي عوائد أخرى من الموارد.
- وأخيرا، يمكن أن يؤدي إلغاء الدعم إلى الإضرار بالفقراء وغيرهم من الفئات الضعيفة، حتى في الحالات التي يتم فيها على أساس تنازلي بشكل واضح، ومن ثم يتعين إعداد خطط لتخفيف الأثر في المرحلة الانتقالية.

الخطوات الرامية إلى تعزيز الحماية الاجتماعية في الأجل القصير

يواجه صانعو السياسات في بلدان منطقة MENAP في الوقت الراهن تحديا مزدوجا يتمثل في تخفيف الضغوط الاجتماعية الآتية، بما فيها تلك الناشئة عن ارتفاع أسعار الغذاء والوقود، وبدء عملية إصلاح أساسية لنظم الحماية الاجتماعية فيها.

وأعلنت بلدان في المنطقة عن اتخاذها عدد من تدابير التخفيف لمواجهة الضغوط القصيرة الأجل (انظر الفصلين ١ و ٢). واستطاعت بعض البلدان التي لديها أدوات شبكات أمان اجتماعي قائمة - على غرار التحويلات النقدية - من زيادة هذه الأدوات، وإن قام العديد من البلدان أيضا بتوسيع نطاق الدعم أو تخفيض الضرائب المفروضة على منتجات الغذاء والوقود.

وبينما يمكن تفهم استخدام هذه الأدوات في غياب آليات توصيل بديلة أفضل توجيهها إلى المستحقين، فينبغي النظر إليها باعتبارها تدابير مؤقتة إلى أن يتسنى استخدام أدوات حماية أكثر كفاءة. وفي الوقت ذاته، فإن التدابير الأفضل توجيهها على غرار برامج التغذية المدرسية، والإعفاء من رسوم الخدمات العامة التي يلبي معظمها احتياجات الفقراء (مثل الخدمات الصحية أو خدمات التعليم أو النقل العام)، أو الأشغال العامة كثيفة العمالة، يمكن أن يتم توسيعها أو استحداثها بوتيرة سريعة نسبيا.

تعزيز إصلاح نظام الدعم بتعميق الشعور بملكية العملية

سيتمتع وضع هيكل ملائم لشبكات الأمان الاجتماعي المعززة وأساليب وسرعة تنفيذ أي إصلاح أساسي لدعم الأسعار في الأجل المتوسط على عوامل خاصة بكل بلد، بما فيها القدرات الإدارية والبيئة السياسية ووضع الاقتصاد الكلي والمالية العامة. ومع ذلك، فمن شأن الخبرات المستقاة من الحالات السابقة الأخرى لإصلاح نظام الدعم (الإطار ٣-٢-٢) أن توفر بعض المبادئ التوجيهية لتصميم استراتيجيات قوية لإصلاح نظام الدعم على النحو التالي:

- جمع معلومات عن التكاليف المترتبة على الدعم والفوائد المتأتية منه ونشرها. فينبغي تحديد أوجه الدعم القائمة والإعلان عنها وإدراجها في الميزانية بحيث تتنافس على التمويل العام. فضلا على ذلك، ينبغي إجراء مسح للأسر ونشرها بحيث يمكن تحديد الأطراف المتلقية للدعم. وذلك من شأنه أن يزيد الوعي بتكلفة الدعم والمزايا التي ينطوي عليها إصلاحه.
- إعداد استراتيجية اتصال شاملة. وأوضح استعراض لخبرات ٤٠ بلدا بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٦ ارتفاع احتمالات النجاح في عمليات إصلاح الدعم بثلاثة أمثال تقريبا عند توافر الدعم السياسي القوي وإجراء الاتصالات العامة على أساس استباقي.
- تقوية حوكمة القطاع العام وتحسين المساءلة وتعزيز القدرات. ومن المتوقع أن تتخفف المقاومة ضد إصلاح نظام الدعم إذا ما وجدت الثقة في أن الحكومة تحسن استخدام الموارد الموفرة. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي تعزيز إدارة الموارد العامة، لا سيما نزاهة عملية الميزانية وإدارة الاستثمارات العامة. وينبغي أن تخصص الوفورات الصافية المتحققة من إصلاحات الدعم على أساس من الشفافية لمشاريع مرتفعة الأولوية ترمي إلى بناء الدعم العام. غير أن قد يتعين تجنب بعض الوفورات لتغطية العجز وخفض الدين في البلدان التي لا تتمتع بحيز مالي كاف.

التحسين التدريجي لتوجيه الدعم إلى مستحقيه من أجل تحقيق مكاسب ميكرة. فسوف يكون من الضروري في معظم الحالات الانتقال تدريجيا من نظام الحماية الاجتماعية الشديد الاعتماد على دعم الأسعار إلى نظام لشبكات الأمان الاجتماعي الشاملة الذي تهيمن عليه التحويلات النقدية وغيرها من أشكال دعم الدخل، حيث ينبغي إعداد وتشغيل آليات التوصيل واستهداف المستحقين. ومع ذلك، يمكن تحقيق مكاسب سريعة من تحسين الاستهداف عن طريق تضيق الدعم القائم ليقصر على المنتجات الأهم بالنسبة للفقراء أو وضع حد أقصى لكميات المنتجات المدعومة عند مستويات الاستهلاك المطلوبة للكفاف. وبمجرد تطبيق آليات التوصيل، ينبغي الاستعاضة عن أشكال دعم الأسعار بالتحويلات النقدية المربوطة بالأسعار، والأفضل أن يكون في ظل أوضاع تحفز الاستثمار في رأس المال البشري (إذا لم تكن التكاليف الإدارية بالغة الارتفاع). وأينما وجدت التحويلات النقدية بالفعل، فمن الممكن تعزيزها وزيادتها من البداية لتسريع عملية الإلغاء التدريجي للدعم.

تعويض الخاسرين. وتشير البيانات المستقاة من خبرات إصلاح الدعم أن توافر برامج الأمان الاجتماعي البديلة وتقديم التعويضات يزيد من احتمال نجاح الإصلاح إلى أكثر من الضعف. ومن ثم ينبغي النظر في اتخاذ تدابير ترمي إلى حماية الفقراء ممن يعيشون عند مستوى قريب من خط الفقر، وينطبق ذلك حتى على بعض شرائح الطبقة الوسطى، وذلك في المرحلة الانتقالية على الأقل. ومن الممكن أن تكون هذه التعويضات على درجة بالغة من الأهمية في البلدان المصدرة للنفط، حيث ينبغي إجراء تصحيحات كبيرة في الأسعار وحيث ينظر إلى الحصول على الطاقة بأسعار زهيدة على أنه حق. ويرجح أن يوفر الإصلاح الجاري في إيران، التي استعاضت عن أوجه الدعم العيني الضخمة بتحويلات نقدية هي في جوهرها عوائد نفطية، نظرة متعمقة في هذه المسألة (الإطار ٣-٢-٣). وينبغي أن يكون أي تعويض ملموسا منذ بداية عملية الإصلاح، على أن يدمج في نهاية المطاف في شبكة الأمان الاجتماعي المعاد تصميمها.

إنشاء آليات للتسعير التلقائي للمساعدة في وقف تسييس عملية تحديد الأسعار. فينبغي أن يكون الانتقال من تسعير السلع الأساسية - لا سيما الوقود - على أساس مخصص واستثنائي جزءا أساسيا في أي عملية إصلاح لنظام دعم الأسعار. ويمكن أن يؤدي التصحيح التلقائي للأسعار في تخفيف الطابع الخلافي لعملية تحديد الأسعار، وخاصة إذا أشرفت عليها وكالة تنظيمية مستقلة. وعلى الرغم من أن الهدف الأسمى ينبغي أن يتمثل في تحرير أسعار الغذاء والوقود، فقد تكون ثمة فائدة في إقرار قاعدة لتمهيد تقلب الأسعار (استنادا إلى متوسطات متحركة أو الحدود القصوى لتصحيح الأسعار). ومن شأن تمهيد الأسعار أن يساعد في منع تعليق العمل بالآليات تصحيح الأسعار في مواجهة زيادات الأسعار المفاجئة، مع الاستمرار في ضمان التميرير الكامل على المدى المتوسط.

التحرك على المستوى الإقليمي، إن أمكن. فمن شأن بذل الجهود - المنسقة - على نطاق أوسع في المنطقة التي ترمي إلى إلغاء الدعم تدريجيا وإنشاء نظم أفضل للحماية الاجتماعية أن يساعد أيضا في تقليل مقاومة التغيير. ويمكن أن يزيد ذلك المنهج من مقبولية خفض الدعم على المستوى السياسي، ومن شأنه أن يحد من مخاطر التداعيات السلبية الناجمة عن إجراء إصلاحات منعزلة (على سبيل المثال، القضاء على حوافز التهريب).

الإطار ٣-٢-٢

أمثلة لعمليات ناجحة لإصلاح الدعم

كان لتطبيق برنامج *Progres* (الذي أعيد تسميته فيما بعد *Oportunidades para la Mayoria* "توفير الفرص للأغلبية") في المكسيك، الذي يهدف إلى توفير تحويلات نقدية إلى الفقراء بشرط استيفاء أهداف على مستوى الصحة والتعليم والتغذية (مثل الانتظام في إجراء الفحوص الطبية والمواظبة على الدراسة)، أن تسمح للحكومة بتنفيذ إلغاء تدريجي لعدد من أوجه دعم الغذاء غير الموجهة توجيهها حسنا إلى المستحقين، بما في ذلك الدعم المعمم على خبز التورتيللا في عام ١٩٩٩. وأكدت التقييمات أن التحويلات، القائمة على مزيج من قياسات الاختيار الذاتي والقدرة المالية، تتسم بحسن توجيهها إلى مستحقيها مقارنة ببرامج شبكات الأمان الأخرى.

وأقدمت *إندونيسيا* على رفع أسعار الوقود إلى أكثر من الضعف في ٢٠٠٥ و رفع أسعار منتجات الوقود مرة أخرى بمقدار ٢٥-٣٣% في عام ٢٠٠٨. وساهمت وفورات الميزانية المحققة من زيادة أسعار الوقود في تمويل برنامج للتعويضات النقدية استفادت منه ١٥,٥ مليون أسرة فقيرة (تحول هذا البرنامج فيما بعد إلى برنامج مشروط للتحويلات النقدية). وتضمنت التعويضات الإضافية المقدمة إلى الفئات الأخرى زيادة في حد التكلفة بضريبة الدخل الشخصي، وتخفيض التعريفات الجمركية على السكر، وإعفاء المنتجات الزراعية من ضريبة القيمة المضافة. وكجزء من عملية الإصلاح، استحدثت السلطات آلية تصحيح تلقائي لأسعار الوقود. واستفاد الإصلاح في إندونيسيا من توافر آلية لتوصيل التحويلات تتسم بحسن توجيهها إلى المستحقين، إضافة إلى حملة اتصالات ناجحة.

واعتمد *الأردن* نهجا تدريجيا لإلغاء الدعم على أسعار الوقود بدءا من ٢٠٠٥. وبحلول فبراير ٢٠٠٨، سايرت أسعار الوقود المحلية الأسعار الدولية عبر نظام تسعير تلقائي شهري. وتضمنت تدابير التخفيف زيادة الحد الأدنى للأجور وأجور الخدمة المدنية، وصرف علاوات لمرة واحدة للموظفين الحكوميين والمتقاعدين ذوي الدخل المنخفض، واستحداث هيكل لتعريفات الكهرباء المخفضة، وتوفير تحويلات نقدية للأسر المنخفضة الدخل، وزيادة المخصصات لصندوق المعونة الوطني (وهو جهاز المساعدة الاجتماعية التابع للحكومة). غير أن في يناير ٢٠١١، تعرضت السلطات لضغوط اجتماعية دفعتها إلى تعليق عملية التصحيح التلقائي لأسعار الوقود بصفة مؤقتة، وتخفيض الضرائب المفروضة على البنزين والديزل والكبروسين. وعموما، توضح الخبرة الأردنية أهمية إقامة شبكات أمان اجتماعي فعالة ضمن عمليات إصلاح دعم الأسعار، يمكن زيادتها بسرعة، لخفض احتمالات ارتداد الإصلاح في حالة حدوث صدمات مفاجئة.

الإطار ٣-٢-٣

إحلال التحويلات النقدية محل الدعم: إصلاح الدعم في جمهورية إيران الإسلامية

بدأت إيران، في ديسمبر الماضي، تطبيق قانون إصلاح الدعم الذي اعتمده البرلمان الإيراني قبل عام. وكان للارتفاع الهائل - الذي بلغ نحو عشرين ضعفا - في أسعار جميع منتجات الطاقة الرئيسية، والنقل العام، والمياه، وبعض بنود الغذاء (مثل الخبز) أن جعل إيران أول بلد من البلدان المصدرة للنفط الكبرى يُقدم على خفض الدعم غير المباشر بصورة كبيرة والاستعاضة عنها بتحويلات نقدية شاملة موجهة إلى السكان.

وتشير التقديرات إلى أن زيادات الأسعار أزلت ما يقرب من ٦٠ مليار دولار أمريكي (نحو ١٥% من إجمالي الناتج المحلي) كانت تقدم في شكل دعم سنوي للمنتجات. وينص القانون على إعادة توزيع نحو ٣٠ مليار دولار أمريكي بالتساوي على كل أسرة في السنة الأولى بنقود يمكن استخدامها بحرية، من الإيرادات المحققة من زيادة الأسعار، بحيث يخصص ١٨ مليار دولار أمريكي للمؤسسات لتمويل عمليات إعادة هيكلتها بهدف خفض كثافة استخدام الطاقة، ونحو ١٢ مليار دولار أمريكي للحكومة لتمكينها من سداد فواتير الطاقة المرتفعة وتحسين كفاءة استخدام الطاقة في القطاع العام.

الأثر

جرى تنفيذ عملية الإصلاح بسلاسة على الرغم من الزيادة الهائلة في الأسعار. وساهمت مبالغ التحويلات الموجهة إلى الأسر في دعم الطلب على السلع الإيرانية وهو ما عاد بالنفع على الفقراء تحديدا. وثمة مؤشرات على أن الثروة الجديدة المتدفقة إلى البلدات والقرى الأصغر في إيران بدأت تثبت الحياة في النشاط الاقتصادي. وعلى الرغم أنه من السابق لأوانه تقييم الأثر على الاستخدام المحلي للطاقة، تشير التقارير الأولى إلى احتمال تراجع استهلاك الطاقة بمقدار ٢٠% بالنسبة لبعض أنواع الوقود. ولا يزال الأثر الذي أحدثته زيادة أسعار الطاقة على أسعار المستهلكين محدودا إلى الآن بفضل جهود السلطات الرامية إلى إبطاء وتيرة انتقال الأثر إلى أسعار التجزئة من خلال زيادة الواردات، ومراعاة المخزونات، واتخاذ تدابير إدارية.

الدروس المستخلصة واستشراف المستقبل

يعود الفضل في التنفيذ السلس لعملية إصلاح الأسعار بصورة أساسية إلى وضوح أهداف الإصلاح، والاستعداد الفني، وجهود التواصل المكثفة التي بذلتها الحكومة بشأن فوائد الإصلاح وأهلية الحصول على التحويلات النقدية.

واستشرافا للمستقبل، فمن المرجح أن يتمثل التحدي الأوسع والأكبر أمام إيران في إصلاح قطاع الشركات كثيفة الاعتماد على الطاقة إضافة إلى القطاع الزراعي في البلاد بهدف معادلة الأثر السلبي المترتب على ميزانيتها العمومية من جراء ارتفاع أسعار الطاقة.

وسوف يتعين على المؤسسات الإيرانية تغيير مزيج منتجاتها نحو منتجات تتسم بقدر أكبر من كفاءة استخدام الطاقة، وتغيير تكنولوجيات الإنتاج التي تستخدمها لخفض تكاليف الإنتاج. ويُرجح أن تستغرق عملية التصحيح هذه عدة سنوات وأن تتطلب دعم سياسات وحوافز اقتصادية كلية واقتصادية جزئية فعالة. وإدراكا من السلطات لهذا التحدي، فقد بدأت في التخطيط لإطلاق عدد من البرامج الرامية إلى مساعدة المؤسسات في جهود إعادة الهيكلة.

إعداد دومينيك غيوم ورومان زيتيك.

إيران: مجموعة مختارة من أسعار الطاقة (مليون برميل/يوم)

من ١٩ ديسمبر ٢٠١٠	قبل ١٩ ديسمبر ٢٠١٠	
٦٨/٣٩	٣٩/١٠	بنزين عادي
٧٨/٤٩	٥٣/١٥	بنزين ممتاز
٣٤/١٥	١,٦	ديزل
٣٤/١٥	١,٦	سولار
١٠	١,٦	كيروسين
١٩	١	زيت الوقود

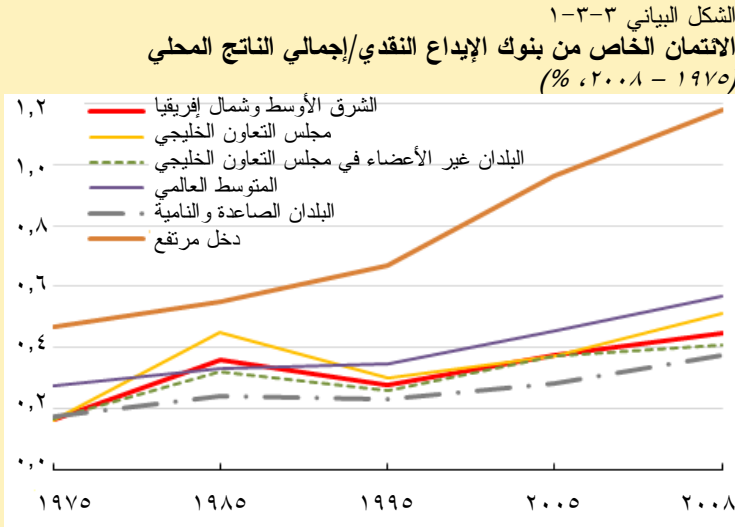
المصادر: أعضاها المؤلفان من التقارير الإعلامية.

^١ ينطبق السعر الأول على الحصة الموزعة، وينطبق الثاني على الكميات المباعة فوق الحصة. ولتمهيد التصحيح، تمنح الأهلية للأسر ومجموعة مختارة من مستخدمي المنتجات الصناعية والزراعية لشراء كميات محدودة من الوقود بأسعار مخفضة. ومن المتوقع أن يتم إلغاء حصص الأسعار المنخفضة تدريجيا.

٣-٣ أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

من أكبر التحديات أمام منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن عليها التوصل إلى معدلات نمو اقتصادي أعلى بغية رفع مستويات المعيشة ومعالجة معدلات البطالة المرتفعة. ويمكن إرجاع بطء النمو في بلدان المنطقة على مدار العقود الثلاثة الماضية إلى قضيتين رئيسيتين ترتبطان بالقطاع المالي. أولاً، أن عدة بلدان في المنطقة تفقر إلى العمق المالي، وثانياً، أن المنطقة ككل لم تحقق حتى الآن الاستفادة الكاملة من مستوى الوساطة المصرفية المتاح، مما يدل على وجود "فجوة في الجودة". لذلك ينبغي أن تهدف السياسات إلى توفير بنية تحتية مالية تساعد على تطور السوق المصرفية والمالية، تشجيع المنافسة في القطاع المصرفي بإزالة الحواجز أمام دخول الأسواق وتحسين معلومات الائتمان، وإعادة تقييم دور البنوك الحكومية، ودفع عجلة الإصلاح المالي.

يساهم القطاع المالي النشط والديناميكي في تحسين مجموعة من النتائج الاقتصادية، منها تعبئة المدخرات، وتخصيص الموارد للاستخدامات المنتجة، وتيسير المعاملات وإدارة المخاطر، ونظام السيطرة في قطاع الشركات. وعلى وجه الخصوص، توجد أدلة على أن العمق المالي – أي النطاق الكلي للوساطة المصرفية ونشاط السوق المالية – يرتبط بالتوسع في إتاحة الخدمات المالية وتحقيق نمو اقتصادي أسرع وأكثر تكافؤاً.



المصادر: تقرير الإحصاءات المالية الدولية، صندوق النقد الدولي؛ و Database on Financial Development and Structure, 2010، البنك الدولي؛ وحسابات المؤلفين.

العمق المالي مناسب بوجه عام ...

لا تعد بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا متأخرة في المتوسط عن المناطق الأخرى، وذلك باستخدام اثنين من المقاييس الشائعة لقياس العمق المالي – وهما نسبة الائتمان الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي فيما يتعلق بالوساطة المصرفية، ونسبة التداول اليومي^١ في سوق الأسهم فيما يتعلق بنشاط السوق. فقد كان متوسط الائتمان الخاص كنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي بين عامي ١٩٧٥

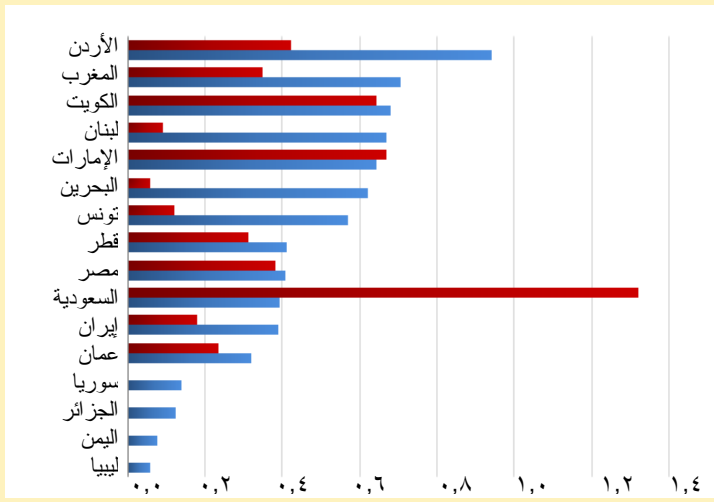
و ٢٠٠٨ أعلى بكثير في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مقارنة بالمتوسط المسجل في البلدان الصاعدة والنامية (الشكل البياني ٣-٣-١)، وإن كان أقل من المتوسط المسجل في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ منذ أوائل التسعينيات وأقل بكثير من

إعداد أدولفو باراهاس (صندوق النقد الدولي)، وراف شامي (صندوق النقد الدولي)، ورضا يوسف (جامعة تكساس في أوستن).
١ كثيراً ما تستخدم مؤشرات أخرى لقياس العمق المالي، لكن هذين المؤشرين أثبتا أن علاقتهما بالنمو الاقتصادي أقوى وأكثر ثباتاً. وتُعرف نسبة التداول اليومي بأنها نسبة قيمة الأسهم المتداولة إلى رأس المال السوقي.

متوسط البلدان ذات الدخل المرتفع. وفي عام ٢٠٠٨، كانت نسبة الائتمان الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي ٤٥% في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مقارنة بمستوى متوسط قدره ٣٨% في البلدان الصاعدة والنامية. كذلك تبدو أسواق الأسهم في بلدان المنطقة أعمق في المتوسط من الأسواق في البلدان الصاعدة والنامية الأخرى، حيث بلغت نسبة التداول ٤٠% في عام ٢٠٠٧^٢ وهي نسبة أعلى بكثير من المتوسط في البلدان الصاعدة والنامية والذي بلغ ٢٦% (الشكل البياني ٣-٣-٢).

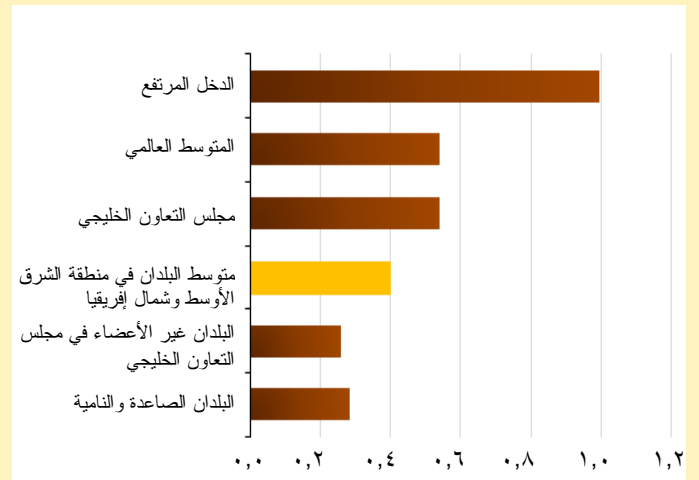
وهناك بالطبع تفاوت كبير بين بلدان المنطقة. ففي الاقتصادات المصدرة للنفط ذات الدخل المرتفع في مجلس التعاون الخليجي، يُلاحظ أن القطاعات المالية أعمق بكثير، حيث بلغت نسبة التداول المتوسطة ٥٤% في ٢٠٠٧ مقابل ٢٦% في بقية بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وعلى مستوى البلدان المنفردة، نجد أن القطاعات المالية في السعودية عميقة نسبياً على الصعيدين، حيث بلغت نسبة الائتمان الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي ٣٩% ونسبة التداول ١٣١%، بينما بلغت نسبة الائتمان الخاص في اليمن إلى إجمالي الناتج المحلي ٨% (الشكل البياني ٣-٣-٣).

الشكل البياني ٣-٣-٣ العمق المالي في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا



المصادر: تقرير الإحصاءات المالية الدولية، صندوق النقد الدولي؛ و Database on Financial Development and Structure, 2010، البنك الدولي؛ وحسابات المؤلفين.

الشكل البياني ٣-٣-٢ عمق سوق الأسهم حسب المنطقة (نسبة التداول في ٢٠٠٧: قيمة الأسهم المتداولة/رأس المال)



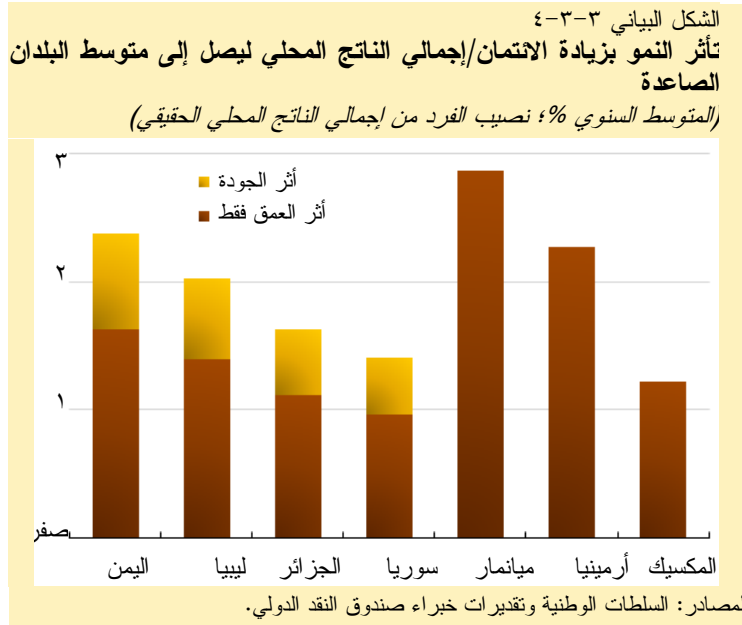
المصادر: Database on Financial Development and Structure, 2010، البنك الدولي؛ وحسابات المؤلفين.

... لكن البنوك لم تحقق النتائج المرجوة بعد

غير أن النظم المصرفية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لم تحقق النتائج الداعمة للنمو التي كانت متوقعة والتي تتناسب مع عمقها المالي، مما يدل على وجود فجوة في الجودة مقارنة ببقية أنحاء العالم. أولاً، لم تصل المنطقة بعد إلى إتاحة إلى الخدمات المالية للسكان بالفدر الكافي. فنتائج المسوح تشير إلى حصول الأعمال في المنطقة — وخاصة

^٢ التغطية القطرية لنسبة التداول تتخفض بشكل ملحوظ بعد عام ٢٠٠٧

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – على تمويل مصرفي أقل بكثير من المناطق الأخرى، كما تشير إلى هذا القصور التمويلي باعتباره عقبة كبيرة أمام توسع الأعمال.^٣ وغالبا ما يكون تركيز القروض أكبر، ونسبة السكان الذين يمتلكون ودائع مصرفية أقل. ثانياً، تشير دراسة صدرت مؤخراً إلى أن المنافسة داخل النظم المصرفية في المنطقة تراجعت عن مثيلاتها في مناطق أخرى – مما يعد أحد الأسباب وراء عدم إتاحة الخدمات المالية على النحو المذكور آنفاً – وهو ما يرجع في معظمه إلى القيود الشديدة على دخول المجال المصرفي، وضعف بيئة المعلومات الائتمانية، وعدم تطور مصادر التمويل غير المصرفية^٤.



ونتيجة لذلك، نجد أن تأثير العمق المصرفي على النمو في المنطقة أضعف منه في المناطق الأخرى. ويكشف تحليل لمحددات النمو الاقتصادي في عينة واسعة من البلدان أن تأثير النمو الاقتصادي بالنسبة لمستوى من مستويات الائتمان الخاص أقل بنسبة الثلث في المنطقة مقارنة بالبلدان الصاعدة والنامية. وعلى سبيل المثال، إذا زاد عمق النظام المصرفي في اليمن ليصل إلى المتوسط في البلدان الصاعدة والنامية، فسوف يزداد نصيب الفرد من النمو السنوي بواقع ١,٥ نقطة مئوية، بينما يزداد بنسبة ٢,٣٣% سنويا في بلد آخر من خارج

المنطقة على نفس مستوى العمق المبدئي – مثل أرمينيا (الشكل البياني ٤-٣-٣). ويرجع هذا الفرق البالغ ٠,٧٥ نقطة مئوية إلى فجوة الجودة، أو عدم إتاحة الخدمات المالية والافتقار إلى المنافسة في النظم المصرفية في المنطقة. وإضافة إلى ذلك، هناك فاقد كبير في النمو الاقتصادي بسبب فجوة الجودة يصل إلى ربع نقطة مئوية سنويا، حتى بالنسبة لبلدان المنطقة التي يتجاوز عمقها المالي المستوى المتوسط والتي توصل التقدم في زيادة العمق المالي.

^٣ تشير البيانات المستمدة من استقصاءات مؤسسات الأعمال التي يعدها البنك الدولي (World Bank Enterprise Surveys) إلى أن ٣٠% من الشركات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تتلقى قرضا أو خط ائتمان من أحد البنوك، مقارنة بمتوسط يبلغ ٣٣% في البلدان الصاعدة والنامية، وأن ٣٥% من المؤسسات في المنطقة تعتبر الحصول على الائتمان عقبة أساسية، مما يضع المنطقة في المرتبة الثانية بعد إفريقيا جنوب الصحراء.

^٤ دراسة Diego Anzoátegui, María Soledad Martínez Pería, and Roberto Rocha (2010), "Bank Competition in the Middle East and Northern Africa Region," World Bank Policy Research Paper 5363 (Washington: World Bank).

تقدم إجراءات السياسات إلى الأمام

تتيح التغييرات الجذرية التي تمر بها المنطقة فرصة لإجراء إصلاحات واسعة النطاق في المجال المالي. ولتشجيع النمو الاقتصادي، ينبغي توجيه إجراءات السياسة نحو زيادة العمق المالي – وخاصة في البلدان الأكثر افتقارا إليه – وتعزيز جودة الوساطة المصرفية. وسيساعد التنفيذ الناجح لهذه السياسات على إتاحة مزيد من التمويل، سواء للأسر أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتتضمن هذه السياسات ما يلي:

- تحسين الإطار القانوني الذي يحمي حقوق الدائنين وأصحاب أسهم الأقلية، وترشيد نظم الإعسار، وإلغاء القيود المفرطة على الائتمان و/أو أسعار الفائدة، والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي، وكلها أمور أثبتت فعاليتها في تشجيع التعميق المالي على مستوى العالم.
- بالنسبة للنظم العميقة والضحلة في المنطقة، سيكون تعزيز المنافسة عاملا حاسما في تحسين جودة الوساطة وتقوية نظام الحوكمة في البنوك. وسيكون هناك دور مهم أيضا لتخفيف قيود الدخول سواء بالنسبة للبنوك المحلية أو الأجنبية واتخاذ إجراءات لتحسين بيئة المعلومات الائتمانية – بما في ذلك استحداث سجل للمعلومات الائتمانية أو تحسينه إذا كان موجودا.
- إجراء تقييم حريص لدور بنوك الدولة في بعض بلدان المنطقة – وتقليص هذا الدور إذا اقتضى الأمر.° فقد أوضحت التحليلات العالمية أن قيام الدولة بدور مسيطر في القطاع المصرفي يرتبط بضعف التعميق المالي، كما يرتبط في حالة اقترانه بضعف المؤسسات بنسبة أعلى من المشكلات ذات الصلة بالحوكمة ومستوى أقل من النمو الاقتصادي.
- اتخاذ إجراءات حكومية لإعطاء دفعة مبدئية لتطور السوق المالية، وذلك عن طريق طرح سندات الدين الحكومية محليا في الأسواق المفتوحة والطوعية.

° دراسة Roberto Rocha, Subika Farazi, and Eric Feyen, 2011, “Bank Ownership and Performance in the Middle East and North Africa Region,” Unpublished (Washington: World Bank). هذه الدراسة تشير إلى أن بنوك الدولة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تعمل وفق ثلاثة تفويضات (التمويل الحكومي، وتوظيف العمالة، والتنمية) تنطوي على تكلفة من حيث انخفاض الربحية وارتفاع تكاليف التشغيل وانخفاض جودة الأصول مقارنة ببنوك القطاع الخاص النظيرة.